

التعليق على الموطأ

في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه

تأليف

يحيى بن أحمد دارقطني اللخمي

٤٠٨ هـ / ١٠١٩ م

مطبعة دار الكتب في القاهرة

الملكوت الشريف

مكتبة دار الكتب في القاهرة

مكتبة دار الكتب

التعليق على الموطأ
في تفسير لفاته وغوامض إعرابه ومعانيه

② مكتبة العيكان، ١٤٢١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الوقشي، هشام أحمد

التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه /

تحقيق عبد الرحمن سليمان العثيمين . - الرياض .

٤١٢ ص، ١٧ X ٢٤ سم.

ردمك: ٠ - ٧٨٧ - ٢٠ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

(١ج) ٩٩٦٠ - ٢٠ - ٧٨٨ - ٩

۱- الحدیث - شرح ۲- الحدیث - مسانید

أ- العثيمين، عبد الرحمن سليمان (محقق) ب- العنوان

21/3207

ديوي ۲۳۶,۴

ردمك: ٠ - ٧٨٧ - ٢٠ - ٩٩٦٠ (مجموعة) رقم الإيداع: ٢١/٣٢٥٦

(۱۷) ۹۹۶۰ - ۲۰ - ۷۸۸ - ۹

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م

حقوق الطبع محفوظة للناسخ

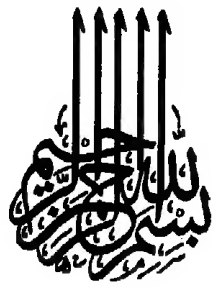
الناشر

مكتبة العبيكان

الرياض - العليا - طريق الملك فهد مع تقاطع العروبة

ص.ب ٦٢٨٠٧ الرمز ١١٥٩٥

هاتف ۴۶۵۴۴۲۴ فاكس ۴۶۵۰۱۲۹



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد: فتعود صِلتي بكتاب أبي الوليد الوقشي (التعليق على الموطأ) على ما يزيد على خمس عشرة سنة خلت، حيث قرأت في فهارس مكتبة الأسكوريال أن ضمن مقتنياتها نسخة منه، فبادرت بطلبها من هناك، وذلك سنة ١٤٠٥هـ، وأشفعت رسالتي بأخرى حملها صديقنا الفاضل الدكتور عبد الله بن سليمان الجربوع، وكان مسافراً إلى هناك، فتفضل مشكوراً بإحضارها، فأسجل له هنا شكري وتقديري، ثم وقفت على كتاب «مشكلات الموطأ» المنسوب إلى ابن السيد البطلنوسي (ت: ٥٢١ هـ) (مخطوطاً) وبمقارنته بالكتاب المذكور تبين لي أنه اختصار له لا يزيد على ذلك. ومضت الأيام والليالي وأنا أحاول العثور على نسخة أخرى؛^(١) لصعوبة العمل على النسخة الواحدة، مع نقصها من أولها واضطرابها، مع ما فيها من التخریف والتصحيف، ومع مواصلة البحث لم أظفر بطايل، وعقدت العزم على العمل بها، فقممت بنسخها ومقابلتها، وحالت دون نشرها ظروف أدت إلى تأخير ذلك، حتى أذن الله هذه الأيام بالعودة إلى العمل فيها، وواصلت ذلك حتى استوت على سوقها، وقد جعلت العمل في قسمين: القسم الأول (المقدمة)، والقسم

(١) يُراجع الاستدراك والتنبيه في آخر هذه المقدمة.

الثاني (النَّصُّ الْمُحَقَّقُ)، وَتَشْتَمِلُ الْمُقَدِّمَةُ عَلَى فَصْلَيْنِ: الْفَصْلُ الْأَوَّلُ (التَّعْرِيفُ بِالْمُؤَلِّفِ) وَتَشْتَمِلُ عَلَى عِدَّةٍ مَبَاحِثَ، ثُمَّ الْفَصْلُ الثَّانِي (دِرَاسَةُ الْكِتَابِ) وَتَشْتَمِلُ عَلَى عِدَّةٍ مَبَاحِثَ أَيْضًا. وَذِيَّلَتْ الْكِتَابُ بِفَهَارِسٍ تَفْصِيلِيَّةٍ لَهُمْ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابُ. وَقَدْ قَابَلَ مَعِيَ بَعْضَ أَصُولِ الطَّبَاعَةِ أَخِي الْكَرِيمِ الْأُسْتَاذُ الْفَاضِلُ نَبِيلُ بْنُ حُسَيْنِ الْكُوْدَرِيَّ جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي خَيْرًا، وَأَرْجُو اللَّهَ جَلَّتْ قُدْرَتُهُ أَنْ يَحْتَسِبَ كُلَّ مَا بَذَلْتُ فِيهِ مِنْ جُهْدٍ وَمَالٍ وَوَقْتٍ لِي عِنْدَهُ أَجْرًا أَرِدُ عَلَيْهِ ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾. اللَّهُمَّ أَصْلِحْ نِيَّاتِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا، وَاخْتِمِ بِالصَّالِحَاتِ أَعْمَالَنَا، وَاجْعَلْ عَمَلَنَا دَائِمًا لِوَجْهِكَ الْكَرِيمِ يَا رَحْمَنُ يَا رَحِيمُ.

وَكَتَبَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سُلَيْمَانَ الْعُثَيْمِينِ

مكة المكرمة: ١٥/٨/١٤٢٠ هـ

جامعة أم القرى - كلية اللغة العربية

(الفصل الأول)

مؤلف الكتاب

أبو الوليد هشام بن أحمد الوقشي^(١)

(٤٠٨ - ٤٨٩ هـ)

- اسمه ونسبه :

هو هشام بن أحمد بن هشام بن خالد بن سعيد، أبو الوليد^(٢) الكِنَانِيّ الوقشيّ الطُّلَيْطِيّ^(٣). هَكَذَا جَاءَ فِي مَصَادِرِ التَّرْجَمَةِ، لَا يَزِيدُونَ عَلَى ذَلِكَ

(١) مِنْ مَصَادِرِ تَرْجَمَةِ أَبِي الْوَلِيدِ: طبقات الأمم (١١٤، ١١٥)، والأنساب للرشاطي «اقتباسُ الأنوار...» «مختصر عبدالحق الإشبيلي (٢/ ورقة ٢٢٢) مخطوط، ومختصر الفاسي (ورقة ٩٤) مخطوط، والصلة لابن بشكوال (٢/ ٦٥٣، ٦٥٤)، وبغية الملتبس (٤٨٥)، ومُعْجَمُ الْبُلْدَانِ (٥/ ٢٣٣)، ومُعْجَمُ الْأَدْبَاءِ (٦/ ٢٧٧٨) (ط) إحسان عباس، والمطرب لابن دحية (٢٢٣)، وسير أعلام النبلاء (١٩/ ١٣٤)، وتاريخ الإسلام (٣٢٧)، وفيات سنة (٤٨٩ هـ)، الوافي بالوفيات (٢٧/ ١٤١) (نسخة الظاهرية)، ولسان الميزان (٦/ ١٩٣)، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شُهْبَة (مخطوط)، والروض المعطار (٦١١)، وبغية الوعاة (٢/ ٣٢٧، ٣٢٨)، والاكتساب للخيصرِيّ (٣/ ورقة ٣٧٩) (مخطوط)، ونفع الطيب (٣/ ٣٧٦، ٣٧٧، ٤/ ١٣٧، ١٣٨، ١٦٢، ١٦٣)، وروضات الجنّات (٤/ ٢٣٢)، وإيضاح المكنون (١/ ٥٦٩، ٢/ ١١٧)، وهدية العارفين (٣/ ٥٠٩)، وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان (١/ ٤٧٩)، والدليل عليه للمؤلف نفسه (١/ ٦٦٢)، والحلل السندسيّة (١/ ٤٦٥)، ومُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ (١٣/ ١٤٧)، والأعلام (٨/ ٨٤).

(٢) فِي هَدِيَةِ الْعَارِفِينَ (٣/ ٥٠٩) بَعْدَ «سَعِيد»: «ابن الوليد» محرفة عن أبي الوليد.

(٣) تَارِيخُ الْإِسْلَامِ (٣٢٧).

شَيْئًا. وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْدِفُ هِشَامًا الثَّانِيَةَ^(١)، وَمِنْهُمْ مَنْ يُقَدِّمُ خَالِدًا عَلَى هِشَامٍ^(٢)، وَمِنْهُمْ مَنْ يَخْتَصِرُ فَيَقُولُ: هِشَامُ بْنُ أَحْمَدَ الْوَقَّاشِيِّ^(٣)، أَوْ هِشَامُ الْوَقَّاشِيِّ^(٤) وَكُنْيَتُهُ أَبُو الْوَلِيدِ، لَا أَعْرِفُ لَهُ كُنْيَةً غَيْرَهَا.

أَمَّا نِسْبَتُهُ فَيُنْسَبُ أَبُو الْوَلِيدِ ثَلَاثَ نِسَبٍ هِيَ: «الْوَقَّاشِيُّ» وَ«الْكِنَانِيُّ» وَ«الطُّلَيْطَلِيُّ» وَالثَّلَاثَةُ أَقَلُّ شُهْرَةٍ. وَالْأُولَى وَالثَّانِيَةُ اسْتِفَاضَ ذَكَرُهُمَا فِي كُتُبِ الرِّجَالِ وَالتَّرَاجِمِ وَالْأَدَبِ وَالْأَخْبَارِ، وَهَمَا مُلَازِمَتَانِ لِاسْمِهِ وَكُنْيَتِهِ فِي أَغْلَبِ الْأَحْوَالِ.

أَمَّا «الْوَقَّاشِيُّ» فَنِسْبَتُهُ إِلَى «وَقَّاشٍ» بَلَدَةٍ بَنَوَاحِي «طُلَيْطَلَةَ»^(٥) عَلَى نَهْرِ تَاجَةٍ يَبْعُدُ عَنْهَا بَنَحْوِ اثْنَيْ عَشَرَ مَيْلًا، غَرْبِي «طُلَيْطَلَةَ»، وَ«طُلَيْطَلَةَ» هَذِهِ هِيَ أَكْبَرُ الْمُدُنِ فِي شَرْقِ الْأَنْدَلُسِ عَلَى مَجْرَى النَّهْرِ، وَهِيَ كُوْرَةٌ عَظِيمَةٌ يَتَّبِعُهَا عَدَدٌ كَثِيرٌ مِنَ الْمُدُنِ وَالْقُرَى، وَكَانَتْ قَبْلَ الْفَتْحِ الْإِسْلَامِيِّ هِيَ عَاصِمَةُ الْفَرَنْجِ «الْأَسْبَان»^(٦).

(١) طبقات الأمم (١١٤).

(٢) الصلة (٦٥٣/٢).

(٣) بغية الملتبس (٤٨٥).

(٤) نفح الطيب (٣٧٦/٣)، وفي لسان الميزان (١٩٣/٦)، قال: «الْكِنَانِيُّ الْقَاضِي، أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِي» وَهُوَ بَلَدٌ سَبَقَ قَلَمُ ظَاهِرٍ.

(٥) يُرَاجَع: مُعْجَمُ الْبُلْدَانِ (٤٣٨/٥)، وَالرُّوْضُ الْمَعْطَارُ (٦١٢)، قَالَ يَاقُوتُ: «بِالْفَتْحِ وَتَشْدِيدِ الْقَافِ، وَالشَّيْنُ مُعْجَمَةٌ...» وَذَكَرَ هِشَامَ بْنَ أَحْمَدَ.

(٦) يُرَاجَع: مُعْجَمُ الْبُلْدَانِ (٤٥/٤)، وَالرُّوْضُ الْمَعْطَارُ (٣٩٣)، قَالَ: «وَهِيَ مَرْكَزُ بِلَادِ الْأَنْدَلُسِ» وَقَالَ يَاقُوتُ: «(طُلَيْطَلَةُ) هَكَذَا ضَبَطَهَا الْحَمِيدِيُّ بِضَمِّ الطَّاءِ، وَفَتْحِ اللَّامِ، وَأَكْثَرُ مَا سَمِعْتَاهُ مِنَ الْمَغَارِبَةِ بِضَمِّ الْأُولَى وَفَتْحِ الثَّانِيَةِ».

وهذه النسبة «الوقشي» لم يذكرها السمعاني في «الأنساب»^(١) ولا استدرکہا علیہ ابن الأثير في «اللباب»^(٢) ولا السيوطي في «لب اللباب»^(٣) ولا عباس المدني فيما استدرکہه علی «اللَّب». وذكره الرشاطي^(٤) رَحِمَهُ اللهُ - وكان بها جديراً - في أنسابه «اقتباس الأنوار...» (مختصر عبدالحق) وذكر هشام بن أحمد وأثنى عليه، وهو كذلك في «مختصر الفاسي»^(٥) لأنساب الرشاطي. ونسبه «الوقشي» لا «الوقشي»؟! سهو منه رَحِمَهُ اللهُ والنسبة التي تلي هذه النسبة

(١) وكان ينبغي أن تكون في (٢٨٣/١٢).

(٢) وكان ينبغي أن تكون في (٣٧١/٣)، وقد استدرک عليه في هذا الحرف إلا أنه لم يستدرک هذه النسبة.

(٣) وكان ينبغي أن تكون في (٣٢١/٢).

(٤) هو عبدالله بن علي بن عبدالله اللخمي الرشاطي الأندلسي (ت ٥٤٢هـ)، واسم كتابه كاملاً: «اقتباس الأنوار والتماس الأزهاري في أنساب الصحابة وزواة الآثار» من أجود ما صنف في باب، مليء بالفوائد جدًّا، وقد اهتم به العلماء فاخصروه وزادوا عليه ونهجوا على منواله. والمكان هنا يضيئ عن شرح ذلك، وقد حققت ثلاثة أجزاء من مختصره لعبدالحق الإشبيلي، وذكرت في هوامشه ما جاء في أصله من نسخ بقيت من الأصل لا يتنظم بمجموعها عقد نسخة كاملة، ومعظم أوراقها ممزقة، ومخرقة بالأرضة مما يتعذر معه إخراجها، أسأل الله أن يعين على إتمامه. وترجمة الوقشي موجودة في الأصل والمختصر، وليس في الأصل زيادة على المختصر ولا حرفاً واحداً. ترجمة الرشاطي في الصلة (١٩١)، ومُعجم ابن الأثير (٢١٧) وغيرهما.

(٥) هو علي بن أحمد بن محمد الحريشي الفاسي (ت ١١٤٣هـ). يُراجع التعريف به في: «شراح الموطأ» في مقدمة «تفسير غريب الموطأ» لعبدالمالك بن حبيب التي كتبها الفقير هناك. ويُراجع: مختصر الأنساب (ورقة ٩٤) يظهر أنه بخطه.

هِيَ «الْوَشْقِيُّ»، وَسَقَطَتِ النَّسَبَةُ فِي «أَنْسَابِ الْبُلْبُيْسِيِّ» رَحِمَهُ اللهُ بِسَبَبِ حَزْمٍ أَصَابَ هَذَا الْمَوْضِعَ . وَهُوَ يَدْخُلُ فِي مُخْتَصَرَاتِ كِتَابِ الرُّشَاطِيِّ . وَفِي كِتَابِ «الْاِكْتِسَابِ فِي الْأَنْسَابِ» لِلْخَيْضَرِيِّ^(١) ذَكَرَ النَّسَبَةَ وَذَكَرَ أَبَا الْوَلِيدِ، وَنَقَلَ كَلَامَ الرُّشَاطِيِّ رَحِمَهُمُ اللهُ .

وَأَمَّا النَّسَبَةُ الثَّانِيَةُ: «الْكِنَانِيُّ» فَنَسَبَهُ إِلَى الْقَبِيلَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَعْرُوفَةِ^(٢)، وَهُوَ يَنْتَمِي إِلَيْهَا أَصَالَةً لَا وَلَاءً، وَلَمْ نَجِدْ مَنْ رَفَعَ نَسَبَهُ بِالْأَبَاءِ وَالْأَجْدَادِ إِلَى أَيِّ مِنْ أَفْخَادِ كِنَانَةَ وَبَطُونِهَا، قَالَ الْمَقْرِي فِي «نَفْحِ الطَّيْبِ»^(٣): «أَمَّا الْمُتَنَسِبُونَ إِلَى عُمُومِ كِنَانَةَ فَكَثِيرٌ، وَجُلُّهُمْ فِي طُلَيْطَلَةَ وَأَعْمَالِهَا، وَلَهُمْ يُنْسَبُ الْوَقْشِيُّونَ الْكِنَانِيُّونَ الَّذِينَ مِنْهُمْ الْقَاضِي أَبُو الْوَلِيدِ، وَالْوَزِيرُ أَبُو جَعْفَرٍ . وَمِنْهُمْ أَبُو الْحُسَيْنِ ابْنُ جُبَيْرِ الْعَالِمِ صَاحِبُ «الرَّحْلَةِ» . . . » وَفِي تَرْجَمَةِ ابْنِ جُبَيْرِ قَالَ الْمَقْرِي^(٤): « . . . » وَهُوَ مِنْ وَلَدِ ضَمْرَةَ بْنِ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ بْنِ كِنَانَةَ وَجَدَّ ابْنِ جُبَيْرِ الدَّاخِلُ إِلَى الْأَنْدَلُسِ اسْمُهُ عَبْدُ السَّلَامِ، كَذَا رَفَعَ نَسَبَهُ إِلَيْهِ لِسَانُ الدِّينِ ابْنِ الْخَطِيبِ فِي «الْإِحَاطَةِ»^(٥)

(١) هو مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخَيْضَرِيُّ الشَّافِعِيُّ (ت ٨٩٤هـ) وَمِنْ كِتَابِهِ «الْاِكْتِسَابُ فِي الْأَنْسَابِ» نَسَخَتَانِ مِنْهُمَا نَسَخَةُ جَزْأَةِ الْأَوَّلِ وَالثَّلَاثُ بِخَطِّهِ رَحِمَهُ اللهُ . أَخْبَارُهُ فِي: الضُّوءُ اللَّامِعُ (١١٧/٢)، وَالدَّارِسُ فِي تَارِيخِ الْمَدَارِسِ (٧/١)، وَالرِّسَالَةُ الْمُسْتَطَرَفَةُ (٩٤) . يُرَاجِعُ: الْاِكْتِسَابُ (٣) وَرَقَّةُ (٣٧٩) .

(٢) جَمْهَرَةُ النَّسَبِ لِابْنِ الْكَلْبِيِّ (١٣٤)، وَجَمْهَرَةُ أَنْسَابِ الْعَرَبِ لِابْنِ حَزْمٍ (١٨٠) .

(٣) نَفْحُ الطَّيْبِ (٢٩١/٢) .

(٤) نَفْحُ الطَّيْبِ (٣٨١/٢) .

(٥) الْإِحَاطَةُ فِي أَخْبَارِ غَرْنَاطَةِ (٢/٢٣٠، ٢٣١)، وَعَنْهُ فِي الْحُلَلِ السُّنْدُسِيَّةِ، وَنَفْحِ الطَّيْبِ (٣٨١/٢) .

قَالَ: دَخَلَ جَدُّهُ عَبْدِ السَّلَامِ بْنُ جُبَيْرٍ فِي طَالِعَةِ بُلُجِ بْنِ بَشْرِ^(١) بْنِ عِيَاضِ الْقُشَيْرِيِّ فِي مُحَرَّم [سَنَةِ] ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةً، وَكَانَ نَزْوُلُهُ بِكُوزَةِ شَدُونَةٍ، وَهُوَ مِنْ وَلَدِ ضَمْرَةَ^(٢) بْنِ كِنَانَةَ بْنِ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ بْنِ خُزَيْمَةَ بْنِ مُدْرِكَةَ بْنِ إِيَّاسِ بْنِ مُضَرَ بْنِ نِزَارِ بْنِ مَعَدٍّ بْنِ عَدْنَانَ، بَلَنَسِيٍّ الْأَصْلِ، ثُمَّ غَرَنَاطِيٍّ الْإِسْتِيطَانِ شَرَقَ وَغَرَبَ، وَعَادَ إِلَى غَرَنَاطَةِ.

أَقُولُ - وَعَلَى اللَّهِ اعْتِمَادُ: - هَلِ الْوَقْشِيُّونَ مِنْ بَنِي ضَمْرَةَ أَيْضًا، وَهَلِ هُمْ مِنْ وَلَدِ عَبْدِ السَّلَامِ الْمَذْكُورِ؟ فَبَيْنَ آلِ الْوَقْشِيِّ وَآلِ جُبَيْرٍ مَعَ الْإِنْتِمَاءِ إِلَى الْقَبِيلَةِ صِلَةٌ مُصَاهَرَةٌ كَمَا سَيَأْتِي فِي مَوْضِعِهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -.

وَمِنْ تَمَامِ الْفَائِدَةِ؛ أَقُولُ - وَعَلَى اللَّهِ اعْتِمَادُ: - إِنَّ هَذِهِ النِّسْبَةَ «الْوَقْشِيَّةَ» تَكُونُ نِسْبَةً إِلَى قَبِيلَةٍ، فَقَدْ ذَكَرَ الرَّشَاطِيُّ فِي «أَنْسَابِهِ» عَنِ الرَّيْدِيِّ فِي «مَخْتَصَرِ الْعَيْنِ» بَنُو وَقْشٍ قَبِيلَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ^(٣) قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ الرَّشَاطِيُّ: هُوَ وَقْشُ بْنُ زُعْبَةَ ابْنِ زَعُورَةَ بْنِ عَبْدِ الْأَشْهَلِ، وَقَدْ رَفَعْنَا نَسَبَهُمْ فِي بَابِ «الْأَشْهَلِيِّ»، مِنْهُمْ: رِفَاعَةُ ابْنُ وَقْشٍ، قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَسَلَمَةُ بْنُ سَلَامَةَ بْنِ وَقْشٍ، شَهِدَ بَدْرًا، وَقُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَأَخُوهُ: عَمْرُو قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَعَبَّادُ بْنُ بَشْرِ بْنِ وَقْشٍ، كَانَ فِيمَنْ قَتَلَ كَعْبَ ابْنَ الْأَشْرَفِ. وَفِي «هَمْدَانَ» وَقْشُ بْنُ قَسَمِ بْنِ مُرْهَبَةَ بْنِ غَالِبِ بْنِ وَقْشٍ

(١) لها ذكر في الذيل والتكملة (٦٥٩/١)، والحلة السَّيْرَاءَ وغيرهما.

(٢) تحرّفت في الحلل السُّنْدُسِيَّةَ إِلَى «حَمْزَةٍ».

(٣) اقتباس الأنوار ومختصراته، في المواضع السابقة في تخريج مصادر الترجمة. ويراجع: جمهرة أنساب العرب لابن حزم (٤٧١)، والاشتقاق لابن دريد (٤٤٤)، ومختصر العين (٥٨٨/١)، والمحكم (٣١٩/٦)، والتاج: (وقش).

القاضي، يكنى أباذر، روى عن أبيه ذر، وسعيد بن جبير... ثم قال: قال أبو محمد ولا أرى لهلذين نسبة.

وأما النسبة الثالثة: «الطليطي» فهكذا نسبة الحافظ الذهبي^(١)، قال: «ويُعرف بـ«الوقشي» وقوله هذا يدل على أن «الطليطي» غير معروفة ولا مشهورة، وهذا صحيح، وإن نسب كذلك في «نفع الطيب»^(٢) أيضا. مؤلده:

اتفق المؤرخون على أن أبا الوليد الوقشي ولد سنة (٤٠٨ هـ) ولا أعلم خلافا في ذلك، ولم تفصح المصادر العربية القديمة التي وقفت عليها عن مكان مولده^(٣)، فمن الخطأ الظن والتخمين في شيء لا يمكن أن تفصح عنه إلا نص صريح منقول يصح أن يُعول عليه ويُستند إليه. وقد تحرفت سنة ميلاده في كتاب «روضات الجنات»^(٤) للخوانساري بسقوط الصفر بين الرقمين أربعة وثمانية، فغلطه الأستاذ ظهور أحمد مُحَقِّق «طرر الكامل» واحتج عليه بأن العرب لم يدخلوا الأندلس قبل سنة (٩٢ هـ) وجعل من الأمر الهين قضية، والأمر أيسر من ذلك، ولا يحتاج مثل هذا إلى رد ودفع؛ لأن التخریف فيه واضح، تكفي الإشارة إليه، ولو أهمله أصلا، ولم يعتد به لكان أجمل واليق.

(١) تاريخ الإسلام (٣٢٧)، وفيات سنة (٤٨٩ هـ)، وسير أعلام النبلاء (١٣٤/١٩).

(٢) نفع الطيب (٣٠٦/٤).

(٣) ذكر الأستاذ خير الدين الزركلي في الأعلام (٨٤/٨) أنه ولد بوقش، ولم يذكر المصادر التي ذكرت ذلك؛ لذا لا يلزم قبوله.

(٤) روضات الجنات للخوانساري (٢٣٢/٤).

وذكر صاحب «رَوَاضَاتِ الْجَنَّاتِ»^(١) وفاة أبي الوليد وجعلها سنة (٤٧٨هـ) وهو خطأ ظاهرًا، وليس بتخريف، وكتاب «الرَّوَضَاتِ» المذكور لا يحسن الرجوع إليه، ولا الثقل عنه؛ لأن مؤلفه كثير الأخطاء، كثير التخريف، تتداخل فيه المعلومات، ومع هذا هو متأخر (ت ١٣١٣هـ) فلا جديد في مصادره عن المتقدمين عامة، والأندلسيين خاصة.

ووقع في كلام الأستاذ ظهور أحمد تناقض في مكان ميلاده لم يتقطن له فقال في أول مبحث مولده: «إن المصَادِرَ الَّتِي وَصَلَتْ إِلَيْنَا وَالَّتِي اسْتَطَعْنَا أَنْ نَسْتَفِيدَ مِنْهَا فِي تَرْجِمَةِ الْوَقْشِيِّ لَا تُصَرِّحُ بِالْمَكَانِ الَّذِي وُلِدَ بِهِ» وهذا كلامٌ جيدٌ صحيحٌ إلى حدٍّ ما، لكنه عاد إلى نقضه حيث قال - بعد أسطر -: «إنَّما مَسْقَطُ رَأْسِهِ هِيَ مَدِينَةُ (وَقْش) الَّتِي كَانَتْ دَارَ الْوَقْشِيِّينَ الْكِنَانِيِّينَ الْفُضَلَاءِ الْأَعْيَانِ، وَأَحَالَ إِلَى «نَفْحِ الطَّيِّبِ».

أقول - وعلى الله اعتمد -: إذا كانت المصَادِرُ لا تُصَرِّحُ بِالْمَكَانِ الَّذِي وُلِدَ فِيهِ فَمِنْ أَيْنَ عَلِمَ الْأُسْتَاذُ - حفظه الله - أن مَدِينَةَ «وَقْش» هِيَ مَسْقَطُ رَأْسِهِ؟! وكون «وَقْش» دَارَ الْكِنَانِيِّينَ الْفُضَلَاءِ الْأَعْيَانِ - كَمَا يَقُولُ الْمُقَرِّي فِي «نَفْحِ الطَّيِّبِ»^(٢) - لَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ أَبُو الْوَلِيدِ مَوْلودًا فِيهَا؟! وَصَاحِبُ «نَفْحِ الطَّيِّبِ» لَمْ يَقُلْ: إِنَّهَا مَسْقَطُ رَأْسِهِ؟!

(١) المصدر نفسه.

(٢) نفح الطيب (٢/٢٩١).

وَأَعَادَ الْأُسْتَاذُ ظُهُورًا - حَفِظَهُ اللَّهُ - تَأْكِيدَ ذَلِكَ ثَانِيَةً فَقَالَ^(١) : «وَكَانَ يُعْرِفُ دَائِمًا بِ«الْوَقْشِيِّ» وَكَانَتْ هَذِهِ النِّسْبَةُ مُحِبَّةً إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ «وَقْشَ» دَارُ آبَائِهِ ، وَمَسْقُطُ رَأْسِهِ ، بِهَا وُلِدَ وَنَشَأَ وَتَرَعَّرَعَ . . . » وَهَذَا كُلُّهُ تَزِيدٌ مِنْهُ - حَفِظَهُ اللَّهُ وَرَعَاهُ - لَمْ يَذْكُرْ فِي خَبَرِ مَأْثُورٍ ، وَلَا هُوَ فِي كِتَابِ مَسْطُورٍ ، فَمَنْ قَالَ : إِنَّ هَذِهِ النِّسْبَةَ مُحِبَّةٌ إِلَيْهِ ؟ ! وَمَنْ قَالَ : إِنَّ «وَقْشَ» مَسْقُطُ رَأْسِهِ ، بِهَا وُلِدَ وَنَشَأَ وَتَرَعَّرَعَ ؟ ! لَا أَحَدٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ فِيمَا أَظُنُّ حَتَّى الْآنَ ، وَلَوْ قِيلَ ذَلِكَ فَهُوَ مُنَاقِضٌ لِكَلَامِهِ السَّابِقِ ! .

أُسْرَتُهُ :

لَيْسَ فِي الْمَصَادِرِ مِنَ الْمَعْلُومَاتِ مَا يَفِيدُ كَثِيرًا عَنْ أُسْرَتِهِ ، وَإِنْ كَانَ الْمُرَاكِشِيُّ يَقُولُ^(٢) عَنْ ابْنِ أَخِيهِ «أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ» : «كَانَ مِنْ بَيْتِ جَلَالَةٍ وَحَسَبٍ ، شَهِيرًا»^(٣) فَلَا نَعْرِفُ شَيْئًا عَنْ آبَائِهِ وَأَجْدَادِهِ ، وَلَا نَعْرِفُ

(١) مقدمة الطُّور .

(٢) الذَّيْلُ وَالتَّكْمِلَةُ (١/١٩٧) .

(٣) قَالَ الرَّصَافِيُّ الْبَلَنْسِيُّ فِي مَدْحِهِ وَمَدْحِ أَهْلِ بَيْتِهِ [ديوانه : ٥٣] :

رَجُلٌ إِذَا عَرَضَ الرَّجَالُ لَهُ	كَثُرَ الْعَدِيدُ وَأَعْوَرَ النَّدُّ
مِنْ مَعْشَرِ نَجْمِ الْعَلَاءِ بِهِمْ	زَهَرُوا كَمَا يَتَنَاسَقُ الْعِشْدُ
لَبَسُوا الْوِزَارَةَ مُغْلِمِينَ بِهَا	وَمَعَ الصَّنَائِفِ يَخْسُنُ الْبُرْدُ
مُسْتَأْنِفِينَ قَدِيمَ مَجْدِهِمْ	يَنْبِي الْخَفِيدُ كَمَا بَنَى الْجَدُّ
حُمِدُوا إِلَى جَدِّ وَأَعْقَبَهُمْ	حَمْدٌ بِأَحْمَدَ مَالَهُ حَدُّ
وَكَاثِمًا فَاقَ الْأَنَامَ بِهِمْ	نَسَبٌ إِلَى الْقَمَرَيْنِ يَمْتَدُّ
فَيَرَى وَلَيْدَهُمُ الْمَنَامَ عَلَى	غَيْرِ الْمِجْرَةِ أَنَّهُ سَهْدُ

وَقَالَ فِيهِمْ أَيْضًا : دِيوانه (١٣١) مِنْ قَصِيدَةٍ مَطْلَعُهَا :

مَتَى كَانَ دُخُولُهُمُ الْأَنْدَلُسَ؟ أَوْ مَنْ جَدَّهِمُ الدَّاحِلُ إِلَيْهَا، وَمَتَى كَانَ ذَلِكَ، وَكَوْنُهُ مِنْ بَيْتِ جَلَالَةٍ وَحَسَبٍ مَشْهُورًا لَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ أَبَاؤُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ، فَقَدْ يَكُونُونَ مَشَاهِيرَ فِي وَقْتِهِمْ، مِنْ وَجْهِ مُجْتَمَعِهِمْ وَأَعْيَانِهِمْ وَأَثَرِيائِهِمْ، وَلَا نَعْرِفُ شَيْئًا عَنْ حَالَتِهِ الاجْتِمَاعِيَّةِ، وَهُنَاكَ إِشَارَةٌ وَرَدَتْ فِي «التَّكْمَلَةِ» لابنِ الْأَبَّارِ^(١) وَ«الدَّلِيلِ وَالتَّكْمَلَةِ»^(٢) لِلْمُرَاكِسِيِّ تَفِيدُ أَنَّ تَلْمِذَهُ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرِ بْنِ خَيْرَةَ أَبَا عَامِرٍ الْبَلَنْسِيِّ الْخَطِيبِ (ت ٥٤٦هـ) كَانَ صِهْرًا لَهُ. وَعَرَفْنَا أَنَّ كُنْيَتَهُ «أَبُو الْوَلِيدِ» وَلَا أَعْتَقِدُ أَنَّ لَهُ وَلَدًا بِهَذَا الْاسْمِ فَهِيَ مِنَ الْكُنَى الَّتِي يَغْلِبُ اسْتِعْمَالُهَا فِيْمَنْ اسْمُهُ «هَاشِم» وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مُمَكِّنًا. وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ وَالِدَهُ لَمْ

= لِمَحَلِّكَ التَّزْفِيعُ وَالتَّعْظِيمُ وَلَوْجْهَكَ التَّقْدِيرُ وَالتَّكْرِيمُ

وفيها:

يَا مُفْضِلًا سَدِّكَ السَّخَاءُ بِمَالِهِ	حَتَّامَ تَبَذَّلُ وَالزَّامَانُ لَيْتِيْمُ
تَتَلَوْنَ الدُّنْيَا وَرَأَيْكَ فِي الْعَلَا	وَالْحَمْدُ دَائِبُكَ وَالْكَرِيْمُ كَرِيْمُ
وَمِنَ الْمُتَمِّمِ فِي الزَّامَانِ صَنِيعَةٌ	إِلَّا كَرِيْمُ شَأْنُهُ التَّعْظِيْمُ
مِثْلُ الْوَزِيرِ الْوَقْشِيِّ وَمِثْلُهُ	دُونَ امْتِرَاءٍ فِي الْوَرَى مَعْدُوْمُ

وفيها:

مِنْ مَعَشَرَ وَالْأَهْمُ فِي سَلَكِهِ	نَسَبَ صَرِيحُ فِي الْعَلَاءِ صَمِيْمُ
قَوْمٌ عَلَى كَتَفِ الزَّامَانِ لِبُؤْسِهِمْ	فَوْتُبَ بِحُسْنِ فَعَالِهِمْ مَوْسُوْمُ
آثَارُهُمْ فِي الْحَادِيَيْنِ حَدِيثُهُ	وَفِيخَارُهُمْ فِي الْأَقْدَمِينَ قَدِيْمُ
مَاتُوا وَلَكِنْ لَمْ يُمُتْ بِكَ فَخْرُهُمْ	فَالْمَجْدُ حَيٌّ وَالْعِظَامُ رَمِيْمُ

(١) التَّكْمَلَةُ (١/٤٧٨).

(٢) الدَّلِيلُ وَالتَّكْمَلَةُ (٦/١٥٢).

يكن من أهل العلم، أو على الأقل لم يكن من المشاهير فيه؛ لذلك لم أجد أحداً من العلماء الذين ذكروا سيرة حياته يذكر أنه قرأ على أبيه أو روى عنه، ولم يرد لأبيه أي إشارة في كتب التراجم التي وقفت عليها. وعرفنا أن لأبي الوليد أخا اسمه «عبد الرحمن بن أحمد» من خلال ترجمة ابنه أحمد بن عبد الرحمن بن أحمد.

- وابن أخيه أحمد بن عبد الرحمن بن أحمد الوقشي^(١) له من الشهرة والتميز والمكانة الاجتماعية في زمنه مثل ما لعمه بل أزيد، فهو الشاعر، الكاتب، الوزير «أحد الكفاة الأمجاد والدهاة الأنجاد» كما قال ابن الأثير^(٢) رحمه الله وقال: «وللوقشي تحقيق بالإحسان، وتصرف في أفانين البيان، وكتابي المؤلف في أدباء الشرق [الاندلسي] المترجم بـ «إيماض البرق» مشتمل على كثير من شعره، ومدحه أبو عبد الله الرصافي^(٣) بما ثبت في ديوانه، وأعرب عن

(١) أخباره في الذيل والتكملة (١/١٩٧)، والمحلة السيرة (٢/٢٥٧)، ونفع الطيب (٥/٢٧١).

(٢) المحلة السيرة (٢/٢٥٧).

(٣) هو محمد بن غالب الرصافي، من رصافة بلنسية، أقام مدة بغرناطة، وسكن مالقة، وبها توفي سنة (٥٧٢هـ). أخباره في المعجب (٢١٧)، والتكملة (٣٢٧)، والإحاطة في أخبار غرناطة (٢/٥٠٥)، وغيرها. جمع شعره الدكتور إحسان عباس، ونشره في دار الثقافة ببيروت سنة (١٩٦٠م)، وفي الإحاطة أشعار لم ترد في ديوانه في طبعته تلك، أورد في الديوان قصيدة له ص (٦٨) ثمانية عشر بيتاً هي في الإحاطة ٤٧ بيتاً، وأورد ثمانية أبيات من قصيدته في رثاء أبي محمد الجذامي المالقي، وهي في الإحاطة ٤٩ بيتاً، وأورد بيتاً واحداً على حرف القاف، وفي الإحاطة تسعة أبيات، وفي الديوان: قال في غلام حائك ثمانية أبيات هي في الإحاطة عشرة أبيات، وبيتان في الإحاطة هما من المقطوعة رقم (٢) في =

جلالة شأنه، وبالجملة فهو وأبوجعفر بن عطيّة من مفاخر الأندلس، وكانا متعاصرين، وفي الكفاءة متكافئين، ولذلك من النثر مزية هذا في الشعر. وقال ابن عبد الملك المراكشي^(١): «كَانَ مِنْ بَيْتِ جَلَالَةٍ وَحَسَبٍ، شَهِيرًا، سَرِيٍّ الْهِمَّةِ، أَدِيبًا، بَارِعًا، فَاضِلًا، شَاعِرًا مَطْبُوعًا، كَاتِبًا بَلِيغًا». وكان وزيراً لأبي إسحاق إبراهيم بن همشك (ت ٥٧٢هـ)^(٢) صاحب جيان. أوفده ابن همشك المذكور يستصرخ الخليفة يعقوب بن عبد المؤمن صاحب المغرب، فوفد إلى مراكش سنة (٥٦٢هـ) وسنة (٥٦٤هـ)، وقال قصيدة عظيمة يمدح بها الأمير أبي يعقوب بن عبد المؤمن المذكور، وهي قصيدة فريدة أطلال فيها، وتعرض لذكر الأندلس، ووصف حالها، وذلك في رمضان سنة أربع وستين وخمسمائة منها^(٣):

أَبَتْ غَيْرَ مَاءٍ بِالثُّخَيْلِ وَرُودًا وَهَامَتْ بِهِ عَذَبَ الْجِمَامِ مَرُودًا

= الديوان لم يردا في الديوان، وأربعة أبيات على حرف الحاء لم ترد في الديوان وثلاثة أخرى على حرف الحاء أيضاً لم ترد، وثلاثة أبيات على حرف السين لم ترد فيه أيضاً. وطبعة الديوان التي وقفت عليها قديمة كما ترى فهل استدرکها المحقق في طبعة أخرى؟ وفي الديوان (٥٣، ١٣١) قصيدتان في مدح الوزير الوقشي تقدم ذكرهما والثقل منهما، ولعل له قصائد أخرى في مدحه تظهر إن ظهر ديوانه.

(١) الدليل والتكملة (١/١٩٧).

(٢) أخباره في: المعجب (١٥٠)، والمغرب (٥٢/٢)، والبيان المغرب (٤٩/٣)، والإحاطة (٣٠٥/١)، وأعمال الأعلام (٢٦٣).

(٣) الدليل والتكملة (١/١٩٨).

وَقَالَتْ لِحَادِيهَا أَنْتَ زِيَارَةٌ عَلَى الْعَشْرِ مِنْ وَرْدِي لَهَا فَازِيدَا
عَدِمْتُكَ مَا هَذَا الْقُنُوعُ وَهَذَا أَنَا عَهْدُكَ لَا تَتَيْنَنَّ عَنْهُ وَرِيدَا
أَنْوَنَا إِذَا مَا كُنْتَ مِنْهُ قَرِيبَةً وَضَبًّا إِذَا مَا كَانَ عَنْكَ بَعِيدَا
رَدِي حُضْرَةَ الْمَلِكِ الظَّلِيلِ رَوَافُهُ فَفِيهَا لَعَمْرِي تَحْمَدِينَ وَرُودَا
بِحَيْثُ إِمَامٍ الدِّينِ يُوسَعُ فَضْلُهُ جَمِيعَ الْبَرَائَا مُبْدِيَا وَمُعِيدَا
أَعَادَ إِلَيْنَا الْأَنْسَ بَعْدَ سُرُودِهِ وَأَحْيَا لَنَا مَا كَانَ مِنْهُ أُبِيدَا
وَلَكِنَّ أَيَّامَ الزَّمَانِ بَعْدِلِهِ وَكَانَتْ حَدِيدًا فِي الْخُطُوبِ حَدِيدَا
فَلَا لَيْلَةً إِلَّا تَرَوْقُكَ سَحْرَةٌ وَلَا لَيْلًا إِلَّا عَادَ يَفْضُلُ عِيدَا

ومنها: يَصِفُ الْأَنْدَلُسَ وَيُبْعَثُ عَلَى الْجِهَادِ:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يُمْدِدُ لِي الْمَدَى فَأُبْصِرُ حَفْلَ الْمُشْرِكِينَ طَرِيدَا
وَهَلْ بَعْدُ يُقْضَى فِي النَّصَارَى بِنُصْرَةٍ تُغَادِرُهُمَ لِلْمُرْهَقَاتِ حَصِيدَا
وَيَغْزُو أَبُو يَعْقُوبَ فِي «سَنَةِ يَاقِبٍ» يُعِيدُ عَمِيدَ الْكَافِرِينَ عَمِيدَا
وَيُلْقِي عَلَى أَفْرَنْجِهِمْ عِبَاءَ كُلِّ كَلٍ فَيَتْرَكُهُمْ فَوْقَ الصَّعِيدِ هُجُودَا
يُغَادِرُهُمْ قَتْلَى وَجَرَحَى مُبَرِّحَا رُكُوعًا عَلَى وَجْهِ الْفَلَاحِ وَسُجُودَا
وَيَفْتَتِكُ مِنْ أَيْدِي الطُّغَاةِ نَوَاعِمَا تَبْدُلُنَ مِنْ نَظْمِ الْحُجُولِ قِيُودَا

... إلى آخرها، وهي جيدة.

وتوفي أبو جعفر بمالقة يوم الثلاثاء عقب مُحَرَّمِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ، وَكَانَ الْحَفْلُ فِي جَنَازَتِهِ عَظِيمًا، شَهِدَهَا الْخَاصُّ وَالْعَامُّ، وَحَضَرَهَا الصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَالْيَ مَالِقَةَ حِينَئِذٍ الْأَمِيرُ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ الْأَمِيرِ أَبِي حَفْصٍ

ابن أبي مُحَمَّد عبدالمؤمن بن عليّ، ودُفِنَ بِمَقْبَرَةِ بَابِ قَشْتَالَةِ خَارِجِ بَابِ
الْكُحْلِ بِسَفْحِ جَبَلِ فَارِهِ، قَالَ ابْنُهُ أَبُو الْحُسَيْنِ: لَمَّا وَصَلَ مَالِقَةَ يُرِيدُ حَضْرَةَ
مُرَاكَشَ خَرَجَ مُتَفَرِّدًا فَوَقَّفَ بِمَوْضِعِ قَبْرِهِ، وَقَالَ: هَذَا مَوْضِعُ مَا أَظُنُّ بِيَلَادِ
الْأَنْدَلُسِ آتَقَ مِنْهُ، وَوَدَدْتُ لَوْ دُفِنْتُ بِهِ، فَلَمَّا قَفَلَ مِنْ حَضْرَةِ مُرَاكَشَ لَمْ يَلْبَثْ
بِهَا إِلَّا يَوْمَيْنِ، وَتُوفِّيَ هُوَ وَابْنُهُ يُوسُفُ، وَدُفِنَا بِذَلِكَ الْمَوْضِعِ، وَصَلَّى عَلَيْهِ
الْخَطِيبُ أَبُو كَامِلٍ.

- وَزَوْجَتُهُ: بِنْتُ ابْنِ هَمَشِكِ الْمَذْكُورِ، طَلَّقَهَا وَنَدِمَ عَلَى ذَلِكَ. وَلَا أَذْرِي
هَلْ هِيَ أُمُّ أَوْلَادِهِ الْآتِي ذِكْرُهُمْ؟! يُرَاجَعُ: الْحِلَّةُ السَّيْرَاءُ (٢/ ٢٦٠).
وَلَأَبِي جَعْفَرٍ هَذَا مِنَ الْوَلَدِ:

- يُوسُفُ بْنُ أَحْمَدَ، هَذَا الَّذِي مَاتَ مَعَهُ، وَلَا أَعْرِفُ مِنْ أَخْبَارِهِ شَيْئًا.
- وَعَائِكَهُ بِنْتُ أَحْمَدَ، أُمُّ الْمَجْدِ^(١)، زَوْجَةُ أَبِي الْحُسَيْنِ بْنِ جُبَيْرٍ صَاحِبِ
«الرَّحْلَةِ» الْأَدِيبِ الْمَشْهُورِ، وَقَدْ مَاتَتْ قَبْلَ أَبِيهَا بِسَبْتَةِ سَنَةِ (٦٠١ هـ) وَدَفِنَهَا
هُنَاكَ، وَقَالَ فِيهَا^(٢):

بَسْبَتَةٌ لِي سَكَنُ فِي الثَّرَى وَخِلٌ كَرِيمٌ إِلَيْهَا أَتَى
فَلَوْ أَسْتَطِيعُ رَكَبْتُ الْهَوَاءَ فَزُرْتُ بِهَا الْحَيَّ وَالْمَيِّتَا

(١) الذَّيْلُ وَالتَّكْمِلَةُ (٥/ ٦٠٦)، وَالْبَيْتَانِ فِي نَفْحِ الطَّيْبِ (٢/ ٤٨٩)، وَابْنُ جُبَيْرٍ أَخْبَارُ فِي
التَّكْمِلَةِ (٨/ ٥٩٨)، وَالذَّيْلُ وَالتَّكْمِلَةُ (٥/ ٥٩٥)، وَمَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ (٢/ ١٠٦)، وَالْإِحَاطَةُ
(٢/ ٢٣٠).

(٢) نَفْحُ الطَّيْبِ (٢/ ٤٨٩)، وَالْبَيْتَانِ فِي التَّكْمِلَةِ (٢/ ٩٢٤).

- وَأَبُو الْحُسَيْنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(١)، كَانَ شَاعِرًا، أَدِيبًا، عَالِمًا، رَوَى عَنْهُ سَالِمُ بْنُ صَالِحِ الْهَمْدَانِيِّ الْمَالَقِيُّ، وَذَكَرَهُ فِي شُيُوخِهِ، وَأَبُو عَمْرٍو بْنُ سَالِمٍ، وَكَانَ مِنْ لِدَاتِ الْمُؤَرَّخِ الرَّحَّالَةِ ابْنِ سَعِيدٍ، كَانَا يَخْضِرَانِ فِي صِبَاهُمَا مَعَافِي مَرْجِ الْخَرْ وَيَقْرِضَانِ الشُّعْرَ. . . وَكَانَ ابْنُ سَعِيدٍ يَخْتَلِفُ إِلَى بَيْتِ أَبِي الْحُسَيْنِ وَيَرْتَاحُ إِلَى لِقَائِهِ ارْتِيَا حَ الْعِلِيلِ إِلَى شِفَائِهِ. وَكَانَ أَبُو الْحُسَيْنِ آيَةً فِي الظَّرْفِ وَخِفَةِ الرُّوحِ، كَثِيرَ الْمَرْحِ وَالِدُّعَابَةِ، مُعْنِيًا مَاهِرًا، شَجِيَّ الصَّوْتِ، وَكَانَ شَيْخُهُ فِي الْمَوْسِقَى أَبُو الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ الْحَاسِبِ، شَيْخُ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ وَمِنْ شِعْرِهِ:

حَنَنْتُ إِلَى صَوْتِ النَّوَاعِيرِ سَحْرَةً وَأَضْحَى فُوَادِي لَا يَقْرَأُ وَلَا يَهْدِي

- وَمَرْوَانُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْكِتَابِيِّ الْوَقَّاشِي. مِنْ أَهْلِ جَيَّانَ وَعِلِيَّةٍ وَزَرَائِهَا، وَنُبَهَاءٍ أَدْبَائِهَا، رَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُمَيْدٍ كَثِيرًا، كَذَا قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ بْنُ الزُّبَيْرِ الْغَرْنَاطِيُّ^(٢)، وَقَالَ أَيُّضًا: وَلَمْ أَعْثُرْ لَهُ عَلَى سِوَاهِ، وَكَانَ كَاتِبًا، أَدِيبًا، مُعْنِيًا بِالرُّوَايَةِ وَالْأَدَبِ عَلَى سَنَنِ أَبِيهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ وَتُوفِيَ بِمَالَقَةٍ فِي الْفِتْنَةِ، وَدُفِنَ بِإِزَاءِ أَبِيهِ بِجَبَلٍ فَارَهُ أَوَّلَ الْفِتْنَةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

هَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ عَرَفْتَهُمْ مِنْ أُسْرَةِ أَبِي الْوَلِيدِ هِشَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَرَبَّمَا كَانَ هُنَاكَ آخَرُونَ لَمْ أَعْثُرْ عَلَيْهِمْ، فَلَعَلَّ الْبَحْثَ وَالْمُتَابَعَةَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ أَنْ يَكْشِفَا لَنَا جَانِبًا مُشْرِقًا مِنْ حَيَاتِهِ، وَحَيَاةِ أُسْرَتِهِ.

(١) أخباره في الذَّيْلِ وَالتَّكْمِلَةِ (٥/ ١٦٤)، مَقْضِبَةٌ جَدًّا، وَنَفْحُ الطَّيْبِ (٤/ ١٣٨).

(٢) صِلَةُ الصِّلَةِ (٣/ ٦٠).

وَذَكَرَ الْأُسْتَاذُ أَبُو جَعْفَرٍ بْنِ الرَّبِيعِ الْغَرْنَاطِيُّ^(١): أَبُو الْوَلِيدِ يُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَقَّاشِيُّ وَأَنَّهُ أَخَذَ عَنْ يُوسُفَ بْنِ عَلِيٍّ الْأَنْصَارِيِّ (ت ٦٢٥ هـ)، وَلَا أَذْرِي مَا صَلَّاهُ بَالِ الْوَقَّاشِيِّ هَؤُلَاءِ، وَقَدْ لَا تَكُونُ لَهُ صِلَةٌ بِهِمْ إِلَّا النِّسْبَةُ إِلَى الْمَكَانِ، لَكِنَّ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ يَذْكَرُ.

تَعْلَمُهُ وَأَشْهُرُ شُيُوخِهِ :

طَلَبَ الْوَقَّاشِيُّ الْعِلْمَ كَغَيْرِهِ مِنْ أَبْنَاءِ زَمَانِهِ فِي الْكِتَابِ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى مَجَالِسِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الشُّيُوخِ الْمُتَصَدِّقِينَ، وَهَذَا مَعْلُومٌ وَيُذَكَّرُ بِحَقِّ كُلِّ طَالِبٍ عِلْمٍ نُقِلَ إِلَيْنَا أَوْ لَمْ يُنْقَلْ، إِلَّا أَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ يَنْشَأُ فِي بَيْتِهِ عِلْمِيَّةً فَيُذَكِّرُ فِي أَخْبَارِهِ وَتَرْجَمَتِهِ ذَلِكَ مُفَصَّلًا، لَا عِتَاءَ أَهْلِهِ بِتَعْلُمِهِ أَثْنَاءَ الطَّلَبِ، أَوْ يَطْلُبُ الْعِلْمَ عَلَى الْكِبَرِ، وَهَذَا قَلِيلٌ. وَأَقْدَمُ مَنْ عَرَفْنَا مِنْ شُيُوخِهِ وَفَاةُ الشَّيْخِ أَبُو عُمَرَ الطَّلَمَنْكِيُّ (ت ٤٢٩ هـ) وَعُمَرُ الْوَقَّاشِيُّ إِذْ ذَاكَ إِحْدَى وَعِشْرُونَ سَنَةً، وَأَبُو عُمَرَ مِنْ كِبَارِ شُيُوخِ أَهْلِ الْأَنْدَلُسِ، وَنُقِلَ يَأْقُوثُ الْحَمَوِيُّ عَنِ الْقَاضِي عِيَّاضٍ أَنَّ رِوَايَةَ الْوَقَّاشِيِّ عَنْ أَبِي عُمَرَ إِجَازَةٌ، فَهَلْ رَأَاهُ وَسَمِعَ مِنْهُ وَأَجَازَةٌ أَيْضًا؟ أَوْ هُوَ شَيْخُهُ بِالْإِجَازَةِ دُونَ سِوَاهَا؟ وَيُعَدُّ أَبُو عُمَرَ فِي مُقَدِّمَةِ شُيُوخِ أَبِي الْوَلِيدِ فَهُوَ فِي مَشَاهِيرِهِمْ.

وَلَمْ يَكُنْ أَبُو الْوَلِيدِ مُكَثِّرًا مِنَ الشُّيُوخِ، وَلَا نَعْلَمُ لَهُ رِحْلَةً خَارِجَ الْأَنْدَلُسِ إِلَّا لِلْحَجِّ وَلَا لِطَلَبِ الْحَدِيثِ، يَلْقَى فِيهَا الشُّيُوخَ، وَيَرْوِي الْكُتُبَ، وَيَصِلُ الْأَسَانِيدَ، مَعَ عَنَائَتِهِ بِالرِّوَايَةِ، وَتَعَدُّدِ الْقُنُونِ الَّتِي يُجَيِّدُهَا. وَلَمْ أَجِدْ مِنَ الْمَعْلُومَاتِ مَا يُفِيدُ كَثْرَةَ شُيُوخِهِ، وَمِنْ أَهْلِ شُيُوخِهِ الَّذِينَ ذُكِرُوا فِي الْمَصَادِرِ الَّتِي وَقَفْتُ عَلَيْهَا:

(١) المصدر نفسه (٣٠٤).

١- أَبُو عَمَرَ الطَّلَمَنْكِيُّ (ت ٤٢٩هـ):

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَ«طَلَمَنْكَةُ»^(١) الْمَنْسُوبُ إِلَيْهَا مَدِينَةُ أُنْدَلُسِيَّةٍ بَفَتْحَاتِ ثَلَاثٍ، وَتُونٌ سَاكِنَةٌ. مَوْلَدُهُ سَنَةَ (٣٤٠هـ)، إِمَامٌ، مُقْرِئٌ، مُحَقِّقٌ، مُخَدِّثٌ، حَافِظٌ، أَثَرِيٌّ، قَرَأَ عَلَى عُلَمَاءِ بَلَدِهِ فِي قُرْطَبَةَ وَغَيْرِهَا، مِنْهُمْ: أَحْمَدُ بْنُ عَوْنِ اللَّهِ، وَأَبُو بَكْرِ الرُّبَيْدِيُّ، ثُمَّ رَحَلَ إِلَى الْمَشْرِقِ، وَلَقِيَ جُلَّةَ الْعُلَمَاءِ فِي الْمَغْرِبِ وَإِفْرِيقِيَّةٍ وَمِصْرَ وَالْحِجَازَ، وَحَجَّ وَرَوَى وَأَدْخَلَ إِلَى الْأَنْدَلُسِ عِلْمًا جَمًّا نَافِعًا، كَذَا قَالَ الْحَافِظُ الدَّهَبِيُّ وَغَيْرُهُ، وَقَالَ: «كَانَ عَجَبًا فِي حِفْظِ عُلُومِ الْقُرْآنِ قِرَاءَاتِهِ، وَلُغَتِهِ، وَإِعْرَابِهِ، وَأَحْكَامِهِ، وَمَنْسُوخِهِ، وَمَعَانِيهِ، صَنَّفَ كُتُبًا كَثِيرَةً فِي السُّنَّةِ يَلُوحُ فِيهَا فَضْلُهُ وَحِفْظُهُ وَإِمَامَتُهُ وَاتِّبَاعُهُ لِلْأَثَرِ». وَكَانَ أَبُو عَمَرَ عَالِمًا سَلَفِيًّا، حَسَنَ الْمُعْتَقَدِ، دَاعِيًا إِلَى التَّمَسُّكِ بِالسُّنَّةِ مُنَاهِضًا لِأَعْدَائِهَا. قَالَ ابْنُ بَشْكُوَال: «كَانَ سَيِّفًا مُجَرَّدًا عَلَى أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ قَامِعًا لَهُمْ غَيْرًا عَلَى الشَّرِيعَةِ، شَدِيدًا فِي ذَاتِ اللَّهِ، أَقْرَأَ النَّاسَ مُحْتَسِبًا، وَأَسْمَعَ الْحَدِيثَ، وَالتَزَمَ لِلْإِمَامَةِ بِمَسْجِدِ مَنْعَةٍ». وَلَفَرَطُ انْكَارِهِ عَلَى أَهْلِ الْبِدَعِ وَالتَّمَسُّكِ بِالسُّنَّةِ قَامَ عَلَيْهِ طَائِفَةٌ مِنْ أَضْدَادِهِ، وَشَهِدُوا عَلَيْهِ أَنَّهُ حَرُورِيٌّ يَرَى وَضْعَ السَّيْفِ فِي صَالِحِي الْمُسْلِمِينَ، وَكَانَ الشُّهُودُ عَلَيْهِ خَمْسَةَ عَشَرَ فَقِيهًا، فَنَصَرَهُ قَاضِي سَرَقُسْطَةَ فِي سَنَةِ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ، وَأَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ بِاسْقَاطِ الشُّهُودِ، وَهُوَ الْقَاضِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُرْتُونٍ^(٢).

(١) مُعْجَمُ الْبُلْدَانِ (٤/ ٤٤)، وَالرُّوضُ الْمَعْطَارُ (٣٩٣).

(٢) نَصُّ الْحَافِظِ ابْنِ بَشْكُوَالِ فِي تَرْجُمَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ مِمَّنْ شَهِدَ عَلَى أَبِي عَمَرَ وَأَسْقَطَ =

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «رَأَيْتُ لَهُ كِتَابًا فِي السُّنَّةِ فِي مُجَلَّدَيْنِ . . .»، وَذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي نُوْنِيَّتِهِ الْمَعْرُوفَةِ بِـ«الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ»، عَاشَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَسْعِينَ عَامًا إِلَّا شَهْرًا، وَتُوفِيَ سَنَةَ (٤٢٩هـ) فِي بَلَدِهِ طَلَمَنْكَةَ. وَمِنْ مَوْلَفَاتِهِ «الْبَيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ» وَ«الدَّلِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْجَلِيلِ» فِي مِائَةِ جُزْءٍ، وَلَهُ كِتَابٌ فِي فَصَائِلِ مَالِكٍ، وَكِتَابٌ فِي رِجَالِ الْمُوطَّأِ، وَكِتَابٌ فِي شَرْحِ الْمُوطَّأِ، وَ«الرَّوْضَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ» . . . وَغَيْرَهَا. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْمُرَاسِي: «لَا نَعْرِفُ أَحَدًا بَيْنَ عُلَمَاءِ الْأَنْدَلُسِ يُبَارِيهِ فِي كَثَرَةِ التَّلَامِيذِ وَالطُّلَابِ» وَمِنْ مَشَاهِيرِ الْآخِذِينَ عَنْهُ أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزْمٍ، وَصَاحِبُنَا أَبُو الْوَلِيدِ الْوَقْشِيُّ. أَخْبَارُهُ فِي: جَدْوَةِ الْمُقْتَبَسِ (١١٤)، وَتَرْتِيبِ الْمَدَارِكِ (٧٤٩/٤) (بِירוْت)، وَالصُّلَّةِ (٤٤/١)، وَبَغِيَةِ الْمُلْتَمَسِ (١٦٢)، وَسِيرِ أَعْلَامِ الثُّبُلَاءِ (٥٦٦/١٧)، وَمَعْرِفَةِ الْقُرَاءِ (٣٠٩/١)، وَالْعَبْرِ (١٦٨/٣)، وَغَايَةِ النِّهَايَةِ (١٢٠/١)، وَالْوَافِي بِالْوَفِيَّاتِ (٣٢/٨)، وَطَبَقَاتِ الْمَفْسَرِينَ (٧٧/١)، وَالدِّيْبَاجِ الْمَذْهَبِ (١٧٨/١)، وَشَذَرَاتِ الذَّهَبِ (٢٤٣/٣)، وَغَيْرَهَا.

٢- وَمِنْهُمْ: أَبُو مُحَمَّدٍ الشُّنْتِجَالِيُّ (ت ٤٣٦هـ):

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ لُبَّاجٍ الْأَمْوِيُّ الشُّنْتِجَالِيُّ، رَحَلَ إِلَى الْمَشْرِقِ، وَجَاوَرَ بِمَكَّةَ - شَرَّفَهَا اللَّهُ - نَحْوًا مِنْ أَرْبَعِينَ سَنَةً لَا يَقْضِي حَاجَتَهُ إِلَّا خَارِجَ الْحَرَمِ^(١)، وَلَقِيَ بِمَكَّةَ أَبَا ذَرٍّ الْهَرَوِيَّ، وَحَمَلَ عَنْهُ وَعَنْ جَمَاعَةٍ لَقِيَهُمْ هُنَاكَ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى

= الْقَاضِي الْمَذْكُورُ شَهَادَتُهُ.

(١) الْهَدْيُ هَدْيٌ مُحَمَّدٌ ﷺ.

الأندلس، وقدم أشبيلية سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة، وأخذ عنه جماعة من أهل الأندلس منهم صاحبنا أبو الوليد الوقشي رحمته الله. و«شتجالة»: بلدة بالأندلس في طرف كورة تدمير مما يلي الجوف، ويقال لها أيضاً: جنجالة كذا قال أبو محمد الرشاطي في الأنساب «مختصر عبدالحق» (٢/ ورقة ١١٢)، وتفرّد بذكر هذه النسبة، وذكر في المنسوب إليها أبا محمد هَذَا. ويُراجع: مُعْجَمُ الْبُلْدَانِ فِي الْمَوْضِعِينَ (٢/ ١٩٥، ٣/ ٤١٦)، قَالَ فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي: «وَيَخْطُ الْأَشْرَئِيُّ: «شتجيل» بالياء» وَذَكَرَ أَبُو مُحَمَّدٍ وَقِيْدَهَا فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ: «بِكسر الجيمين، وَبَعْدَ الثَّانِيَةِ يَاءٌ وَأَلْفٌ وَلَا مٌ» وَذَكَرَ رَجُلًا آخَرَ، وَفِي الرُّوضِ الْمِعْطَارِ ذَكَرَهَا فِي الْمَوْضِعِينَ (١٧٤، ٣٤٧). أَخْبَارُهُ فِي: الصُّلَّةِ (٢٦٣)، وَتَارِيخِ الْإِسْلَامِ (٤٢٧) (وفيات سنة ٤٣٦هـ) وَالدِّيْبَاجِ الْمَذْهَبِ (٤٣٨/١)، وَجَدْوَةِ الْمُقْتَبَسِ (٢٤٤)، وَبَغِيَةِ الْمُلْتَمَسِ (٣٣١)

٣- ومنهم: أَبُو عَمَرَ الْحَدَّاءُ (ت ٤٦٧هـ):

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى، مِنْ بَيْتِ عِلْمٍ رَفِيعٍ، فَأَبُوهُ وَجَدَهُ وَأَبُوجَدُّهُ مِنْ أَفْضَلِ عُلَمَاءِ وَرِجَالِ الْأَنْدَلُسِ، أَسَمَعَهُ أَبُوهُ صَغِيرًا أَوَّلَ سَمَاعِهِ فِي حُدُودِ سَنَةِ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَأَصْلُهُ مِنْ قُرْطُبَةٍ، وَنَزَحَ عَنْهَا فِي الْفِتْنَةِ فَسَكَنَ سَرَقُسْطَةَ وَالْمُرِّيَّةَ، وَوَلِيَ الْقَضَاءَ بِطُلَيْطَلَةَ ثُمَّ بِدَايَةَ، ثُمَّ رَدَّ إِلَى قُرْطُبَةٍ وَأَشْبِيلِيَّةَ، رَوَى عَنْهُ خَلْقٌ فِي مَقْدَمَتِهِمْ أَبُو عَلِيٍّ الْغَسَّانِيُّ وَصَاحِبُنَا الْوَقْشِيُّ وَغَيْرُهُمَا. قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رحمته الله: كَانَ حَسَنَ الْأَخْلَاقِ، مُوْطَأً الْأَكْنَافِ، كَيْسًا، سَرِيعَ الْكِتَابَةِ لَمَّا تُوفِيَ مَشَى فِي جَنَازَتِهِ الْمُعْتَمِدُ عَلَى اللَّهِ رَاجِلًا، وَكَانَ أَسْنَدَ مَنْ بَقِيَ

بأفطار الأندلس في زمانه. أخباره في: الصلة (١/٦٢)، وبغية الملتمس (١٦٣)، والعبر (٣/٢٦٤)، وسير أعلام النبلاء (١٨/٣٤٤)، ومראה الزمان (٣/٩٤)، وشذرات الذهب (٣/٣٢٧).

٤- ومنهم: أبو محمد بن الحصار (ت ٤٣٨هـ):

عبد الرحمن بن محمد بن عباس بن جوشن الأنصاري الطليطلي الخطيب، خطيب طليطلة. قال الحافظ الذهبي: «حجّ وسمع يسيراً، وعني بالرواية والجمع حتى كان أوحد عصره، وكانت الرحلة إليه، وكان ثقة، صدوقاً، صبوراً على الشخ، ذكر أنه نسخ «مختصر ابن عبيد» وعارضه في يوم واحد، وضعف في آخر عمره عن الإمامة فلزم داره. أخباره في: الصلة (٢/٣٣٠)، وبغية الملتمس (٣٥٦)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٢٦٢) (وفيات سنة ٤٣٨هـ).

٥- ومنهم: أبو العباس الدلائي (ت ٤٧٨هـ):

أحمد بن عمر بن أنس العذري الدلائي، منسوب إلى «دلاية» من عمل المريّة ببلاد الأندلس^(١). رحل به أبويه إلى مكة فدخلوها في رمضان سنة ثمان وأربعين وأربعمائة، وجاوروا بها ثمانية أعوام فأكثر، سمع بها من أبي العباس الرازي راوي «صحيح مسلم» وصحب أباذر الهروي، وسمع منه البخاري سبع

(١) يُراجع: معجم البلدان (٢/٥٢٤)، وذكر أبو العباس وأطال في ذكره، والروض المعطار (٢٣٦)، لم يزد على قوله: «قرية بالأندلس من عمل المريّة»، وذكرها الرشاطي في اقتباس الأنوار (مختصر عبد الحق) (١/٥٢) (مخطوط)، وذكر أبا العباس وأثنى عليه.

مَرَاتٍ، وَسَمِعَ بِالْأَنْدَلُسِ مِنْ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ: يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَاضِي، وَأَبُو عَلِيٍّ
الْبِجَانِيُّ، وَالْمُهَلَّبُ بْنُ أَبِي صُفْرَةَ التَّمِيمِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ، وَأَبُو عَمْرٍو السَّفَّاقُسِيُّ
وغيرهم. قَالَ الْحَافِظُ الدَّهْيِيُّ: كَانَ مُعْتَبَرًا بِالْحَدِيثِ، ثِقَّةً، مَشْهُورًا، عَالِيَّ
الْإِسْنَادِ، أَلْحَقَ الْأَصَاغَرَ بِالْأَكَابِرِ، حَدَّثَ عَنْهُ إِمَامَا الْأَنْدَلُسِ أَبُو عَمَرَ بْنُ
عَبْدِ الْبَرِّ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزْمٍ، وَأَبُو الْوَلِيدِ الْوَقَّاشِيُّ، وَطَاهِرُ بْنُ مُقَوَّرٍ، وَأَبُو عَلِيٍّ
الْغَسَّانِيُّ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُمَيْدِيُّ... وَغَيْرُهُمْ. صَنَّفَ «دَلَالَةَ الثَّبُوءِ»
و«الْمَسَالِكَ وَالْمَمَالِكَ». أَخْبَارُهُ فِي: جَذْوَةِ الْمُقْتَبَسِ (١٣٦)،، وَالْأَنْسَابِ
(٣٨٩/٥)، وَالصَّلَاةُ (٦٦/١)، وَبُغْيَةُ الْمُتَلَمِّسِ (١٩٥)، وَسِيرُ أَعْلَامِ الثُّبَلَاءِ
(٥٦٨/١٨)... وَغَيْرَهَا.

٦- ومنهم: أَبُو عَمْرٍو السَّفَّاقُسِيُّ (ت بعد ٤٤٠هـ):

عُثْمَانُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمَعْرُوفُ بِ«الضَّابِطِ» تَجَوَّلَ فِي الْمَشْرِقِ وَأَخَذَ عَنْ
عُلَمَائِهِ، وَمِنْ أَشْهَرِهِمْ: أَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْفَهَانِيُّ الْحَافِظُ، وَكَتَبَ عَنْهُ مِائَةُ أَلْفٍ
حَدِيثٍ بِخَطِّهِ، وَغَيْرُهُ، ثُمَّ قَدِمَ إِلَى الْأَنْدَلُسِ وَتَجَوَّلَ فِيهَا مَا بَيْنَ عَامَيْ (٤٣٦ -
٤٣٨هـ) وَكَانَ عَالِمًا بِالْحَدِيثِ، مُتَّقِنًا فِي عُلُومِهِ، حَافِظًا لَهُ، عَارِفًا بِاللُّغَةِ
وَالْإِعْرَابِ وَالْغَرِيبِ وَالْأَدَبِ، مَشْهُورًا بِالْفَضْلِ وَالذَّرَايَةِ، تُوْفِيَ فِي الطَّرِيقِ إِلَى
الْقِسْطَنْطِينِيَّةِ فِي جَزِيرَةِ بَحْرِ الرُّومِ، وَذَلِكَ بَعْدَ سَنَةِ أَرْبَعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ. أَخْبَارُهُ
فِي: الصَّلَاةُ (٤٠٨/٢)، وَجَذْوَةُ الْمُقْتَبَسِ (٣٠٣)، وَالذِّيْبَاجِ الْمَذْهَبِ
(٨٥/٢)... وَغَيْرَهَا.

٧- وَمِنْهُمْ: أَبُو بَكْرٍ الْفَهْرِيُّ (ت ٤٣٦ هـ):

يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَابِتِ الْفَهْرِيِّ النَّحْوِيُّ. قَالَ ابْنُ بَشْكُوَال: مِنْ أَهْلِ طَلَيْطَلَةَ، يُكْنَى أَبَا بَكْرٍ، سَمِعَ مِنْ عَبْدِ وُسِّ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَيْمُونٍ... وَغَيْرِهِمْ. وَكَانَ يَحْفِظُ الْفِقْهَ وَاللُّغَةَ حَفْظًا جَيِّدًا، وَكَانَ فَصِيحَ اللِّسَانِ، شَاعِرًا، تُوفِيَ فِي صَفَرِ سَنَةِ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ ذَكَرَهُ ابْنُ مُطَاهِرٍ. حَدَّثَ عَنْهُ أَبُو الْوَلِيدِ الْوَقَّاسِيُّ «كَذَا فِي الصَّلَةِ (٢/٦٦٧).

٨- وَمِنْهُمْ: مُحَمَّدُ بْنُ حُسَيْنِ الْفَرُّنِيلِيِّ (ت ؟):

ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْمُرَّاكِشِيُّ فِي الدَّلِيلِ وَالتَّكْمِلَةِ (٦/١٧٦) قَالَ: «مُحَمَّدُ بْنُ حُسَيْنٍ، قُرْطُبِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْفَرُّنِيلِيُّ، بِضَمِّ الْفَاءِ، وَسُكُونِ الرَّاءِ، وَضَمِّ التَّاءِ الْمَعْلُوءَةِ، وَلَا مَيْنَ بَيْنَهُمَا يَاءٌ مَدَّةً مَنْشُوبًا. رَوَى عَنْ أَبِي عِيْسَى، وَرَوَى عَنْهُ أَبُو الْوَلِيدِ الْوَقَّاسِيُّ «هَكَذَا قَالَ وَلَمْ يَزِدْ. وَهَذِهِ النُّسْبَةُ لَمْ تَرُدَّ فِي كُتُبِ الْأَنْسَابِ؟»

وَذَكَرَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ مِنْ لِدَاتِهِ:

- أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْوَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْبَنْيِّ (ت: ٤٩٠ هـ).

- وَأَحْمَدُ بْنُ خَمِيسَ بْنِ عَامِرِ الطَّلَيْطَلِيِّ (ت: ؟).

تَصَدَّرَ لِلْعِلْمِ وَأَشْهَرُ تَلَامِيذِهِ:

وَلَمَّا حَصَلَ الْوَقَّاسِيُّ مَا عِنْدَ الشُّيُوخِ مِنَ الْعِلْمِ وَشَدَا طَرَفًا صَالِحًا فِي كُلِّ فَنٍّ مِنْ فُنُونِهِ الَّتِي أَجَادَهَا وَأَجَازَهُ الشُّيُوخُ فِي ذَلِكَ تَصَدَّرَ لِنَشْرِ الْعِلْمِ، فَاجْتَمَعَ حَوْلَهُ الطَّلَبَةُ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ وَصَوَّبٍ مِنْ بِلَادِ الْأَنْدَلُسِ وَالطَّارِثِينَ عَلَيْهَا، وَالذَّلِيلَ عَلَى مَا أَقُولُ كَثْرَةُ هَؤُلَاءِ الطُّلَابِ وَاخْتِلَافُ نَسَبِهِمْ إِلَى أَوْطَانِهِمِ الْمُخْتَلِفَةِ،

وَأَنَّ كَانَ أَغْلِبُهُمْ مِنْ طَلَبَةِ بَلَنْسِيَّةٍ، وَهَؤُلَاءِ الطَّلَبَةُ مِنْهُمْ الْمُكْثَرُ، كَثِيرُ الْمُلَازِمَةِ لِلشَّيْخِ، وَمِنْهُمْ الْمُقِلُّ وَأَغْلِبُهُمْ سَكَتَتْ الْمَصَادِرُ عَنْ ذِكْرِ نَوْعِ الْإِفَادَةِ وَمِقْدَارِهَا، وَمِنْ تَلَامِيذِهِ:

١- إِبْرَاهِيمُ بْنُ لُبِّ إِدْرِيسِ التُّجَنِّيِّ الْمَعْرُوفُ بِ«الْقُوَيْدِسِ» (ت ٤٥٤ هـ). ذَكَرَهُ ابْنُ الْأَثَرِ فِي التَّكْمَلَةِ (١٣٦) وَصَاعِدٌ فِي طَبَقَاتِ الْأُمَمِ (٧٤). أَخَذَ عَنْهُ الْهَنْدَسَةُ (الْفَلَسَفَةُ وَالْمَنْطِقُ) قَرَأَ عَلَيْهِ كِتَابَ أَفْلِيدَسٍ وَغَيْرِهِ.

٢- أَحْمَدُ بْنُ خَلْفِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ أَيُّوبَ الْيَحْصَبِيِّ (ت بَعْدَ ٥٢٢ هـ) مِنْ أَهْلِ دَانِيَّةٍ، رَوَى عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ. ذَكَرَهُ فِي: التَّكْمَلَةِ (٣٣/١)، وَالذَّيْلُ وَالتَّكْمَلَةُ (١٠٥/١).

٣- أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِ بْنِ جُزَيْيٍّ، بَلَنْسِيٍّ، أَبُو بَكْرٍ، كَذَا فِي الذَّيْلِ وَالتَّكْمَلَةِ (٢٠٣/١). لَيْسَ فِي التَّرْجَمَةِ أَكْثَرُ مِنْ قَوْلِهِ: «رَوَى عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ الْوَقْشِيِّ».

٤- أَحْمَدُ بْنُ الْفَرَجِ بْنِ الْفَرَجِ التُّجَنِّيِّ، أَبُو عَامِرٍ (ت ؟):

ذَكَرَهُ فِي التَّكْمَلَةِ (٤٩/١)، وَالذَّيْلُ وَالتَّكْمَلَةُ (٣٥٨/١)، قَالَ عِنْدَ ذِكْرِ شُيُوخِهِ: «وَأَبُو الْوَلِيدِ سُلَيْمَانُ بْنُ خَلْفِ الْبَاجِي، وَهَشَامُ بْنُ أَحْمَدَ الْوَقْشِيِّ، وَاخْتَصَّ بِهِ، وَأَكْثَرَ مُلَازِمَتَهُ».

٥- أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَعْرُوفِ بِ«ابْنِ نُمَارَةَ»، بَلَنْسِيٍّ، أَبُو الْعَبَّاسِ (ت بَعْدَ ٥٠٣ هـ)، رَوَى عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ، كَذَا فِي الذَّيْلِ وَالتَّكْمَلَةِ (٤٦١/١)، قَالَ الْمَرَّاكِشِيُّ: «وَكَانَ حَيًّا سَنَةَ (٥٠٣ هـ)» وَيُرَاجَعُ: الْمَعْجَمُ لِابْنِ الْأَثَرِ (٦).

٦- أَحْمَدُ بْنُ مَرْوَانَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ التُّجَنِّيِّ^(١)، قَيْسِيٍّ، أَمْوِيٍّ - بَقْتُحِ

(١) بَيْنَ قَوْلِهِ: «تُّجَنِّيٍّ» وَقَوْلِهِ: «قَيْسِيٍّ أَمْوِيٍّ» تَنَاقُضٌ ظَاهِرٌ، فَأَيْنَ تُجَنِّبُ الْيَمِينَةَ، مِنْ أَمَةِ الْقَيْسِيَّةِ =

الهِمَزَة - وَلِيَّ الْخَطَابَةِ بِجَامِعِ بَلَنْسِيَّة (ت ٥١١هـ). ذكره في: التَّكْمِلَة (٣٠ / ١)، والمُعْجَم (٧)، والذَّيْل والتَّكْمِلَة (٥٣٨ / ١).

٧- أُمِيَّةُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ الدَّانِي (ت ٥٢٩هـ) قَالَ شَمْسُ الدِّينِ ابْنُ خَلِّكَانَ: «وَأَخَذَ الْعِلْمَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْأَنْدَلُسِ كَأَبِي الْوَلِيدِ الْوَقَّاشِيِّ قَاضِي دَانِيَّةٍ وَغَيْرِهِ»^(١). وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ (٢٤٣ / ١).

٨- بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْيَحْصِييُّ (ت ٥١٠هـ)، ذَكَرَهُ فِي: الصَّلَةِ (١١٥ / ١) وفيه: «عن أبي الوليد القوشي؟! تحريف طَبَاعَةٍ.

٩- جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ شَرْفِ الْجَذَامِيِّ الْقَيْرَوَانِيِّ (ت ٥٣٤هـ) ذكره في الصَّلَةِ (١٣٠ / ١).

١٠- حَمْدُونُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَبُو بَكْرٍ الْبَلَنْسِيُّ يُعْرَفُ بِـ«ابْنِ الْمُعَلِّمِ» (ت بعد ٤٩٠هـ). ذَكَرَهُ فِي: التَّكْمِلَة (٢٨٦ / ١)، قَالَ: «سَمِعَ مِنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الْعُدْرِيِّ، وَأَبِي الْوَلِيدِ الْوَقَّاشِيِّ، وَلَا زَمَهُ وَأَكْثَرَ عَنْهُ».

١١- خَلْفُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ دَاوُدَ الصَّدْفِيِّ الْبَلَنْسِيِّ (ت ٤٨٩هـ) ذَكَرَهُ فِي: التَّكْمِلَة (٢٩٨ / ١).

١٢- خُلَيْصُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، أَبُو الْحَسَنِ الْعَبْدَرِيُّ (ت ٥١٣هـ). ذَكَرَهُ فِي

= ثُمَّ الْعَدَنَانِيَّةُ؟! وبنو أمة في أنساب السمعاني (٣٥٠ / ١)، وأنساب الرُّشَاطِيَّ «اقتباس الأنوار...» (١ / ورقة ٣٣)، ومؤتلف ابن حبيب (٣٤١)، والإيناس للوزير المغربي (٧٥)، ... وغيرها) قال الرُّشَاطِيُّ: «الأموي بفتح الهمزة في «قيس عيلان» وفي «الأنصار»...».

(١) لا يُعرف له شيخ غير أبي الوليد كذا قال الأستاذ مُحَمَّدُ الْمَرْزُوقِيُّ جامعُ ديوانه المطبوع في دار الكتب الشَّرْقِيَّة بتونس سنة (١٩٧٤م).

الصُّلَّة (١/ ١٨٠).

١٣- سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ (ت ؟)، ذَكَرَهُ الْمَرَاكُشِيُّ فِي الدَّيْلِ وَالتَّكْمِلَةِ (٤/ ٢٨)، قَالَ: «سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ أَبُو عَثْمَانَ. رَوَى عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ الْوَقَّاشِيِّ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ وَأَرْبَعَمِائَةٍ كَذَا دُونَ زِيَادَةَ.

١٤- سُفْيَانُ بْنُ الْعَاصِي، أَبُو بَخْرٍ الْأَسَدِيُّ (ت ٥٢٠هـ)، هَذَا الرَّجُلُ مِنْ أَتْبَلِ شَيْوَيْخِ الْأَنْدَلُسِ، وَأَكْثَرِهِمْ عِلْمًا وَفَضْلًا، وَهُوَ مِنْ أَكْثَرِ الطَّلَبَةِ مُلَازِمَةً لِلشَّيْخِ أَبِي الْوَلِيدِ، يَحْضُرُ مَجَالِسَهُ وَيَرْوِي مُؤَلَّفَاتِهِ، وَهُوَ شَيْخٌ لِلْمِثَاتِ مِنْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ بِالْأَنْدَلُسِ، أَشَاعَ فِيهِمْ ذِكْرَهُ، وَحَدَّثَهُمْ بِمَنَاقِبِهِ وَفَضَائِلِهِ، وَهُوَ الَّذِي دَافَعَ عَنْهُ دِفَاعًا قَوِيًّا لَمَّا رُمِيَ الشَّيْخُ بِبِدْعَةِ الْإِعْتِزَالِ، وَنُسِبَ إِلَيْهِ كِتَابٌ فِي التَّائِيلِ فِيهِ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ الشَّيْخُ سُفْيَانُ هَذَا، وَزَيَّفَ هَذِهِ الدَّعْوَى وَرَدَّ عَلَى مُرَوِّجِيهَا. قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ فِي «الْغَنِيَّة»: «وَسَمِعَ الْقَاضِي أَبَا الْوَلِيدِ الْكِنَانِيَّ، وَبِهِ كَانَ اخْتِصَاصُهُ، وَعَلَيْهِ تَقْيِيدُهُ، وَمِنْهُ اسْتِفَادَتُهُ، وَكَانَ يُعَظِّمُهُ جَدًّا» يُرَاجِعُ: الْغَنِيَّةُ (٢٠٥)، وَالصُّلَّة (٢٣٠).

١٥- سُلَيْمَانُ بْنُ نَجَّاحٍ، مَوْلَى الْمُؤَيَّدِ هِشَامٍ (ت ٤٩٦هـ) بِبَلَنْسِيَّةٍ. ذَكَرَهُ فِي مُعْجَمِ ابْنِ الْأَثَّارِ (٣٠٢)، وَالصُّلَّة (٢٠٤).

١٦- سُلَيْمَانُ بْنُ . . . الْمَعْرُوفُ بِ«ابْنِ الْبَيْغِي» (ت نحو ٥٢٠هـ) قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: «سَمِعَ أَبَا عَمَرَ بْنَ عَبْدِ الْبَرِّ، وَأَبَا الْوَلِيدَ الْبَاجِيَّ، وَأَبَا الْوَلِيدَ الْوَقَّاشِيَّ» ذَكَرَهُ فِي: الْغَنِيَّةُ (٢١٠).

١٧- سُمَاجَةُ بْنُ خَلْفِ بْنِ سُمَاجَةَ، أَبُو الْحَسَنِ (ت ؟). ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ

المَرَاكُشِيُّ فِي الذَّلِيلِ وَالتَّكْمَلَةِ (٩٩/٤) قَالَ: «رَوَى عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ الْوَقْشِيِّ»
وَلَمْ يَرِدْ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا.

١٨- صَاعِدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، الْعَلَامَةُ الْمَشْهُورُ مُؤَلِّفُ «طَبَقَاتِ الْأَمَمِ»
(ت ٤٦٢هـ). ذكره في: الصَّلَّة (٢٣٦/١)، ترجم لِشَيْخِهِ أَبِي الْوَلِيدِ فِي
«الطَّبَقَاتِ» تَرْجَمَةً جَيِّدَةً، عَلَيْهَا اعْتَمَدَ أَكْثَرُ الْمُتَرْجِمِينَ.

١٩- عَاصِمُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ التَّجَنِّيِّ الْبَلَنْسِيُّ يُعْرَفُ بـ «ابنِ الْقُدْوَةِ» (ت ؟). ذكره
في: الذَّلِيلِ وَالتَّكْمَلَةِ (١٠٣/٥).

٢٠- عَبْدُ الْبَاقِي بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ أَصْبَغٍ بْنِ بَرْيَالٍ الْأَنْصَارِيُّ (ت ٥٠٢هـ).
ذَكَرَهُ فِي الصَّلَّة (٣٨٥).

٢١- عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ الشَّلَمِي، أَبُو الْقَاسِمِ (ت ؟). ذَكَرَهُ فِي التَّكْمَلَةِ رَقْم
(١٥٨٦).

٢٢- عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيُّ (ت ٥٤٢هـ). ذَكَرَهُ فِي التَّكْمَلَةِ رَقْم (١٦٦٤)

٢٣- عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْغَازِي (ت ٤٩٣هـ). ذكره في الصَّلَّة (٣٧٢/٢).

٢٤- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُضَاعِي (ت ٥١٠هـ). ذَكَرَهُ فِي التَّكْمَلَةِ رَقْم (١٣٢٣).

٢٥- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ عُمَرَ بْنِ فَتْحٍ اللَّحْمِيُّ يُعْرَفُ بـ «الْبُونِيِّ» (ت بعد
٤٩٠هـ). ذكره في التَّكْمَلَةِ (٨٠٧/٢).

٢٦- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَرْوَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَرْوَانَ. مِنْ أَهْلِ بَلَنْسِيَّةٍ وَقَاضِيهَا (ت
٥٣٥هـ). سَمِعَ أَبَا الْوَلِيدِ الْوَقْشِيَّ عَقِبَ رَجَبِ سَنَةِ (٤٧٧هـ). ذكره في
الْمَعْجَمِ (٢١٤)، وَتَكْمَلَةِ الصَّلَّة (٨٢٢/٢).

- ٢٧- عبد الملك بن يوسف بن عبد ربّه (ت قبل ٥٣٠هـ)، روى سماعاً من أبي الليث . . . وله إجازة من أبي الوليد الوقشي . ذكره في الذيل والتكملة (٥٤ / ٥) .
- ٢٨- عتيق بن محمد بن أحمد الأنصاري (ت ؟) . ذكره في الصلة (٤٥١ / ٢) .
- ٢٩- علي بن عزّلون، أبو الحسن (ت قريباً من ٤٨٤هـ) . روى عن أبي الوليد الحديث . ذكره في الذيل والتكملة (٢٨٢ / ٥) .
- ٣٠- علي بن محمد بن دري الطليطلي (ت ٥٢٠هـ) . ذكره في الصلة (٢٤٥ / ٢) ، والمعجم (٢٨٤٥) ، والغنية وفيه : «وكان قد صحب القاضي أبا الوليد الوقشي وأخذ عنه» .
- ٣١- محمد بن أحمد بن إسماعيل ، أبو عامر الطليطلي (ت ٥٢٣هـ) ذكره في : الصلة (٥٧٨) ، والحل السندسي (٢٥ / ٢) .
- ٣٢- محمد بن أحمد بن عبد الله بن حصن الأنصاري (ت قبل ٥٢٠هـ) من أهل بلنسية . سمع أبا الوليد الوقشي ولازمه من سنة إحدى وثمانين إلى سنة أربع وثمانين . وأخذ عنه «الموطأ» وغير ذلك ، ذكره في : التكملة (٤٢٤ / ١) .
- ٣٣- محمد بن أحمد بن محمد بن سهل الأنصاري (ت ؟) . ذكره في التكملة (٤٢٣) ، والذيل والتكملة (٣٢ / ٦) ، قال المراكشي : «روى عن أبي بكر عيسى . . . وأبي الوليد الوقشي واختص به ، وكان قارىء مجلسه . . .» .
- ٣٤- محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله ، أبو عبد الله الأنصاري (ت ٤٧٧هـ) سرقسطي يُعرف بـ«ابن حبيب» . ذكره في التكملة (٣٩٧ / ١) ، والذيل والتكملة (٤٩ / ٦) .

٣٥- مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْمَحْزُومِيُّ (ت ٥٤٦هـ) مِنْ أَهْلِ بَلَنْسِيَّةَ، لَقِيَ أَبَا الْوَلِيدِ وَلَا زَمَهُ، قَالَ ابْنُ عَيَّادٍ، لَقِيَهُ صَبِيًّا، وَأَخَذَ عَنْهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ فَلِذَلِكَ لَمْ يُحَدِّثْ عَنْهُ، قَالَ الْمَرَّاكُشِيُّ: «لَا زَمَ فِي صِغَرِهِ أَبَا الْوَلِيدِ الْوَقَّاشِيَّ وَأَخَذَ عَنْهُ، لَكِنَّهُ لَمْ يُحَدِّثْ عَنْهُ، إِذْ لَمْ يَتَّقِ بِمَا أَخَذَ عَنْهُ». ذَكَرَهُ فِي: التَّكْمَلَةِ (٢/ ٤٧٤)، وَالذَّلِيلِ وَالتَّكْمَلَةِ (٦/ ١١٠).

٣٦- مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ خَيْرَةَ، أَبُو عَامِرٍ الْبَلَنْسِيُّ الْخَطِيبُ يُعْرَفُ بِ«ابْنِ شَرَوَيْتَةَ» سَمِعَ أَبَا الْوَلِيدِ الْوَقَّاشِيَّ وَاخْتَصَّ بِهِ، وَلَا زَمَهُ، وَرَوَى عَنْهُ «السِّيَرَةُ النَّبَوِيَّةُ» بِسَنَدِهِ وَعُمَرُ طَوِيلًا (ت ٥٤٦هـ) وَهُوَ صِهْرُ أَبِي الْوَلِيدِ. وَقَدْ تَكَلَّمَ فِي الرِّوَايَةِ عَنْهُ لِصِغَرِهِ؟! قَالَ الْمَرَّاكُشِيُّ: «وَمَا تَكَلَّمَ فِيهِ فِي ذَلِكَ فَلَا يُلْتَمِزُ إِلَيْهِ؛ فَقَدْ وَقَفْتُ عَلَى خَطِّ أَبِي بَحْرِ سُفْيَانَ بْنِ الْعَاصِي فِي طَبَقَةِ سَمَاعِ جَمَاعَةٍ مِنْ أَبِي الْوَلِيدِ، وَمِنْهُمْ أَبُو عَامِرٍ هَذَا فَاعْلَمْ ذَلِكَ، وَكَيْفَ يَكُونُ سَبَبُ تَكَلُّمِهِمْ عَنْهُ فِي الرِّوَايَةِ عَنْهُ لِصِغَرِهِ وَقَدْ قَالُوا إِنَّهُ تُوفِيَ سَنَةً سَبْعَ وَأَرْبَعِينَ وَخَمْسِمِائَةَ، قَالُوا: وَقَدْ قَارَبَ الْمِائَةَ وَلَا تُعْرَفُ سَنَةُ مِيلَادِهِ لِأَنَّهُ «كَانَ أَضَنُّ النَّاسِ بِالْإِعْلَامِ بِمَوْلِدِهِ» وَعَلَى قَوْلِهِمْ هَذَا فَمَوْلِدُهُ فِي حُدُودِ الْخَمْسِينَ وَأَرْبَعِمِائَةَ، وَوَفَاةُ أَبِي الْوَلِيدِ سَنَةَ (٤٨٩هـ)؟! ذَكَرَهُ فِي التَّكْمَلَةِ (٢/ ٤٧٨)، وَالذَّلِيلِ وَالتَّكْمَلَةِ (٦/ ١٥٢).

٣٧- مُحَمَّدُ بْنُ سَعَادَةَ بْنِ عُمَرَ الْأَنْصَارِيِّ (ت نحو ٥٣١هـ)، يُعْرَفُ بِ«ابْنِ قَدِيمٍ» تَفَقَّهَ بِأَبِي الْوَلِيدِ الْوَقَّاشِيَّ، كَذَا قَالَ فِي التَّكْمَلَةِ (١/ ٤٣٤)، وَالذَّلِيلِ وَالتَّكْمَلَةِ (٦/ ٢٠١).

٣٨- مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدِ بْنِ زَكْرِيَّا الدَّانِي (ت بعد ٥١٦هـ). صَاحِبُ «التَّذَكِيرَةِ

السَّعْدِيَّةُ» وَهِيَ ذِكْرُ الشُّعْرَاءِ وَاخْتِيَارِ مِنْ أَشْعَارِهِمْ، وَقَدْ اخْتَارَ فِيهَا قَصِيدَةً لِأَبِي الْوَلِيدِ الْوَقْشِيِّ. ذَكَرَهُ فِي التَّكْمَلَةِ (٤١٧/١)، وَالذَّيْلَ وَالتَّكْمَلَةَ (٢٠٢/٦).

٣٩- مُحَمَّدُ بْنُ سُفْيَانَ بْنِ الْعَاصِي، تَقَدَّمَ ذِكْرُ أَبِيهِ، ذَكَرَهُ الْمَرَاكُشِيُّ فِي الذَّيْلِ وَالتَّكْمَلَةِ (٢١٦/٦)، قَالَ: «رَوَى عَنْ أَبِيهِ، وَأَبِي الْوَلِيدِ الْوَقْشِيِّ وَشَارَكَ أَبَاهُ فِيهِ» وَلَمْ يَذْكُرْ وَفَاتَهُ.

٤٠- مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ النَّفْرِيِّ اللُّغَوِيِّ الْمَعْرُوفُ بِ«ابْنِ أُخْتِ غَانِمٍ» (ت ٥٢٥هـ) ذَكَرَهُ فِي الصَّلَةِ (٥٧٨)، وَالْغِنَى (٥٩)، وَفِيهَا تَتَلُمُّهُ عَلَى أَبِي الْوَلِيدِ الْوَقْشِيِّ، وَالْمَغْرِبِ (٤١٣/١). وَفِي الْمَغْرِبِ وَغَيْرِهِ: «أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ اللَّغَوِيِّ» التَّكْمَلَةُ (٤٢٣).

٤١- مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ حُسَيْنِ الْبَكْرِيِّ (ت بعد ٥١٩هـ) أَجَازَهُ أَبُو الْوَلِيدِ الْوَقْشِيُّ وَكَتَبَ إِلَيْهِ مِنْ بَلَنَسِيَّةَ سَنَةِ (٤٨٥هـ). التَّكْمَلَةُ (٤٢٢/١)، وَالذَّيْلُ وَالتَّكْمَلَةُ (٤٣٠/٦).

٤٢- مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعُقَيْلِيِّ الْقَبَابُ (ت ٥٣٠هـ) رَوَى عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ الْوَقْشِيِّ، وَابْنِ السَّيِّدِ. . . . «مِنْ أَهْلِ بَلَنَسِيَّةَ». كَذَا فِي التَّكْمَلَةِ (٤٣٣/١).

٤٣- مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْمِسْكِ، مِنْ أَهْلِ دَانِيَّةَ (ت بعد ٤٩١هـ) ذَكَرَهُ فِي التَّكْمَلَةِ (٤٠٥/١).

٤٤- مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ التُّجَيْبِيِّ، مِنْ أَهْلِ بَلَنَسِيَّةَ (ت بعد ٤٨٨هـ) ذَكَرَهُ فِي التَّكْمَلَةِ (٦٩٣).

٤٥- مُفَرَّجُ بْنُ فَيْرَةَ، أَبُو الْحَسَنِ الشُّنْتَبَالِيُّ (ت فِي حُدُودِ ٤٨٠هـ). ذَكَرَهُ فِي التَّكْمَلَةِ (٧٢١/٢).

٤٦ - يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ، أَبُو بَكْرٍ السَّرْقُسْطِيُّ (ت نحو ٥٢٠هـ). ذَكَرَهُ فِي:
التَّكْمِلَةُ رَقْم (٢٠٣٧).

٤٧- الْقَاضِي ابْنُ فَيْرُوزَ. ذَكَرَهُ الْقَاضِي عِيَّاضٌ فِي مَشِيخَتِهِ الَّتِي صَنَعَهَا لَهُ. كَمَا
أَفَادَ يَاقُوتُ الْحَمَوِيُّ فِي مُعْجَمِ الْبُلْدَانِ (٥/٤٣٨).
تَوَلَّاهُ الْقَضَاءُ:

ذَكَرَ الْمُؤَرِّخُونَ أَنَّ أَبَا الْوَلِيدِ تَوَلَّى قَضَاءَ طَلْبِيرَةَ، وَ«طَلْبِيرَةَ»: مَدِينَةٌ فِي
أَقْصَى نَعُورِ الْأَنْدَلُسِ، وَقَلْعَتُهَا أَرْفَعُ الْقِلَاعِ حِصْنًا، وَمَدِينَتُهَا أَشْرَفُ الْبِلَادِ
حُسْنًا، بَيْنَهَا وَبَيْنَ طَلَيْطَلَةَ سَبْعُونَ مِيلًا، وَ«طَلَيْطَلَةَ» مِنْ أَكْثَرِ بِلَادِ الْأَنْدَلُسِ
وَأَكْبَرِهَا، وَهِيَ دَارُ الْمَلِكِ بِالْأَنْدَلُسِ، حِينَ دَخَلَهَا طَارِقُ بْنُ زِيَادٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
وَقَاضِي طَلَيْطَلَةَ رَئِيسُ لِقُضَاةِ نَوَاحِيهَا وَالْبُلْدَانِ التَّابِعَةِ لَهَا بِمَا فِيهَا طَلْبِيرَةَ، إِذَا
ف«طَلْبِيرَةَ» الْمَذْكُورَةُ هُنَا مِنْ أَعْمَالِهَا وَنَوَاحِيهَا، جَاءَ فِي تَرْجَمَةِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى
ابْنِ سُمَيْقٍ (ت ٤٥١هـ) ^(١): «وَقَصَدَ طَلَيْطَلَةَ فَسَكَنَهَا، وَوَلَّاهُ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ
الْحَدَّاءِ أَيَّامَ قَضَائِهِ بِهَا أَحْكَامَ الْقَضَاءِ بِطَلْبِيرَةَ، فَسَارَ بِهِمْ بِأَحْسَنِ سِيرَةٍ، وَأَقْوَمَ
طَرِيقَةٍ، وَعَدَلَ فِي الْقَضِيَّةِ». وَأَبُو مُحَمَّدٍ الْمَذْكُورُ هُوَ نَفْسُهُ أَبُو عَمَرَ الْحَدَّاءُ،
شَيْخُ الْوَقْشِيِّ السَّالِفِ الذِّكْرِ فِي مَبْحَثِ شُيُوخِهِ.

وَمَمْلَكَةُ طَلَيْطَلَةَ فِي زَمَنِ أَبِي الْوَلِيدِ تَحْتَ حُكْمِ الْأَمِيرِ الْمَأْمُونِ يَحْيَى بْنِ
الظَّافِرِ بْنِ ذِي الثُّنُونِ (٤٢٩ - ٤٦٧هـ) ^(٢) أَحَدُ مُلُوكِ الطَّوَائِفِ بِالْأَنْدَلُسِ، وَكَانَ

(١) الصُّلَّة (٥٧).

(٢) اسْمُهُ يَحْيَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَامِرِ بْنِ ذِي الثُّنُونِ الْهَوَارِيُّ. أَخْبَارُهُ فِي: =

أَبُو الْوَلِيدِ يَتَرَدَّدُ إِلَى مَجَالِسِهِ^(١)، وَكَانَ الْأَمِيرُ الْمَذْكُورُ يَصِفُهُ بِـ«الْقَاضِي» .
 وَقَدْ وَلِيَ قَضَاءَ طُلَيْطَلَةَ فِي زَمَنِ الْأَمِيرِ الْمَذْكُورِ عَدَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ^(٢) مِنْهُمْ :
 - أَبُو عُمَرَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى الْحَدَّاءُ (ت ٤٦٧ هـ)^(٣) .
 - ثُمَّ وَلِيَ بَعْدَهُ : أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ صَاعِدِ بْنِ وَثِيْقِ التَّغْلِبِيِّ
 (ت ٤٤٩ هـ) قَاضِيًا . قَالَ ابْنُ بَشْكُوَال : «اسْتَقْضَاهُ الْمَأْمُونُ يَحْيَى بْنُ ذِي الثُّوْنِ
 بِطُلَيْطَلَةَ بَعْدَ أَبِي عُمَرَ الْحَدَّاءِ» .
 - ثُمَّ أَبُو الْوَلِيدِ صَاعِدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّغْلِبِيِّ (ت ٤٦٢ هـ) وَتُوفِيَ
 وَهُوَ قَاضِيهَا^(٤) .

- ثُمَّ وَلِيَ الْقَضَاءَ بَعْدَهُ : عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى ، يُعْرَفُ بِـ«الْحَشَاءِ»
 (ت ٤٧٣ هـ) . قَالَ ابْنُ بَشْكُوَال^(٥) : «اسْتَقْضَاهُ الْمَأْمُونُ يَحْيَى بْنُ ذِي الثُّوْنِ
 بِطُلَيْطَلَةَ بَعْدَ أَبِي الْوَلِيدِ صَاعِدِ فِي الْخَمْسِينَ وَأَرْبَعَمِائَةٍ . . . ثُمَّ صُرِفَ عَنْهَا سَنَةً
 سِتِّينَ» وَيَبْدُو أَنَّ الْقَاضِيَّ أَبَا الْوَلِيدِ صَاعِدًا عَادَ إِلَى الْقَضَاءِ سَنَةً سِتِّينَ حَتَّى وَقَاتِهِ

= المغرب في حلى المغرب (١٢/٢)، وسير أعلام النبلاء (٢٢٠/١٨)، وأزهار الرياض
 (٢٠٨/٢)، ونفع الطيب (٤٤٠/١) . . . وغيرها .

(١) نفع الطيب (١٣٨/٤) .

(٢) جَمَعَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُطَاهِرِ الْأَنْصَارِيِّ الطُّلَيْطَلِيَّ (ت ٤٨٩ هـ) تَارِيخًا حَافِلًا
 فِي فُقَهَاءِ وَقَضَاةِ طُلَيْطَلَةَ حَتَّى زَمَنِهِ، اعْتَمَدَ عَلَيْهِ ابْنُ بَشْكُوَال فِي كِتَابِ «الصَّلَّة» فَذَكَرَهُ فِي
 مُقَدِّمَتِهِ، وَفِي تَرْجُمَةِ مُؤَلَّفِهِ . يُرَاجِعُ : الصَّلَّة (٣، ٧٠) .

(٣) الصَّلَّة (٥٦) .

(٤) المصدر نفسه (٤٥٠) ويظهر أَنَّهُ ابْنُ سَابِقِهِ .

(٥) الصَّلَّة (٣٤٠) .

سَنَةِ (٦٢هـ) عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

- ويظهر أيضًا أنه وَلِيَهَا بَعْدَهُمَا الْقَاضِي: الْفَرَجُ بْنُ أَبِي الْفَرَجِ بْنِ يَعْلَى
التُّجَيْبِيِّ (ت ٤٧٠هـ) (١).

- وَوَلِيَ قَضَاءَهَا أَيْضًا: أَحْمَدُ بْنُ يُوْسُفَ بْنِ أَصْبَغَ بْنِ خَضِرٍ الْأَنْصَارِيِّ
(ت ٤٨٠هـ) (٢).

- وَآخِرُ قَضَائِهَا زَمَنُ الْأَمِيرِ الْمَذْكُورِ هُوَ سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْحَدِيدِيِّ
التُّجَيْبِيِّ (ت ٤٧٢هـ) قَالَ ابْنُ بَشْكَوَالٍ (٣): «وَتَوَلَّى الْقَضَاءَ بَطْلَيْطَلَّةَ بَتَقْدِيمِ
الْمَأْمُونِ يَحْيَى بْنِ ذِي النُّونِ، وَكَانَ حَسَنَ السَّيَرَةِ، جَمِيلَ الْأَخْلَاقِ . . . لَمْ يَزَلْ
يَتَوَلَّاهَا مُدَّةَ الْمَأْمُونِ إِلَى أَنْ تُوفِيَ» أَي: تُوفِيَ الْمَأْمُونُ.

وَأَمَّا «طَلَيْطَرَةُ فَتَوَلَّى قَضَاءَهَا عِدَّةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي زَمَنِ الْأَمِيرِ الْمَذْكُورِ مِنْهُمْ
صَاحِبُنَا أَبُو الْوَلِيدِ الْوَقَّاشِيُّ.

- وَمِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سُمَيْقٍ (ت ٤٥١هـ) (٤).

- وَعُثْمَانُ بْنُ عَيْسَى الْمَعْرُوفُ بِ«ارْفَعِ رَأْسَهُ» (٥).

- وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَزْمِ الْأَنْصَارِيِّ (ت ٤٧٨هـ) (٦) مِنْ مُعَاَصِرِي أَبِي الْوَلِيدِ.

(١) المصدر نفسه (٤٦٢).

(٢) المصدر نفسه (٦٩).

(٣) المصدر نفسه (٢٢٣).

(٤) المصدر نفسه (٥٧).

(٥) المصدر نفسه (٤٠٥).

(٦) الصلة (٥٥٤).

- وأما عَبْدُ اللَّهِ بْنُ فَرَجٍ بْنُ غَزَلُونِ الْيَحْصِيَّيِّ الْمَعْرُوفُ بِ«الْغَسَالِ» فَهُوَ مِنْ مُعَاَصِرِي أَبِي الْوَلِيدِ أَيْضًا وَأَقْرَانِهِ. وَذَكَرَ ابْنُ بَشْكَوَالٍ^(١) «أَنَّهُ اسْتَقْضَى بَطْلِيَّةَ بَعْدَ أَبِي الْوَلِيدِ الْوَقْشِيِّ قَدِيمًا». كَذَا قَالَ.

هَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ عَرَفْتَهُمْ مِمَّنْ تَوَلَّى قَضَاءَ طَلِيَّةَ فِي زَمَنِ الْأَمِيرِ الْمَذْكُورِ، وَلَا أَعْرِفُ تَرْتِيبَهُمُ الزَّمَنِي وَإِنْ كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ أَقْدَمَهُمُ ابْنُ سَمِيقٍ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي فِتْرَةِ قَضَاءِ أَبِي عُمَرَ الْحَدَّاءِ (ت ٤٦٧ هـ)، وَهُوَ أَقْدَمُ مَنْ تَوَلَّى قَضَاءَهَا زَمَنَ الْأَمِيرِ الْمَأْمُونِ، وَيَلِيهِ الشَّيْخُ أَبُو الْوَلِيدِ الْوَقْشِيُّ الَّذِي تَوَلَّى الْقَضَاءَ زَمَنَ أَبِي عُمَرَ أَيْضًا سَنَةَ (٤٣٨ هـ) حَيْثُ لَقِيَهِ صَاعِدُ بْنُ أَحْمَدَ بَطْلِيَّةَ وَهُوَ مُتَقَلِّدُ الْقَضَاءِ بَيْنَ أَهْلِ طَلِيَّةَ فِي السَّنَةِ الْمَذْكُورَةِ.

الْوَقْشِيُّ فِي طَلِيَّةَ:

وَكَانَ الْأَمِيرُ يَخِيَّ ابْنَ الظَّافِرِ بْنِ ذِي الثُّونِ (ت ٤٦٧ هـ) مُحِبًّا لِلْعِلْمِ وَالْعُلَمَاءِ، فَازْدَهَرَتِ الْحَرَكَاتُ الْعِلْمِيَّةُ وَالثَّقَافِيَّةُ فِي مَمْلَكَتِهِ طَلِيَّةَ وَكَثُرَ فِيهَا الْعُلَمَاءُ مِنَ الْأَنْدَلُسِ وَخَارِجَهَا، فَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ بَشْكَوَالٍ فِي تَرْجَمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ التَّمِيمِيِّ الْحَنْبَلِيِّ أَبُو الْفَضْلِ الْبَغْدَادِيُّ (ت ٤٥٥ هـ) بَطْلِيَّةَ^(٢) أَنَّهُ دَخَلَ الْأَنْدَلُسَ فَلَقِيَ مُلُوكَهُمْ، وَحَظِيَ عِنْدَهُمْ بِأَدَبِهِ وَعِلْمِهِ، وَاسْتَقَرَّ بَطْلِيَّةَ فِي كَنَفِ الْمَأْمُونِ يَخِيَّ ابْنَ ذِي الثُّونِ. وَذَكَرُوا أَيْضًا أَنَّ أَبَا مُحَمَّدٍ ابْنَ السَّيِّدِ الْبَطْلَيْوسِيِّ (ت ٥٢١ هـ) كَانَ مِنْ جُلَسَاءِ الْأَمِيرِ يَخِيَّ،

(١) المصدر نفسه (٢٨٥).

(٢) الصُّلَّة (٥٩٨).

يَحْضُرُ مَجَالِسَهُ وَيُنْشِدُهُ الْأَشْعَارَ وَيَمْدَحُهُ^(١). وَمِمَّا يُؤْخَذُ عَلَى الْأَمِيرِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ كَانَ عَلَى خِلَافٍ وَاسِعٍ مَعَ مُلُوكِ الطَّوَائِفِ فِي الْأَنْدَلُسِ، وَبَيْنَهُمْ حُرُوبٌ وَغَارَاتٌ مُدْمِرَةٌ، وَأَنَّهُ كَانَ يَسْتَعِينُ بِالْفِرَنْجَةِ ضِدَّهُمْ مِمَّا مَهَّدَ لَهُؤُلَاءِ بِالاسْتِئْلَاءِ عَلَى مَمَالِكِ الْإِسْلَامِ بِالْأَنْدَلُسِ، وَالتَّنْكِيلِ بِهِمْ، وَسَوْمِهِمْ سُوءَ الْعَذَابِ، مِنْ تَقْتِيلٍ وَتَشْرِيدٍ، وَتَجْوِيعٍ وَإِخَافَةٍ، وَأَنَّهُ كَانَ مُبَالِغًا جَدًّا فِي بِنَاءِ الْقُصُورِ وَإِظْهَارِ التَّرَفِ فِي ذَلِكَ إِلَى حَدٍّ كَبِيرٍ جَدًّا^(٢). وَبِوَفَاةِ الْأَمِيرِ الْمَذْكُورِ وَتَوَلَّى حَفِيدَهُ الْقَادِرِ بِاللَّهِ الَّذِي لَمْ يَكُنْ يُحْسِنُ مُعَاشَرَةَ الْعُلَمَاءِ وَلَا الْإِقْبَالَ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يَكُنْ مُؤَهَّلًا لِحُكْمِ بِلَادِهِ طَلَيْطَلَةً فَانْتَشَرَتِ الْفَوْضَى وَعَمَّ الْفَسَادُ^(٣)، وَكَانَ سَلْفُهُ - كَمَا قُلْنَا - قَدْ مَهَّدَ لِلْبُغَاةِ الطَّامِعِينَ فِي الْبِلَادِ مِنَ الْإِفْرَنْجَةِ بِدُخُولِهَا فَاسْتَغْلَوْا هَذِهِ الطُّرُوفَ وَاسْتَوْلُوا عَلَى الْمَدِينَةِ وَتَوَابِعِهَا وَسَقَطَتْ فِي أَيْدِيهِمْ سَنَةَ (٤٧٨ هـ)^(٤)

الْوَقْشِيُّ فِي بَلَنْسِيَّةَ :

رَحَلَ أَبُو الْوَلِيدِ إِلَى بَلَنْسِيَّةَ فِي ظِلِّ هَذِهِ الطُّرُوفِ الْمُتَلَا حِقَّةَ فِي طَلَيْطَلَةَ الَّتِي مِنْهَا وَفَاةُ الْمَأْمُونِ، ثُمَّ بَطَشَ حَفِيدَهُ الْقَادِرِ بِاللَّهِ وَظَلَمَهُ، وَمُحَاصَرَةَ الْفِرَنْجَةِ لِلْبَلَدَةِ، ثُمَّ الْاسْتِئْلَاءَ عَلَيْهَا. وَلَا أَذْرِي مَتَى كَانَ رَحِيلُهُ عَنْهَا، إِلَّا أَنَّهُ مِنَ الْمُؤَكَّدِ أَنَّهُ كَانَ بِبَلَنْسِيَّةَ قَبْلَ سَنَةِ (٤٨٥ هـ) فَقَدْ جَاءَ فِي تَرْجَمَةِ تَلْمِيذِهِ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ

(١) نفح الطيب (١/٦٤٤) فما بعدها.

(٢) يراجع: نفح الطيب (١/٤٤٠).

(٣) البيان المغرب (٣/٣٠٥)، والحلل السندسية (١/٤٥١، ٢/٢٩).

(٤) نفح الطيب (٤/٣٥٢).

بن حُسَيْنِ الْبُكْرِيِّ الْحِجَارِيِّ فِي التَّكْمِلَةِ لِابْنِ الْأَثَرِ^(١) أَنَّهُ سَمِعَ بِبَلَدَةِ وَادِي
الْحِجَارَةِ سَنَةَ (٤٦٥ هـ) وَأَنَّ أَبَا الْوَلِيدِ الْوَقْشِيَّ كَتَبَ إِلَيْهِ مِنْ بَلَنْسِيَّةَ سَنَةَ (٤٨٥ هـ)

وَذَكَرَ ابْنُ الْأَثَرِ أَيْضًا فِي تَرْجَمَةِ قَاضِي بَلَنْسِيَّةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْوَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ
أَنَّ وَالِدَهُ مَرْوَانَ قَدْ أَجَازَ لَهُ وَلَاحِقَهُ أَحْمَدُ أَبُو الْوَلِيدِ الْوَقْشِيُّ فِي عَقَبِ رَجَبِ سَنَةِ
(٤٧٧ هـ)^(٢) وَإِنْ كَانَ هَذَا التَّارِيخُ لَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ قَاطِعَةٌ عَلَى أَنَّ أَبَا الْوَلِيدِ كَانَ
فِي بَلَنْسِيَّةَ نَفْسَهَا كَمَا هِيَ صَرِيحَةٌ فِي سَابِقَةٍ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ الْمُحْتَمَلِ أَنْ يَكْتُبَ لَهُمَا
بِالْإِجَازَةِ وَهُوَ فِي طُلَيْطَلَةَ، إِلَّا أَنَّهُ مِمَّا يُؤْتَسَّرُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ اخْتِمَالٌ وَارِدٌ، بَلْ هُوَ
قَوِيٌّ. وَعَلَى كُلِّ حَالٍ، فَقَدْ اسْتَقَرَّ أَبُو الْوَلِيدِ فِي بَلَنْسِيَّةَ. وَكَانَ الْقَاضِي جَعْفَرُ بْنُ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجَحَافِ الْقَاضِي بِبَلَنْسِيَّةَ^(٣) قَدْ ثَارَ ضِدُّ الْقَادِرِ بْنِ ذِي الثُّونِ أَمِيرِ
طُلَيْطَلَةَ الَّذِي سَلَّمَ بَلَدَهُ لِلْفَرَنْجِيَّةِ، وَأَغَارَ عَلَى بَلَنْسِيَّةَ، وَخَلَعَ أَمِيرَهَا عُثْمَانَ بْنَ
مُحَمَّدٍ الْعَامِرِيِّ سَنَةَ (٤٧٨ هـ)^(٤) فَخَافَ أَهْلُهَا أَنْ يُسَلَّمَهَا إِلَى الْفَرَنْجِيَّةِ أَيْضًا،
فَبَايَعُوا الْقَاضِي الْمَذْكُورَ، وَتَسَلَّمَهَا وَقَتَلَ الْقَادِرَ بْنَ ذِي الثُّونِ، فَحَاصَرَهَا
الْقَنَيْطُورُ، وَضَبَّقَ عَلَى أَهْلِهَا حَتَّى تَرَدَّتْ أَحْوَالُهَا إِلَى دَرَجَةٍ كَبِيرَةٍ جِدًّا، حَتَّى
أَكَلُوا الْفِئْرَانَ وَالْكِلَابَ، وَلَمْ يَبْقَ فِيهَا مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ، فَصَالَحَ أَهْلَهَا،
وَدَخَلَهَا سَنَةَ (٤٨٨ هـ)، وَكَانَ السَّاعِي فِي الصُّلْحِ هُوَ صَاحِبُنَا الْقَاضِي أَبُو الْوَلِيدِ

(١) التَّكْمِلَةُ (١/٤٢٢).

(٢) الْمَعْجَمُ (٢١٤)، وَتَكْمِلَةُ الصُّلَّةِ (٢/٨٢٢).

(٣) أَخْبَارُهُ فِي: تَارِيخُ الْإِسْلَامِ (٢٣٩) وَبَيَاتُ سَنَةِ (٤٨٨ هـ)، وَالْبَيَانُ الْمَغْرِبُ (٣/٣٠٥).

(٤) الْبَيَانُ الْمَغْرِبُ (٣/٣٠٤).

الوقشي رحمته الله، ^(١) ثم انهم القنيطور الأمير القاضي ابن الجحاف بأنه أخفى عنده بعض الأموال والمُدَّخَرَاتِ والثَّقَائِسِ التي كانت للقادر بن ذي النون، فأقسم أنها ليست عنده، فاشترط عليه إن وجدها عنده قتله، فاتفق أنه وجدها عنده فأحرقه بالنار في حادثة مخيفة جداً، هي من أبشع الحوادث التي ارتكبت هناك ^(٢) ومثل ذلك فعل بكثير من العلماء والأدباء وغيرهم، وللعلماء والشعراء والكتاب أشعار وأخبار في هذا الحادث المفجع ^(٣) منها قصيدة لصاحبنا أبي الوليد الوقشي فقدت ولم يبق إلا ترجمة لها باللغة الأسبانية ^(٤).

ويظهر أن صاحبنا أيضاً التزم للمسلمين بالقضاء، فقد جاء في «معجم البلدان» نقلاً عن القاضي عياض رحمته الله في «مشيخة ابن فيروز» ^(٥)، ولكن لا أدري هل هو بعد هذه الحادثة أو قبلها زمن إمرة القاضي ابن الجحاف الذي استمر ملكه على بلنسية مدة تزيد على ثلاث سنين. والذي يرجح عندي أنه كان قاضياً في إمرة ابن الجحاف؛ لذا قدمه أهل بلنسية للقيام بالصلح؛ نظراً لشهرته العلمية ووجاهته ونزاهته، ومنصبه المرموق الذي يضيف شيئاً من الشرعية على قيامه بمثل هذا الدور الهام، ففعل وتم له ما أراد، وحقن بذلك

(١) المصدر نفسه.

(٢) البيان المغرب (٣٩/٤).

(٣) يُراجع: البيان المغرب (٣٠٥/٣)، والذخيرة (٩٥/١/٣)، ونفح الطيب (٢١/٤)، والحلل السندسية (٧٨/٣).

(٤) الأعلام (٨٤/٨).

(٥) معجم البلدان (٢٣٣/٥).

دِمَاءَ كَثِيرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ . وَإِنْ صَحَّ أَنَّهُ وَلِيَ قَضَاءَ بَلَنَسِيَةِ فَإِنَّهَا مُدَّةٌ وَجِيزَةٌ ، فَلَدَيْنَا نَصَّانَ يُؤَكِّدُ أَحَدُهُمَا أَنَّ الْقَاضِي ابْنَ الْجَحَّافِ لَمَّا وَلِيَ الْإِمَارَةَ فِي بَلَنَسِيَةِ قَدَّمَ ابْنَ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَحَّافٍ الْمَعَاوِيَّ لِلْقَضَاءِ بِهَا ، كَذَا قَالَ ابْنُ الْأَثَرِ (١) ، وَيُؤَكِّدُ النَّصُّ الْآخَرُ أَنَّ الْقَنْبِيطُورَ لَمَّا دَخَلَ بَلَنَسِيَةَ صَلَحًا - كَمَا أَشْرَنَّا - خَلَعَ الْقَاضِي عَنِ الْحُكْمِ وَالْمُلْكِ وَأَبْقَاهُ فِي الْقَضَاءِ (٢)

الْوَقْشِيُّ فِي دَانِيَةِ :

يُظْهَرُ أَنَّ أَبَا الْوَلِيدِ لَمْ يَطُبَّ لَهُ الْبَقَاءُ فِي بَلَنَسِيَةِ بَعْدَ سُقُوطِهَا فِي يَدِ الْعَدُوِّ فَعَادَرَهَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا إِلَى دَانِيَةِ ، وَذَلِكَ بَعْدَ سُقُوطِهَا مُبَاشَرَةً ، فَلَعَلَّهُ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ غَدْرِ الْقَنْبِيطُورِ ، وَهَذَا مَا يُرَجِّحُ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ تَوَكُّلَهُ الْقَضَاءَ كَانَ قَبْلَ سُقُوطِ بَلَنَسِيَةِ ؛ لِأَنَّهُ تُوَفِّيَ فِي الْعَامِ الَّذِي يَلِي الْعَامَ الَّذِي سَقَطَتْ فِيهِ ، فَلَا نَعْرِفُ مَتَى وَصَلَهَا إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَلْبَثْ فِيهَا طَوِيلًا ، وَلَا نَعْرِفُ لَهُ بِهَا نَشَاطًا ، وَوَفَاتِهِ فِي بَيْتِ خَالٍ أَحَدِ طَلَبَتِهِ تُوَحِّيَ بِأَنَّهُ لَمْ يَتَأَهَّلْ بِالْمَدِينَةِ الْمَذْكُورَةِ بَعْدُ ، وَإِنْ كَانَتْ لَهُ بِهَا شُهْرَةٌ بِسَبَبِ سُمُعَتِهِ الْعِلْمِيَّةِ الْجَيِّدَةِ ، وَأَمَّا نَسَبُهُ «الدَّانِي» فِي تَلَامِيذِهِ ، فَلَا تَدُلُّ لَا مِنْ قَرِيبٍ وَلَا مِنْ بَعِيدٍ عَلَى أَنَّهُ دَرَسَهُمْ بِهَا ، وَلَوْ قِيلَ عَكْسُ ذَلِكَ لَكَانَ أَقْرَبُ لِلصَّوَابِ ؛ لِأَنَّ طَالِبَ الْعِلْمِ بِدَانِيَةِ لَا يُقَالُ لَهُ فِي الْغَالِبِ دَاخِلٌ دَانِيَةِ : الدَّانِي ؛ إِنَّمَا يُقَالُ لَهُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ خَارِجَهَا .

وَالَّذِي أُرَجِّحُهُ أَنَّهُ لَمَّا وَصَلَ دَانِيَةَ فَارًّا بِدِينِهِ ، خَائِفًا وَجَلًا مِنَ الطَّاعِيَةِ ،

(١) الْحُلُلُ الشُّنْدَسِيَّةُ (٣/ ٨٥) .

(٢) التَّكْمِلَةُ (٢/ ٨٠٦) .

مَعَ كَبَرِ سِنِّهِ إِذْ تَجَاوَزَ الثَّمَانِينَ ، وَقَدْ لَحِقَهُ مَا لَحِقَ أَهْلِ بَلَنَسِيَّةَ فِي الْحِصَارِ مِنَ الْجُوعِ وَالْأَلَمِ وَالْخَوْفِ ، وَصَلَهَا - فِيمَا يَظْهَرُ - مُرْهَقًا ، وَرُبَّمَا مَرِيضًا ، فَلَمْ تُمَهِّلْهُ الْمَنِيَّةُ حَتَّى تُوفِيَ بُعِيدَ وُصُولِهَا بِأَشْهُرٍ عَلَى مَنْ يَرَى أَنَّهُ تُوفِيَ سَنَةً (٥٨٨هـ) رُبَّمَا بِأَيَّامٍ أَيْضًا ، أَوْ فِي حُدُودِ السَّنَةِ عَلَى مَنْ يَرَى أَنَّهُ تُوفِيَ سَنَةً (٤٨٩هـ) وَهُوَ الرَّاجِحُ .

هل ولي أبو الوليد قضاء طليطلة ودانية ؟

أَمَّا قَضَاءُ طَلِيطْلَةَ فَلَا مَرُ عِنْدِي غَيْرُ مُسْتَبْعَدٍ ، فَأَكْثَرُ إِقَامَتِهِ كَانَتْ فِيهَا حَتَّى مَعَ تَوَلَّيْهِ قَضَاءَ طَلِيبَرَةَ ، مَعَ أَنَّ النُّصُوصَ الصَّرِيحَةَ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ ، لَكِنْ هُنَاكَ إِشَارَةٌ وَرَدَتْ عِنْدَ الْمُقَرِّيِّ وَهِيَ قَوْلُهُ^(١) : قَالَ الْقَاضِي الْأَدِيبُ ، وَالْفَيْلَسُوفُ الْأَرِيبُ أَبُو الْوَلِيدِ الْوَقْشِيُّ قَاضِي طَلِيطْلَةَ « فَهَلْ كَانَ أَبُو الْوَلِيدِ حَقًّا قَاضِيًا فِيهَا ، وَلَوْ لَفَتْرَةٍ يَسِيرَةٍ ؟ بِالْأَصَالَةِ أَوْ بِالنِّيَابَةِ ، أَوْ هِيَ سَبَقُ قَلَمٍ مِنَ الْمُقَرِّيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ : قَاضِي طَلِيبَرَةَ فَقَالَ : قَاضِي طَلِيطْلَةَ ، وَهُنَاكَ إِشَارَةٌ أُخْرَى لَدَى ابْنِ خَلِّكَانَ^(٢) أَنَّهُ وَلِيَ الْقَضَاءَ بِدَانِيَّةٍ ؟ ! قَالَ فِي تَرْجَمَةِ تَلْمِيذِهِ أُمَيَّةَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ : « أَخَذَ الْعِلْمَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَنْدَلُسِيِّينَ كَأَبِي الْوَلِيدِ الْوَقْشِيِّ قَاضِي دَانِيَّةٍ » .

وَفَاتِهِ :

تُوفِيَ أَبُو الْوَلِيدِ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ لِلَّيْلَةِ بَقِيَّتْ مِنْ جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةَ تِسْعٍ وَثَمَانِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ بِدَانِيَّةٍ فِي دَارِ خَالِ أَبِي بَكْرٍ عَتِيقِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْمُقَرِّيِّ ،

(١) نفع الطيب (٤/٣٠٦) .

(٢) وفيات الأعيان (٢/٢٢٢) .

وَعَتِيقُ الْمَذْكُورُ أَحَدُ طَلَبَتِهِ ، جَاءَ فِي هَامِشِ تَرْجَمَةِ أَبِي الْوَلِيدِ فِي كِتَابِ «الْصَّلَّة»^(١) ،
وَقَدْ أَخْبَرَ بِحِكَايَةِ طَرِيقَةٍ فِي ذَلِكَ الْقَاضِي أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ حُسَيْنٍ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ -
وَذَلِكَ أَنَّهُ اشْتَهَى وَهِيَ عِبَارَةٌ مَبْنُورَةٌ^(٢) ١؟ وَدُفِنَ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ بِإِزَاءِ الْجَامِعِ
الْقَدِيمِ بِدَانِيَّةٍ . وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْمَرَّاكُشِيُّ فِي «الذَّيْلِ وَالتَّكْمِلَةِ»^(٣) أَنَّ
عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ زُهَيْرِ الْإِيَادِيِّ^(٤) الطَّبِيبَ الْمَشْهُورَ تُوْفِيَ بِدَانِيَّةٍ ، وَدُفِنَ بِإِزَاءِ
الْجَامِعِ الْقَدِيمِ مَعَ قَبْرِ أَبِي الْوَلِيدِ الْوَقْشِيِّ . وَذَكَرَ ابْنُ الْأَبَّارِ (ت ٦٥٩ هـ) أَنَّ هَذَيْنِ
الْقَبْرَيْنِ لَمْ يَكُونَا مَعْرُوفَيْنِ فِي عَصْرِهِ . وَمَا ذَكَرْتُهُ فِي سَنَةِ وَفَاتِهِ مَحَلُّ اتِّفَاقٍ أَغْلَبَ
الْمُؤَرِّخِينَ وَمُتَرَجِمِي سِيرَتِهِ وَنَقَلَ يَاقُوتُ الْحَمَوِيُّ فِي «مُعْجَمِ الْبُلْدَانِ»^(٥) عَنْ
الْقَاضِي عِيَاضٍ ، وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «لِسَانِ الْمِيزَانِ»^(٦) أَنَّ وَفَاتَهُ سَنَةَ (٤٨٨ هـ)
وَلَعَلَّ الْأَوَّلَ هُوَ الصَّحِيحُ . وَعِبَارَةُ الْقَاضِي : وَقِيلَ . . . وَهِيَ عِبَارَةٌ ضَعِيفَةٌ .

آثَارُهُ (أَشْعَارُهُ وَمُؤَلَّفَاتُهُ) :

أ- أَشْعَارُهُ :

لَمْ يَكُنْ أَبُو الْوَلِيدِ شَاعِرًا مَطْبُوعًا كَثِيرَ الشُّعْرِ جَيِّدَهُ وَإِنْ وَصَفَهُ صَاعِدٌ بِأَنَّهُ :
«بَلِيغٌ، مُجِيدٌ، شَاعِرٌ، مُتَقَدِّمٌ»^(٦) وَوَصَفَهُ يَاقُوتُ فِي «مُعْجَمِ الْأَدَبَاءِ»

(١) الصلّة (٢/ ٦٥٤) .

(٢) الذيل والتكملة (٥/ ٣٧) .

(٣) ترجمته في طبقات الأمم (٨٤) .

(٤) معجم البلدان (٥/ ٢٣٣) .

(٥) لسان الميزان (٩/ ١٩٣) .

(٦) الصلّة (٦٥٣) ، والمطرب (٣٢٣) .

بأنه^(١): «كَانَ أَدِيئًا، كَاتِبًا، شَاعِرًا» وَمَا حُفِظَ مِنْ شِعْرِهِ قَلِيلٌ جِدًّا لَا يَكْفِي لِلْحُكْمِ النَّهَائِي عَلَى شَاعِرِيَّتِهِ، وَلَعَلَّ مِنْ أَشْهَرِ شِعْرِهِ قَصِيدَتُهُ الَّتِي رَتْنَى بِهَا بَلَنْسِيَّةَ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهَا، وَلِلْأَنْدَلُسِيِّينَ قَصَائِدُ فِي رِثَائِهَا كَمَا جَاءَ فِي «نَفْحِ الطَّيِّبِ»^(٢) وَلَمْ يَذْكُرْهَا، وَفِي التَّكْمِلَةِ لِابْنِ الْأَبَّارِ^(٣): أَنَّ الْحَكَمَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي الْعَاصِي الْأَنْصَارِيِّ الْخَزَرَجِيِّ (ت قَبْلَ ٥٨٠ هـ) كَانَ يَرُوي بَعْضَ شِعْرِ أَبِي الْوَلِيدِ الْوُقَيْشِيِّ. وَأَنَّ عَمْرَو بْنَ عَبَّادٍ أَخَذَهُ عَنْهُ. وَأَنَّ الْحَكَمَ الْمَذْكُورَ مِنْ أَهْلِ شَارِقَةَ مِنْ عَمَلِ بَلَنْسِيَّةَ. وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ أَبَا الْوَلِيدِ أَقَامَ طَوِيلًا بِبَلَنْسِيَّةَ. وَذَكَرَ ابْنُ الْأَبَّارِ أَيْضًا^(٤): أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ سَعِيدِ الدَّائِي كَانَ حَيًّا سَنَةَ (٥١٦ هـ) وَهُوَ مِنْ تَلَامِيذِ أَبِي الْوَلِيدِ جَمَعَ كِتَابًا سَمَّاهُ «التَّذَكُّرَةُ السَّعْدِيَّةُ» أَنْشَدَ فِيهِ قَصِيدَةَ لِلْوُقَيْشِيِّ لَعَلَّهَا قَصِيدَتُهُ الَّتِي رَتْنَى فِيهَا مَدِينَةَ بَلَنْسِيَّةَ. وَمِنْ شِعْرِ أَبِي الْوَلِيدِ قَوْلُهُ^(٥):

عَجَبًا لِلْمُدَامِ مَاذَا اسْتَعَارَتْ	مِنْ سَجَايَا مُعَذِّبِي وَصِفَاتِهِ
طَيْبَ أَنْفَاسِهِ وَطَعْمَ ثَنَائِيَا	هُ وَشُكْرَ الْعُقُولِ مِنْ لَحْظَاتِهِ
وَسَنَا وَجْهِهِ وَتَوْرِيْدَ حَدِيدِ	هِ وَلُطْفَ الدُّيْبَاجِ مِنْ بَشَرَاتِهِ
وَالْتَدَاوِي مِنْهُمَا كَالْتَدَاوِي	بِرِضَى مَنْ هَوَيْتُ مِنْ سَطَوَاتِهِ
وَهِيَ مِنْ بَعْدِ ذَا عَلَيٍّ حَرَامٌ	مِثْلُ تَحْرِيمِهِ جَنَى رَشَفَاتِهِ

(١) معجم الأدباء (٦/٢٧٧٨).

(٢) نفح الطيب .

(٣) التكملة (٢٧٦).

(٤) تقدم في ذكر تلاميذه .

(٥) نفح الطيب (٤/١٣٧).

وَقَالَ: ^(١)

وَفَارِهِ يَرْكُبُهُ فَارُهُ مَرَّ بِنَا فِي يَدِهِ صَعْدُهُ
سِنَانُهَا مُشْتَمِلٌ لَخِطَّةُ وَقَدْ هَا مُتَّحِلٌ قَدَّهُ
يَرْحَفُ لِلنَّسَاكِ فِي جَحْفَلٍ مِنْ حُسْنِهِ وَهُوَ يُرَى وَخَدَهُ
قُلْتُ لِنَفْسِي حِينَ مُدَّتْ لَهَا - أَمَالُ وَالْأَمَالُ مُمْتَدَّةُ
لَا تَطْمَعِي فِيهِ كَمَا الشَّعْرُ لَا يُطْمَعُ فِي تَسْوِيدِهِ خَدَهُ

وَقَالَ ^(٢):

بَرَحَ بَنِي أَنَّ عُلُومَ الْوَرَى إِيْنَانُ مَا إِنْ فِيهِمَا مِنْ مَزِيدٍ
حَقِيقَةُ يُعْجِزُ تَخْصِيلُهَا وَبَاطِلُ تَخْصِيلُهُ لَا يُقِيدُ

وَقَالَ ^(٣):

قَدْ بَيَّنْتُ فِيهِ الطَّبِيعَةُ أَنَّهَا بِدَقِيقِ أَعْمَالِ الْمُهَنْدِسِ مَا هِرَةٍ
عُنَيْتُ بِمَبْسَمِهِ فَخَطَّتْ فَوْقَهُ بِالْمَسْكِ خَطًّا مِنْ مُحِيطِ الدَّائِرَةِ

وَقَالَ ^(٤):

لَا أَرْكَبُ الْبَحْرَ وَلَوْ أَكْنِي ضَرَبْتُ فِيهِ بِالْعَصَا فَانْفَلَقُ
مَا أَنْ رَأَتْ عَيْنِي أَمْوَاجَهُ فِي فِرْقٍ إِلَّا تَنَاهَى الْفِرْقُ

(١) نفح الطيب (٤/١٣٧).

(٢) معجم الأدباء (٦/٢٧٧٨)، وبغية الوعاة (٢/٣٢٧)، ونفح الطيب (٤/١٣٧).

(٣) المصادر السابقة.

(٤) نفح الطيب (٣/٣٧٧).

(ب) مؤلفاته :

أَغْلَبَ مُؤَلَّفَاتِ أَبِي الْوَلِيدِ الْوَقْشِيِّ تَعْلِيْقَاتُ وَتَنْبِيْهَاتُ عَلَيَّ كُتُبِ السَّابِقِيْنَ ، هِيَ أَشْبَهُ بِنَقْدِ الْكُتُبِ وَإِصْلَاحِ أَخْطَائِهَا ، وَالرِّيَادَةِ عَلَيْهَا ، أَوْ تَهْذِيْبِهَا ، فِي عِبَارَاتٍ مُخْتَصِرَةٍ ، لَكِنَّهَا فِي غَايَةِ الْإِجَادَةِ وَالْإِفَادَةِ ، وَإِلَيْكَ أَسْمَاءَ مَا عَرَفْتُهُ مِنْهَا :

١- «التَّعْلِيْقُ عَلَى الْكَامِلِ لِلْمُبَرِّدِ» : مِنْ أَشْهُرِ مُؤَلَّفَاتِهِ ، وَرُبَّمَا عُرِفَ بِ«طُرَرِ الْكَامِلِ» أَوْ «نُكْتِ الْكَامِلِ» وَ«حَاشِيَةِ عَلَى الْكَامِلِ» وَهُوَ عَلَى تَسْمِيَّتِهِ تَعْلِيْقَاتٌ مُخْتَصِرَةٌ مُفِيدَةٌ كَمَا قُلْنَا عَلَى كِتَابِ «الْكَامِلِ فِي اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ» لِأَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ الْمُبَرِّدِ (ت ٢٨٥هـ) وَ«الْكَامِلُ» كِتَابٌ مَشْهُورٌ جَدًّا يَتَدَارَسُهُ الْعُلَمَاءُ وَطَلَبَةُ الْعِلْمِ جِيلًا بَعْدَ جِيلٍ ، مُنْذُ تَأَلَّفِهِ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا ، وَنَحْنُ الْآنَ نُدْرُسُهُ لِلطَّلَافِ فِي جَامِعَةِ أُمِّ الْقُرَى «كَلِيَّةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ» بِمَكَّةِ الْمُكَرَّمَةِ فِي مَادَةِ «كِتَابِ قَدِيمِ فِي اللُّغَةِ» لِذَا كَانَ لِلْعُلَمَاءِ مَعَ كَثْرَةِ دِرَاسَتِهِمْ لَهُ ، وَالْوُقُوفِ عَلَى غَوَامِضِهِ مَلْحُوظَاتٌ وَتَعْلِيْقَاتٌ عَلَيْهِ ، مِنْهَا تَعْلِيْقُ أَبِي الْوَلِيدِ الْوَقْشِيِّ هَذَا ، وَلَمْ يَكُنْ أَبُو الْوَلِيدِ بِدَعَا فِي هَذَا فَقَدْ سَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ عَدَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ .

مِنْهُمْ : أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ الْأَصْغَرُ - عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ (ت ٣١٥هـ) وَتَعْلِيْقَاتُهُ مَوْجُودٌ أَغْلَبُهَا فِي صُلْبِ كِتَابِ «الْكَامِلِ» الْمَطْبُوعِ ، مُصَدَّرَةٌ بِ«قَالَ أَبُو الْحَسَنِ» وَهِيَ كَغَيْرِهَا مَلْحُوظَاتٌ مِنْ وَجْهَةِ نَظَرِ أَبِي الْحَسَنِ قَدْ تُرِدُّ وَقَدْ تُقْبَلُ ؛ لِذَا انْتَقَدَهُ عَلِيُّ بْنُ حَمْزَةَ الْبَصْرِيُّ (ت ٣٧٥هـ) فِي «تَنْبِيْهَاتِهِ» فَرَدَّ مِنْهَا وَقِيلَ .

- وَمِنْهُمْ : أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ النَّحَّاسُ (ت ٣٣٨هـ) ، ذَكَرَهَا عَلِيُّ بْنُ حَمْزَةَ الْبَصْرِيُّ الْمَذْكُورُ فِي «تَنْبِيْهَاتِهِ» قَالَ : فَمِمَّنْ أَخَذَ عَلَيْهِ فِي

هَذَا الْكِتَابِ فَأَصَابَ أَبُو جَعْفَرٍ ابْنُ النَّحَّاسِ .

- وَمِنْهُمْ : عَلِيُّ بْنُ حَمْزَةَ الْبَصْرِيُّ (ت ٣٧٥هـ) فِي كِتَابِهِ «التَّنْبِيهَاتُ عَلَى أَغْلِيظِ الرُّوَاةِ» فَمِنْ الرُّوَاةِ الَّذِينَ نَبَّهَ عَلَى غَلَطِهِمْ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ فِي «الْكَامِلِ» وَهَذَا الْجُزْءُ مَطْبُوعٌ . وَهَذَا لِأَنَّ كُلَّهُمْ مَشَارِقَةٌ وَلَا أَعْرِفُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْأَنْدَلُسِ شَرَحَهُ أَوْ عُلِّقَ عَلَيْهِ قَبْلَ أَبِي الْوَلِيدِ ، مَعَ أَنَّ أَهْلَ الْأَنْدَلُسِ رَوَوْهُ قَدِيمًا . وَأَجُودُ رَوَايَاتِهِ عِنْدَهُمْ هِيَ رَوَايَةُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عِلَاقَةَ الْبَوَّابِ الْقُرْطُبِيُّ (ت ٣٢٥هـ) الَّذِي رَحَلَ إِلَى الْمَشْرِقِ ، وَأَخَذَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الرَّجَّاجِ ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ الْأَنْبَارِيِّ ، وَأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ الْأَخْفَشِ ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ نِفْطُويَه . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْمُرَاكُشِيُّ^(١) : «مِمَّا سَمِعَ عَلَى الْأَخْفَشِ «كَامِلَ الْمُبَرِّدِ» وَصَارَ أَصْلُهُ مِنْهُ إِلَى الْحَكَمِ الْمُسْتَنْصِرِ بِاللَّهِ . قَالَ الْحَكَمُ : لَمْ يَصِحَّ كِتَابُ «الْكَامِلِ» عِنْدَنَا بِرَوَايَةٍ إِلَّا مِنْ قِبَلِ ابْنِ عِلَاقَةَ» .

وَرَوَاهُ أَيْضًا : سَعِيدُ بْنُ جَابِرٍ بْنِ مُوسَى ، أَبُو عُثْمَانَ الْأَشْجَلِيُّ (ت ٣٢٥هـ) . قَالَ الْمَقْرِيُّ^(٢) : «وَكَانَ ابْنُ جَابِرٍ الْأَشْجَلِيُّ قَدْ رَوَاهُ قَبْلُ بِمَضْرَبِ مُدَّةٍ ، وَمَا عَلِمْتُ أَحَدًا رَوَاهُ غَيْرَهُمَا . وَكَانَ ابْنُ الْأَخْمَرِ الْقُرَشِيُّ يَذْكُرُ أَنَّهُ رَوَاهُ ، وَكَانَ صُدُوقًا ، وَلَكِنَّ كِتَابَهُ قَدْ ضَاعَ ، وَلَوْ حَضَرَ ضَاهِي الرَّجُلَيْنِ الْمُتَقَدِّمِينَ» .

أَقُولُ - وَعَلَى اللَّهِ اعْتِمَادُ - : رَوَايَةُ ابْنِ جَابِرٍ أَكْثَرُهَا انْتِشَارًا فِي الْأَنْدَلُسِ .

- وَمِنْ رَوَايَاتِ «الْكَامِلِ» لِلْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ أَهْلِ الْأَنْدَلُسِ «رَوَايَةُ يَحْيَى بْنِ

(١) الذَّيْلُ وَالتَّكْمِلَةُ (٦/٤٣٢) .

(٢) نَفْحُ الطَّيِّبِ (٢/١٥٠) .

مَالِكِ بْنِ عَائِذٍ (ت ٣٧٥هـ) «رَحَلَ إِلَى الْمَشْرِقِ قَبْلَ سَنَةِ (٣٤٧هـ) وَرَوَاهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَمْدِيِّ، عَنِ الْأَخْفَشِ، عَنِ الْمُبَرِّدِ^(١).

وَطُرِرُ أَبِي الْوَلِيدِ أَوْ تَعْلِيْقَاتُهُ عَلَى الْكَامِلِ ذَكَرَهُ الْمُتَرْجِمُونَ لِسِيرَتِهِ فِي أَغْلَبِ كُتُبِ التَّرَاجِمِ، وَرَبَّمَا افْتَصَرُوا فِي تَرْجَمَتِهِ عَلَيْهِ؛ نَظَرًا لِسُھَرَّتِهِ وَتَمَيُّزِهِ عِنْدَهُمْ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى أَحَدٍ نَقَلَ عَنْهُ أَوْ أَفَادَ مِنْهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْأَنْدَلُسِ.

وَلَا أَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ السَّيِّدِ قَدْ أَفَادَ مِنْهُ فِي طَرَرِهِ عَلَى الْكَامِلِ أَيْضًا فَهُوَ فِي دَرَجَةِ تَلَامِيذِهِ، وَتَأَثَّرَهُ فِيهِ وَاصِحٌ لِمَنْ قَارَنَ بَيْنَ نُصُوصِ الْكِتَابَيْنِ، وَكَانَ ابْنُ السَّيِّدِ قَدْ اجْتَمَعَ بِأَبِي الْوَلِيدِ عَلَى سَبِيلِ الْمَذَاكِرَةِ لَا التَّلَمُّدَةِ^(٢). وَيُظْهَرُ أَنَّ تَعْلِيْقَاتِ أَبِي الْوَلِيدِ كَانَتْ عَلَى هَوَامِشِ نُسخَتِهِ مِنَ «الْكَامِلِ» وَلَمْ تُفَرِّدْ فِي كِتَابٍ. وَقَدْ تَأَثَّرَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ السَّيِّدِ بِعَمَلِ أَبِي الْوَلِيدِ فَصَنَعَ كَمَا صَنَعَ، وَوَضَعَ هَوَامِشَ عَلَى نُسخَتِهِ هُوَ مِنَ «الْكَامِلِ»^(٣) حَتَّى قَبِضَ اللَّهُ الشَّيْخَ الْإِمَامَ عَلِيَّ بْنَ

(١) أخبار يحيى في: تاريخ علماء الأندلس (١٩٣/٢)، وجذوة المقتبس (٣٧٩) وغيرهما،

(٢) الدَّبِيلُ وَالتَّكْمِلَةُ (٤٦٠/٦).

(٣) عرف كتاب ابن السَّيِّدِ بـ«الطَّرَرِ» أو «شرح الكامل» ونقل عنه الحافظ مُغلطاي في سيرة النَّبِيِّ ﷺ المعروف بـ«الرَّوْضُ الْبَاسِمِ...» في عِدَّةِ مواضع. يُرَاجَعُ الْكِتَابُ الْمَذْكُورُ بِخَطِّ مُصَنِّفِهِ وَرَقَةً (١١٢، ٢٥٣)، وَسَمَّاهُ الْحَافِظُ بـ«غَرَرِ الْمَسَائِلِ فِي شَرْحِ الْكَامِلِ» وَفِي الْوَرَقَاتِ (١٧٦، ١٧٧، ١٨١)، وَسَمَّاهُ أُخْرَى بـ«شرح الكامل» وَكَذَا نَقَلَ عَنْهُ الْحَافِظُ مُغلطاي الْمَذْكُورُ فِي كِتَابِهِ «الْإِئْصَالِ...» فِي مُسْتَبَيِّهِ النَّسَبِ بِخَطِّهِ أَيْضًا وَرَقَةً (٤٨، ٩٦)، وَنَصَّبَهُ: «وَهَذَا الْخَبَرُ مَذْكُورٌ فِي كُتُبِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْمُؤَرِّخِينَ مِنْهُمْ: الرَّبِيعُ بْنُ بَكَّارٍ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الثَّمَالِيُّ، وَابْنُ السَّيِّدِ فِي كِتَابِهِ «غَرَرِ الْمَسَائِلِ...» وَأَبُو الْوَلِيدِ الْوَقَّاسِيُّ وَغَيْرُهُمْ».

إبراهيم بن سعد الخير البلسي (٥١٠ - ٥٧١هـ) الذي قال ابن عبد الملك المراكشي أنه روى عن أبي محمد ابن السيد، واختص به^(١). فجمع بينهما في كتاب وسماه «القرط على الكامل». وأضاف هو إضافات يسيرة عليهما، يذكر أولاً تعليقات أبي محمد بن السيد ويؤمّر له بـ«ط» ثم يذكر تعليقات الوقشي ويؤمّر له بـ«ش» هكذا حتى نهاية الكتاب.

وقد وقف الحافظ مغلطاي على كتاب أبي الوليد وأفاد منه في شرح السيرة النبوية «الروض الباسم» - كما قلنا -، ووقف عليه البغدادى ونقل عنه في «خزانة الأدب» ويبدو أن النسخة التركية الآتية من الكتاب كانت هي النسخة التي أطلع عليها العلامة البغدادى.

وصل إلينا من كتاب أبي الوليد نسختان خطيتان إحداهما نسخة محفوظة في مكتبة إسماعيل صائب بأنقرة بتركيا رقم (١١٧٣ لغة)، منسوخة سنة (٦٥٨هـ) بخط أندلسي جميل إلى حد ما، والأخرى في المكتبة الحمزاوية بالمغرب هي الآن في الخزانة العامة بالرباط رقم (١٨٩). كان لي - والله المنة - شرف جلبهما إلى مكتبة مركز البحث العلمي، ووضعهما بين أيدي الباحثين.

حقق الكتاب الأستاذ ظهور أحمد أظهر معتمدا على نسخة مكتبة إسماعيل صائب في رسالة علمية تقدم بها لنيل درجة الدكتوراه من جامعة البنجاب سنة (١٩٦٩م) وطبع من منشورات الجامعة المذكورة سنة

(١) لا نوافق ابن عبد الملك على ذلك فقد توفي ابن السيد وابن سعد الخير في حدود الحادية عشرة من عمره!.

(١٤٠١هـ)، وَزَارَنِي مُحَقِّقُ الْكِتَابِ فِي مَكَّةَ وَزَوَّدَنِي بِنُسْخَةٍ مِنَ الْكِتَابِ قَابِلَتُهَا بِمَزِيدٍ مِنَ الشُّكْرِ وَالتَّقْدِيرِ. ثُمَّ حَقَّقَهُ الدُّكْتُورُ حَمْدُ الرَّايِدِيُّ فِي رِسَالَةٍ عِلْمِيَّةٍ لِنَيْلِ دَرَجَةِ الدُّكْتُورَاهُ أَيْضًا بِكُلِّيَّةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِجَامِعَةِ أُمِّ الْقُرَى بِمَكَّةَ الْمُكَرَّمَةِ مُعْتَمِدًا عَلَى النُّسَخَتَيْنِ مَعًا، وَوَقَفَ عَلَى طَبْعَةِ الْبَاكِسْتَانِ الْمَذْكُورَةِ، وَعَقَّبَ عَلَيْهَا وَتَبَعَ بَعْضَ أَخْطَاءِ مُحَقِّقِهَا. وَنُوقِشَتِ الرِّسَالَةُ سَنَةَ (١٤٠٩هـ).

٢- التَّعْلِيلُ عَلَى الْمُوَطَّأِ: هُوَ كِتَابُنَا هَذَا الَّذِي نُقَدِّمُ لَهُ سَنَفَرُ الدِّهْنِ عَنْهُ مُفَصَّلًا فِي مَبْنَى خَاصٍّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

٣- تَهْذِيبُ الْكُنَى لِمُسْلِمٍ وَاسْمُهُ: «عَكْسُ الرُّتْبَةِ وَقَلْبُ الْمَبْنَى لِكِتَابِ مُسْلِمٍ فِي الْأَسَامِيِّ وَالْكُنَى» هَذَبَ فِيهِ كِتَابُ «الْكُنَى وَالْأَسْمَاءُ» لِلْإِمَامِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ صَاحِبِ «الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» (ت ٢٦١هـ) وَقَلَّبَ تَرْتِيبَ الْكِتَابِ فَذَكَرَ الْأَسْمَ أَوَّلًا وَالْكُنَى ثَانِيًا وَهَذَا التَّرْتِيبُ أَيْسَرُ مِنْ وَجْهَةِ نَظَرِ أَبِي الْوَلِيدِ، وَانْتَقَدَ فِيهِ الْإِمَامُ مُسْلِمًا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ نُصُوصِ الْحَافِظِ ابْنِ نَاصِرِ الدِّينِ الْآتِيَةِ. ذَكَرَهُ الْقَاضِي عِيَّاضٌ، وَإِسْمَاعِيلُ بَاشَا الْبَغْدَادِيُّ، وَاقْتَبَسَ مِنْهُ الْحَافِظُ ابْنُ نَاصِرِ الدِّينِ الدَّمَشْقِيُّ نُصُوصًا فِي كِتَابِهِ «التَّوَضُّعُ» (١/٢٠٢، ٣٧٨، ٢/٢٧٨، ٥/٤٢٩، ٩/٩٢). وَقَالَ الْحَافِظُ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ: «... وَكَذَلِكَ ذَكَرَهُ الْفَقِيهُ أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ أَحْمَدَ الْوَقْشِيُّ فِي كِتَابِهِ: «عَكْسُ الرُّتْبَةِ وَقَلْبُ الْمَبْنَى لِكِتَابِ مُسْلِمٍ فِي الْأَسَامِيِّ وَالْكُنَى» لِكَفِّهِ قَدَّمَ اسْمَهُ عَلَى كُنْيَتِهِ عَلَى مَا بَنَى عَلَيْهِ الْكِتَابُ.

أَقُولُ: لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ، وَلَا أَعْلَمُ الْآنَ لَهُ وُجُودًا.

٤- تَهْذِيبُ «المُؤْتَلَفِ والمُخْتَلَفِ» فِي أَسْمَاءِ الْقَبَائِلِ لِابْنِ حَبِيبٍ الْبَعْدَادِيِّ
(ت ٢٤٥هـ) ذَكَرَهُ ابْنُ خَيْرٍ الْأَشْجَلِيُّ فِي فَهْرَسْتِهِ (٢١٩)، قَالَ: «كِتَابُ
المُؤْتَلَفِ والمُخْتَلَفِ فِي أَسْمَاءِ الْقَبَائِلِ تَأْلِيفُ مُحَمَّدِ بْنِ حَبِيبٍ النَّحْوِيِّ تَهْذِيبُ
الْقَاضِي أَبِي الْوَلِيدِ هِشَامِ بْنِ أَحْمَدَ الْوَقْشِيِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ حَدَّثَنِي بِهِ الشَّيْخُ الْفَقِيهُ أَبُو بَكْرٍ
سُفْيَانُ بْنُ الْعَاصِي الْأَسَدِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ إِجَارَةً، عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ الْوَقْشِيِّ مُهَذَّبُهُ» وَذَكَرَ
بَعْدَهُ تَهْذِيبُ آخَرُ لِأَبِي عُبَيْدٍ الْبَكْرِيِّ (ت ٤٧٨هـ) ذَكَرَ سَنَدَهُ إِلَيْهِ أَيْضًا، ثُمَّ قَالَ:
«نَقَلْتُ كِتَابِي مِنْهُ بِخَطِّي مِنْ خَطِّ أَبِي عُبَيْدٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ». وَكِتَابُ ابْنِ حَبِيبٍ نَشَرَهُ
وَسْتَنْفَلْدُ فِي غُوتَنْجِن فِي أَلْمَانِيَا سَنَةَ (١٨٥٠م) عَنْ نُسخَةٍ بِخَطِّ الْمُقْرِئِيِّ،
وَجَدَ أَصْلَهَا بِمَكَّةَ الْمُشْرِفَةِ لَمَّا حَجَّ سَنَةَ (٨٣٩هـ) ثُمَّ أَعَادَ طَبْعَهُ أُسْتَاذُنَا
المِفْضَالُ الشَّيْخُ الْعَلَامَةُ حَمْدُ الْجَاسِرِ - حَفِظَهُ اللَّهُ - مَعَ كِتَابِ «الْإِنْسَانِ» فِي
الْمَوْضُوعِ نَفْسِهِ لِلْوَزِيرِ أَبِي الْقَاسِمِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الْمَغْرِبِيِّ (ت ٤١٨هـ) وَهُمَا
مِنْ مَنَشُورَاتِ النَّادِي الْأَدَبِيِّ فِي الرِّيَاضِ الطَّبَعَةُ الْأُولَى سَنَةَ (١٤٠٠هـ).

وَالسُّؤَالُ الَّذِي يَرِدُ فِي الدُّهْنِ: مَاذَا يَجِدُ أَبُو الْوَلِيدِ وَأَبُو عُبَيْدٍ - رَحِمَهُمَا
اللَّهُ - فِي كِتَابِ ابْنِ حَبِيبٍ هَذَا الْمَطْبُوعِ مَا يَخْتَصِرَانِ فِيهِ مَعَ شِدَّةِ إِيجَارِهِ؟ ! فَهَلُ
الْمَطْبُوعُ هُوَ أَصْلُ كِتَابِ ابْنِ حَبِيبٍ أَوْ مُخْتَصَرًا عَنْهُ؟ ! لَعَلَّهُ انْتَقَاءٌ مِنَ الْكِتَابِ
انْتَقَاهُ الْمُقْرِئِيُّ لِنَفْسِهِ، وَالْمَسْأَلَةُ تَحْتَاجُ إِلَى مَزِيدٍ مِنَ الْبَحْثِ وَالتَّحْقِيقِ. وَاعْتَمَدَ
الْحَافِظُ ابْنُ نَاصِرٍ الدِّينِ الدَّمَشْقِيُّ (ت ٨٤٢هـ) فِي كِتَابِهِ «تَوْضِيحُ الْمُشْتَبِهَةِ» عَلَى
كِتَابِ أَبِي الْوَلِيدِ، وَنَقَلَ عَنْهُ نُصُوصًا كَثِيرَةً فِي جَمِيعِ أَجْزَاءِ الْكِتَابِ هِيَ - كَمَا
جَاءَ فِي فَهَارِسِ الْكِتَابِ - كَالْتَّالِي: (١/٣٩٩، ٢/٢٣، ١٤٤، ١٨٤، ٢٤١،

٤٢٠، ٥٤٤، ١٨٩/٣، ٢١٤، ٢٢٧، ٣٠٥، ٤٠٦، ٤٣٣، ٤٩٣، ٦٤/٤،
٦٦٩، ٢٣٢، ١١٠/٥، ١٤٦، ٢٣٩، ٢٤٥، ٤١٧، ١٠١/٦، ١٢١، ١٢٥،
١٦٤، ٢٩٣، ٣٢٢، ٣٧٦، ٤١٠، ٤١٤، ٦٣/٧، ٩٨، ١٩٨، ٢١١،
٢١٢، ٥٣/٨، ١٥٦/٩، ٢٣٣. وَكِتَابُ أَبِي الْوَلِيدِ لَيْسَ مُجَرَّدَ تَهْذِيبٍ
وَإِخْتِصَارٍ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ عُنْوَانِهِ، بَلْ يَتَجَاوَزُ هَذَا - كَمَا هِيَ عَادَتُهُ فِي التَّعْلِيقِ
عَلَى الْكُتُبِ الْمُهِمَّةِ - إِلَى مَا هُوَ أَبْعَدُ مِنْ ذَلِكَ. وَكَانَ لَدَى أَبِي الْوَلِيدِ أَكْثَرُ مِنْ
نُسْخَةٍ مِنْ كِتَابِ ابْنِ حَبِيبٍ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُحَقِّقُ نَصُوصَهُ قَبْلَ أَنْ يُسَارِعَ إِلَى
الانْتِقَادِ فَقَدْ جَاءَ فِي التَّوْضِيحِ (٤٩٣/٣): «وَنَقَلَهُ الْقَاضِي أَبُو الْوَلِيدِ الْكِنَانِيُّ فِي
«تَهْذِيبِ كِتَابِ ابْنِ حَبِيبٍ» أَنَّهُ فِي بَعْضِ النُّسخِ - يَعْنِي بِالْكِتَابِ - بِفَتْحِ الْحَاءِ
وَالْبَاءِ، وَفِي بَعْضِهَا «حَبَشِيَّة» بِاسْكَانِ الْبَاءِ وَتَخْفِيفِ الْيَاءِ، وَفِي بَعْضِهَا
بِالتَّشْدِيدِ أَيْضًا». وَظَهَرَ لَنَا مِنْ خِلَالِ النُّصُوصِ الَّتِي نَقَلَهَا الْحَافِظُ ابْنُ نَاصِرٍ
الدِّينِ أَنَّهُ يَقِيدُ وَيَضْبُطُ كَمَا جَاءَ فِي (١١٠/٥، ١٢٥/٦، ٤١٤، ٦٣/٧، ٢٣٣/٩)
وَيَنْتَقِدُ: كَقَوْلِهِ: «كَذَا وَهُوَ تَصْحِيفٌ» (١٤٦/٥، ٢٩٣/٦)، وَيَسْتَنْدِرُ كَمَا فِي
(٤١٧/٥)، وَيُضْلِحُ كَمَا جَاءَ فِي (١٦٤/٦)، وَيُخْطِئُ كَمَا جَاءَ فِي (٩٨/٧)،
(١٩٨)، وَيُصَحِّحُ مَا وَرَدَ فِي كِتَابِ ابْنِ حَبِيبٍ فِيمَا جَاءَ فِي الْمَصَادِرِ الْأُخْرَى
فَصَحَّحَ عَنْ «جَمَهْرَةِ اللُّغَةِ لِابْنِ دُرَيْدٍ» (٥٤٤/٢)، وَصَحَّحَ عَنْ ابْنِ قُتَيْبَةَ
(٤٠٦/٣)، وَصَحَّحَ عَنْ ابْنِ الْكَلْبِيِّ (٣٢٢/٦، ٤١٠)، وَصَحَّحَ عَنْ الدَّارِقُطَنِيِّ
(٢٧٦/٦)، وَرُبَّمَا نَقَلَ كَلَامَ أَهْلِ اللُّغَةِ وَتَصَحَّحَهُمْ وَضَبَطَهُمْ لَكِنَّهُ يُقَوِّي ضَبْطَ
أَهْلِ النَّسَبِ كَمَا جَاءَ فِي (٦٥/٤)، قَالَ: «وَأَهْلُ النَّسَبِ يُرَدُّ إِلَيْهِمْ هَذَا الْعِلْمُ».

وَأَتَقَدَّهُ الْحَافِظُ ابْنُ نَاصِرٍ الدِّينِ فِي (٥٤/٨)، قَالَ: «وَلَمْ يُعْرَجْ أَبُو الْوَلِيدِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْكَلْبِيِّ فِي «الْجَمْهَرَةِ» وَهُوَ الْأَشْبَهُ بِالصَّوَابِ» مَعَ أَنَّهُ يُجْلَهُ وَيَصِفُهُ فِي (١٤٤/٢) بِ«الْحَافِظِ» وَرُبَّمَا نَقَلَ عَنْ طُرَّةٍ عَلَى كِتَابِ أَبِي الْوَلِيدِ كَمَا جَاءَ فِي (١٠٢/٦)، وَيُظْهِرُ أَنَّ أَبَا الْوَلِيدِ رَتَّبَ كِتَابَهُ عَلَى تَرْتِيبِ الْخُرُوفِ الْأَنْدَلُسِيَّةِ لِذَا جَاءَ فِي التَّوْضِيحِ (١٦٦٤/٦): «كَذَا ذَكَرَ فِي بَابِ الْعَيْنِ الْمُهِمَلَةِ مِنْ تَبْوِيبِ الْقَاضِي أَبِي الْوَلِيدِ الْكِتَابِ وَإِصْلَاحِهِ». اقْتَبَسَ مِنْهُ الشَّهِيدِيُّ فِي الرُّوضِ الْأَنْثَى (٣٦٣/١)، وَرَوَاهُ.

٥- تَنْبِيهَاتٌ عَلَى أَبِي نَصْرِ الْكَلَابَاذِيِّ:

ذَكَرَهُ الْقَاضِي عِيَاضٌ فِي «مَشِيخَةِ ابْنِ فَيْرُوزٍ» وَالْكَلَابَاذِيُّ الْمَذْكُورُ هُوَ أَبُو نَصْرِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحُسَيْنِ (ت ٣٩٨هـ)، وَ«كَلَابَاذٍ»: مَحَلَّةٌ بِبُخَارَى. وَكِتَابُهُ الَّذِي كَتَبَ عَلَيْهِ أَبُو الْوَلِيدِ الْوَقَّاشِيُّ «التَّنْبِيهَاتِ» يَظْهَرُ أَنَّهُ «رِجَالٌ صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» وَيَعْرِفُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ بِ«الْهَدَايَةِ وَالْإِرْشَادِ فِي مَعْرِفَةِ أَهْلِ الثَّقَةِ وَالسَّدَادِ» الَّذِينَ أَخْرَجَ لَهُمُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» وَهُوَ مَطْبُوعٌ بِالْعُنْوَانِ الْأَوَّلِ فِي دَارِ الْمَعْرِفَةِ بَبِيزُوت سَنَةِ (١٤٠٧هـ) بِتَحْقِيقِ عَبْدِ اللَّهِ اللَّيْثِيِّ.

وَنُسَخَةُ أَبِي الْوَلِيدِ الْوَقَّاشِيِّ مِنَ الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ بِرِوَايَتِهِ عَنْ شَيْخِهِ أَبِي عَمْرٍو السَّفَاقِسِيِّ بِسَنَدِهِ إِلَى الْمُؤَلَّفِ مَحْفُوظَةٌ فِي مَكْتَبَةِ أَحْمَدَ الثَّالِثِ بِتُرْكِيَا رَقْم (٢٤) وَهِيَ مُصَوَّرَةٌ بِمَعْهَدِ الْمَخْطُوطَاتِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ، قَرَأَهَا سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ عَلَى شَيْخِهِ الْمَذْكُورِ. لَمْ أَطْلُعْ عَلَيْهَا وَلَعَلَّ عَلَيْهَا تَنْبِيهَاتُهُ عَلَى الْكِتَابِ، وَهُنَاكَ نُسَخَةٌ مَرْوِيَّةٌ عَنْ طَرِيقِ شَيْخِهِ أَبِي عَمْرٍو السَّفَاقِسِيِّ

مَحْفُوظَةٌ فِي دَارِ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ رَقْم (١٦ مصطلح حديث) فَاهْتِمَامُهُ وَاهْتِمَامُ شَيْخِهِ بِالْكِتَابِ دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى أَنْ تَنْبِيهَاتِ الْمُؤَلِّفِ عَلَيْهِ دُونَ سَوَاهُ، مَعَ أَنَّ الْكَلَابَازِي لَمْ يَكُنْ مُكْثِرًا مِنَ التَّالِيفِ .

٦- تَنْبِيهَاتٌ عَلَى «الْمُؤَلِّفِ وَالْمُخْتَلَفِ» لِلدَّارِقُطَنِيِّ :

ذَكَرَهُ الْقَاضِي عِيَّاضٌ فِي «مَشِيخَةِ الْقَاضِي ابْنِ فَيْرُوزٍ»^(١) وَكِتَابُ الدَّارِقُطَنِيِّ مِنْ أَقْدَمِ وَأَجْوَدِ الْكُتُبِ الْمُؤَلَّفَةِ فِي الْمُؤَلِّفِ وَالْمُخْتَلَفِ أَلْفُهُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ الدَّارِقُطَنِيُّ الْبَغْدَادِيُّ (ت ٣٨٥هـ) . وَهَنَّاكَ تَنْبِيهَاتٌ عَلَى أَوْهَامِ الدَّارِقُطَنِيِّ لِعَالِمِ أَنْدَلُسِيٍّ آخَرٍ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَلِيٍّ أَبُو مُحَمَّدٍ الرُّشَاطِيُّ (ت ٥٤٢هـ) مَوْجُودٌ فِي الْمَكْتَبَةِ الْوَطَنِيَّةِ بِتُونِسَ يَنْقُصُ مِنْ أَوَّلِهِ قَلِيلًا . وَكِتَابُ أَبِي الْوَلِيدِ لَا أَعْرِفُ الْآنَ لَهُ وَجُودًا .

٧- تَنْبِيهَاتٌ عَلَى مَشَاهِدِ ابْنِ هِشَامٍ :

ذَكَرَهُ الْقَاضِي عِيَّاضٌ فِي «مَشِيخَةِ الْقَاضِي ابْنِ فَيْرُوزٍ»^(٢) ثُمَّ ذَكَرَهُ فِي مُعْجَمِ شُبُوحِهِ «الْغَنِيَّة»^(٣) فِي تَرْجَمَةِ أَبِي بَخْرٍ سُفْيَانَ بْنِ الْعَاصِي الْأَسَدِيِّ، وَهُوَ مِنْ كِبَارِ تَلَامِيذِ أَبِي الْوَلِيدِ، قَالَ : «لَقِيتُهُ بِقَرْطَبَةَ، وَقَرَأْتُ عَلَيْهِ كِتَابَ «الْمَشَاهِدِ وَسِيرَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ هِشَامٍ اخْتِصَارَهُ لِكِتَابِ مُحَمَّدِ ابْنِ إِسْحَاقَ، وَعَارَضْتُهُ بِكِتَابِهِ، وَكَتَبْتُ عَنْهُ مَا أَصْلَحَهُ فِيهِ الْقَاضِي الْكِتَابِيُّ

(١) يراجع : معجم البلدان (٥/ ٢٣٣) .

(٢) معجم البلدان (٥/ ٢٣٣) .

(٣) الغنية (٢٠٦) .

شَيْخُهُ، حَدَّثَنِي بِهِ عَنِ الْقَاضِي أَبِي الْوَلِيدِ هِشَامِ بْنِ أَحْمَدَ الْكِنَانِيِّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ
وَسَمَاعًا، عَنْ أَبِي عُمَرَ الطَّلَمَنْكِيِّ . . . وَسَاقَ سَنَدًا إِلَى ابْنِ هِشَامٍ، وَاعْتَمَدَ
السُّهَيْلِيُّ كِتَابَ «التَّنْبِيهَاتِ» هَذَا لِأَبِي الْوَلِيدِ الْوَقْشِيِّ فِي مَصَادِرِهِ فِي كِتَابِهِ
«الرَّوْضِ الْأَنْفِ» وَيَقُولُ: «حَاشِيَةُ كِتَابِ أَبِي الْوَلِيدِ» مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَعْلِيْقَاتِ
أَبِي الْوَلِيدِ كَانَتْ عَلَى نُسخَتِهِ مِنَ الْكِتَابِ وَلَمْ تُفَرِّدْ، وَنَقَلَ عَنْهُ الْحَافِظُ أَبُو ذَرٍّ
مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودٍ الْحُسَيْنِيُّ (ت ٥٤٤هـ) فِي كِتَابِهِ «شَرْحُ السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ» وَهُوَ
شَرْحٌ لِغَرِيبِ الشُّعْرِ الْوَارِدِ فِي السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى صَاحِبِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ
وَالسَّلَامِ، وَهِيَ كَمَا جَاءَ فِي طَبْعَةِ الْمَكْتَبَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي اسْتَنْبُولِ مُصَوَّرَةٌ عَنْ
مَكْتَبَةِ هِنْدِيَّةِ بَمِصْرَ سَنَةِ (١٣٢٩هـ). يُرَاجَعُ الصَّفَحَاتُ: (١٤، ٢٢، ٧٠،
١٢٥، ٢٦٦)، كَمَا نَقَلَ عَنْهُ أَبُو الْخَطَّابِ ابْنُ دَحِيَّةٍ (ت ٦٣٣هـ) فِي كِتَابِهِ
«السَّرَاجُ الْمُنِيرُ فِي مَوْلِدِ الْبَشِيرِ النَّذِيرِ» وَوَصَفَ مُؤَلِّفَهُ أَبَا الْوَلِيدِ بِ«عَالِمِ
الْأَنْدَلُسِ» وَنَقَلَ عَنْهُ السُّهَيْلِيُّ (ت ٥٨١هـ) فِي الرَّوْضِ الْأَنْفِ (ط) عَبْدُ الرَّحْمَنِ
الْوَكِيلُ سَنَةِ (١٣٨٧هـ). يُرَاجَعُ (١/٣٦، ٢٣٢، ٢٥٥، ٢٧٢، ٢٩٠، ٣٠٣،
٣٢٥، ٣٩٨، ٤٠٦ . . .) وَمُتَّبِعُ الْكِتَابِ يَظْفَرُ بِنُصُوصٍ كَثِيرَةٍ مُهِمَّةٍ. وَنَقَلَ عَنْهُ
الْحَافِظُ مُغَلَطَايَ (ت ٧٦٢هـ) فِي سِيَرَتِهِ الْمَعْرُوفَةِ «الرَّوْضِ الْبَاسِمِ . . .» نُسخَةً
بِخَطِّ مُؤَلِّفِهَا يُرَاجَعُ الْوَرَقَاتُ (٢٤، ٥١، ٧٣ . . .) وَغَيْرُهُمْ.

٨- تَنْبِيهَاتٌ عَلَى «تَارِيخِ خَلِيفَةِ بْنِ خَيْطٍ»:

تَارِيخُ خَلِيفَةَ بْنِ خَيْطٍ الْعَصِيْقَرِيُّ اللَّيْثِيُّ (ت ٢٤٠هـ)؟ مِنْ أَهَمِّ الْمَصَادِرِ
التَّارِيخِيَّةِ الْقَدِيمَةِ الَّتِي تَهْتَمُّ بِالْحَوَادِثِ وَالرُّجَالِ مَعًا، وَقَدْ اِهْتَمَّ بِهِ الْعُلَمَاءُ،

اهتمامًا بالغًا فرووه بالسند عن مؤلفه . وقد وصل إلى الأندلس في زمن مُبَكِّرٍ
جِدًّا فَقَدْ رَوَاهُ بَقِيٌّ بْنُ مَخْلَدٍ الْقُرْطُبِيُّ الْحَافِظُ (ت ٢٧٦هـ) وَهُوَ مِنْ كِبَارِ حُقَافِ
الإسلام وَنَقَادِ الْحَدِيثِ كَالْإِمَامِ أَحْمَدَ وَالبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ صَنَّفَ «المُسْنَدَ» وَرَتَّبَهُ
عَلَى أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ وَرَتَّبَ حَدِيثَ كُلِّ صَحَابِيٍّ عَلَى أَبْوَابِ الْفِقْهِ . وَلَهُ «تَفْسِيرُ
لِلْقُرْآنِ» قَالَ ابْنُ حَزْمٍ : لَمْ يُؤَلَّفْ مِثْلُهُ لَا تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ وَلَا غَيْرِهِ . كَمَا رَوَى عَنْهُ
أَيْضًا كِتَابُهُ «الطَّبَقَاتِ» . وَرِوَايَةُ أَغْلَبِ الْأَنْدَلُسِيِّينَ مُتَّصِلَةٌ بِهِ ﷺ وَالتُّسَخُّةُ
الْمَطْبُوعَةُ مِنْ «تَارِيخِ خَلِيفَةِ» الَّتِي حَقَّقَهَا الدُّكْتُورُ الْفَاضِلُ أَكْرَمُ ضِيَاءُ الْعُمَرِيُّ
اعْتَمَدَ فِي تَحْقِيقِهَا عَلَى نُسْخَةٍ مَحْفُوظَةٍ فِي الْمَغْرِبِ مِنْ أَصْلِ أَنْدَلُسِيٍّ قَدِيمٍ مُتَّقِنٍ
مَرْوِيٍّ بِالسَّنَدِ إِلَى بَقِيٍّ بْنِ مَخْلَدٍ ثُمَّ إِلَى مُؤَلِّفِهِ خَلِيفَةَ ، هِيَ مِنْ رِوَايَةِ صَاحِبِنَا أَبِي
الْوَلِيدِ الْوَقَّاسِيِّ ﷺ مَكْتُوبَةٌ بِحِطِّ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ سَنَةَ (٤٧٧هـ) قَبْلَ
وَفَاةِ أَبِي الْوَلِيدِ بِمَا يَزِيدُ عَلَى أَحَدَ عَشَرَ عَامًا . نَقَلَ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ سَنَدَ رِوَايَتِهِ
نَقْلًا عَنْ وَرَقَةِ الْعُنْوَانِ هَكَذَا : «حَدَّثَنَا بِهَذَا التَّارِيخِ الْإِمَامُ الْأَوْحَدُ ، الْفَقِيهُ ،
الْقَاضِي أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ أَحْمَدَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي الْفَقِيهُ الْمُقْرِيءُ أَبُو عَمَرَ أَحْمَدُ
ابْنُ مُحَمَّدٍ الطَّلَمَنْكِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : حَدَّثَنِي الْفَقِيهُ الْقَاضِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ مُفَرِّجٍ ، قَاضِي الْجَمَاعَةِ بِقُرْطُبَةَ ﷺ قَالَ : حَدَّثَنِي
أَبُو الْقَاسِمِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُبَارَكِ بْنِ حَبِيبِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ
الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ . وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عَمِيرَةَ الضَّبِّيُّ أَنَّ أَبَا الْقَاسِمِ
أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَوَى عَنْ بَقِيٍّ بْنِ مَخْلَدٍ . فَيَكُونُ سَنَدُ التُّسَخُّةِ مُتَّصِلًا . وَفِي
هَوَامِشِ التُّسَخُّةِ تَعْلِيقَاتُ أَبِي الْوَلِيدِ وَحَوَاشِيهِ نَقَلَهَا مُحَقِّقُ الْكِتَابِ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا

إِلَى هَوَامِشِ الْكِتَابِ تَجِدُهَا هُنَاكَ .

٩- مُخْتَصَرٌ فِي الْفِقْهِ :

انْفَرَدَ بِذِكْرِهِ الصَّفَدِيُّ فِي «الوَافِي بِالْوَفَايَاتِ» كَمَا فِي «مُعْجَمِ الْمُؤَلِّفِينَ»^(١) وَأَخْشَى أَنْ يَكُونَ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ بِكِتَابِ «مُخْتَصَرِ الطَّلِيطِيِّ» فِي الْفِقْهِ وَهُوَ مَشْهُورٌ عِنْدَهُمْ بِالْإِنْدَلَسِ^(٢) ، وَالْوَقْشِيُّ يُنْسَبُ «الطَّلِيطِيُّ» أحياناً كَمَا تَقَدَّمَ .

١٠- الرِّسَالَةُ الْمُرْشِدَةُ :

ذَكَرَهُ يَاقُوتُ الْحَمَوِيُّ فِي «مُعْجَمِ الْبُلْدَانِ»^(٣) : وَإِسْمَاعِيلُ بَاشَا الْبَغْدَادِيُّ فِي «هَدِيَةِ الْعَارِفِينَ»^(٤) لَا أَعْرِفُ عَنْهَا شَيْئاً وَلَعَلَّهَا فِي الْاِعْتِقَادِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَعِبَارَةٌ يَاقُوتُ : «الْفَقِيهُ الْجَلِيلُ ، عَالِمُ الزَّمَنِ ، إِمَامٌ ، عَالِمٌ فِي كُلِّ فَنٍّ ، صَاحِبُ الرِّسَالَةِ الْمُرْشِدَةِ» تَدُلُّ عَلَى شُهْرَتِهَا بِحَيْثُ عَرَفَ صَاحِبُهَا بِهَا نَظَرًا ؛ لِمَعْرِفَةِ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَا ، لَكِنْ لَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَمَا نَزَالُ نَجْهَلُهَا كَمَا جَهِلَهَا الْعُلَمَاءُ قَبْلَنَا ، فَلَمْ يَذْكُرْهَا أَحَدٌ مِمَّنْ وَقَفْتُ عَلَى تَرَاجِمِهِمْ لِلْمَذْكُورِ غَيْرُهُ هُوَ وَمَنْ نَقَلَ عَنْهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

- وَأَمَّا الْكِتَابُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْقَاضِي عِيَاضٌ مَنْسُوبًا إِلَيْهِ فِي الْقَدَرِ وَالْقُرْآنِ عَلَى مَذَاهِبِ الْمُعْتَزِلَةِ فَسَيَاتِي فِي مَبْحَثِ «نِسْبَتِهِ إِلَى الْاِعْتِزَالِ» أَنَّهُ لَمْ يَتَبَيَّنْ أَنَّهُ مِنْ تَأْلِيفِهِ بِشَكْلِ قَاطِعٍ .

(١) مُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ (١٣/١٤٨) عَنْ الْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ .

(٢) الْحُلُلُ السُّنْدُوسِيَّةُ .

(٣) مُعْجَمُ الْبُلْدَانِ (٥/٢٣٣) .

(٤) هَدِيَةُ الْعَارِفِينَ (٢/٥٠٩) .

- وَأَمَّا كِتَابُ «الْمُنْتَخَبِ فِي غَرِيبِ كَلَامِ الْعَرَبِ» الَّذِي نَسَبَهُ إِلَيْهِ الْأُسْتَاذُ الزُّرْكَلِيُّ فِي «الْأَعْلَامِ» بِنَاءً عَلَى مَا وَرَدَ فِي فَهْرِسِ الْخِزَانَةِ الْعَامَّةِ فِي الرِّبَاطِ فَخَطَأً ظَاهِرٌ مِنْ مُفَهْرِسِ الْمَكْتَبَةِ الْمَذْكُورَةِ جَرَّهُ إِلَى ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي آخِرِ النُّسخَةِ مِنْ قَوْلِ النَّاسِخِ: «نَسَخْتُ كِتَابِي هَذَا وَنَقَلْتُ حَوَاشِيَهُ مِنْ أَصْلِ الْفَقِيهِ الْقَاضِي الْعَلَمِ الْأَوْحِدِ أَبِي الْوَلِيدِ الْوَقْشِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ مَتْنًا وَطُرًّا بِخَطِّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَكَانَ فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ وَالِإِتْقَانِ . . .». وَقَدْ جَلَبْتُ هَذِهِ النُّسخَةَ مَعَ مَا جَلَبْتُ مِنَ الْمَخْطُوطَاتِ لِمَرْكَزِ الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ بِجَامِعَةِ أُمِّ الْقُرَى، وَعِنْدَ فَهْرِسِ الْكِتَابِ أَذْرَكْنَا وَلِلَّهِ الْحَمْدُ صِحَّةَ النُّسْبَةِ فَنَسَبْنَاهُ إِلَى مُؤَلِّفِهِ أَبِي الْحَسَنِ الْهِنَائِيِّ الْمَعْرُوفِ بِ«كُرَاعٍ» (ت بعد ٣٠٩هـ) وَقَدْ قَابَلْنَا بَيْنَ هَذِهِ النُّسخَةِ وَنُسخَةِ جَلَبْنَاهَا مِنْ دَارِ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ فَصَحَّ أَنَّهُمَا نُسخَتَانِ لِكِتَابِ «الْمُنْتَخَبِ . . .» لِلْمُؤَلِّفِ الْمَذْكُورِ^(١)، وَقَدْ افْتَرَحْتُ أَنَا وَزَمِيلِي الدُّكْتُورُ عِيَادُ بْنُ عِيَدِ الشَّيْبِيِّ عَلَى زَمِيلِنَا الْفَاضِلِ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْعُمَرِيِّ أَنَّ يَقُومَ بِتَحْقِيقِهِ، وَكَانَ الدُّكْتُورُ عِيَادُ قَدْ صَوَّرَ لِنَفْسِهِ نُسخَةً مِنَ النُّسخَةِ الْمَغْرِبِيَّةِ فَتَفَضَّلَ بِتَقْدِيمِهَا إِلَيَّ الدُّكْتُورِ الْعُمَرِيِّ. وَكُنْتُ قَدْ عَثَرْتُ عَلَى نُسخَةٍ مِنْ كِتَابِ «الْمُجَرَّدِ» لِلْمُؤَلِّفِ نَفْسِهِ «كُرَاعٍ» فَقَدَّمْتُهَا لِلدُّكْتُورِ الْعُمَرِيِّ لِلِاسْتِعَانَةِ بِهَا أَثْنَاءَ التَّحْقِيقِ أَيْضًا، فَقَامَ بِتَحْقِيقِهِ، وَنَشَرَهُ مَعَهُدِ الْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ بِجَامِعَةِ أُمِّ الْقُرَى سَنَةَ (١٤٠٩هـ)^(٢).

(١) يُرَاجَعُ أَيْضًا: مقالة الدكتور أحمد مختار عمر في مجلة البحث العلمي، العدد الثالث، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، الذي أثبت فيه أن نسخة دار الكتب المصرية هي كتاب «الْمُنْتَخَبِ».

(٢) كما حقق الدكتور العمري أيضًا كتاب «المجرد» وطبع الجزء الأول منه.

أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ فِيهِ :

قَالَ صَاعِدُ بْنُ أَحْمَدَ^(١) : « أَحَدُ الْمُتَقِينَ الْمُتَوَسِّعِينَ فِي ضُرُوبِ الْمَعَارِفِ ، مِنْ أَهْلِ الْفِكْرِ الصَّحِيحِ ، وَالنَّظَرِ النَّاقِدِ ، وَالتَّحْقِيقِ بِصِنَاعَةِ الْهَنْدَسَةِ ، وَالرُّسُوخِ فِي عِلْمِ النَّحْوِ وَاللُّغَةِ وَالشُّعْرِ وَالْخَطَابَةِ ، وَالْإِحْكَامِ لِعِلْمِ الْفِقْهِ وَالْأَثَرِ وَالْكَلَامِ ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ شَاعِرٌ بَلِيغٌ ، لَيْسَ يَفْضُلُهُ عَالِمٌ بِالْأَنْسَابِ وَالْأَخْبَارِ وَالسِّيَرِ ، مُشْرِفٌ عَلَى جَمَلِ سَائِرِ الْعُلُومِ » . وَقَالَ صَاعِدٌ أَيْضًا :^(٢) « أَبُو الْوَلِيدِ الْوَقَّاشِيُّ : أَحَدُ رِجَالِ الْكَمَالِ فِي وَقْتِهِ بِأَخْبَارِهِ عَلَى فُنُونِ الْمَعَارِفِ وَجَمْعِهِ لِكُلِّيَّاتِ الْعُلُومِ ، وَهُوَ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِالنَّحْوِ وَاللُّغَةِ وَمَعَانِي الْأَشْعَارِ ، وَعِلْمِ الْعَرُوضِ ، وَصِنَاعَةِ الْبَلَاغَةِ ، وَهُوَ بَلِيغٌ ، مُجِيدٌ ، شَاعِرٌ ، مُتَقَدِّمٌ ، حَافِظٌ لِلشُّنَنِ وَأَسْمَاءِ نَقْلَةِ الْأَخْبَارِ ، بَصِيرٌ بِأُصُولِ الْإِعْتِقَادَاتِ ، وَأُصُولِ الْفِقْهِ ، وَاقِفٌ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ فِتَاوَى فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ ، نَافِذٌ فِي عِلْمِ الشُّرُوطِ وَالْفَرَائِضِ مُتَحَقِّقٌ بِعِلْمِ الْحِسَابِ وَالْهَنْدَسَةِ ، مُشْرِفٌ عَلَى جَمِيعِ آرَاءِ الْحُكَمَاءِ ، حَسَنُ النُّقْدِ لِلْمَذَاهِبِ ، نَاقِبُ الذَّهْنِ فِي تَمْيِيزِ الصَّوَابِ ، وَيَجْمَعُ إِلَى ذَلِكَ آدَابَ الْأَخْلَاقِ ، مَعَ حُسْنِ الْمُعَاشَرَةِ ، وَلَيْنِ الْكَتِفِ وَصِدْقِ اللَّهْجَةِ » .

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْبَاقِي بْنُ مُحَمَّدٍ الْحِجَارِيُّ^(٣) « وَكَانَ شَيْخُنَا أَبُو عَلِيٍّ الرُّيُولِيُّ يَقُولُ : وَاللَّهِ مَا أَقُولُ فِيهِ إِلَّا كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

وَكَانَ مِنَ الْعُلُومِ بِحَيْثُ يُقْضَى لَهُ فِي كُلِّ عِلْمٍ بِالْجَمِيعِ »

(١) طبقات الأمم (١١٤، ١١٥) .

(٢) نقله عنه ابن بشكوال في الصُّلَّة (٦٥٣) ، وابن دحية في المطرب (٣٢٣) . . . وغيرهما .

(٣) أبو بكر المذكور هُنا هو أحد تلاميذ أبي الوليد . سبق ذكره في مبحث تلاميذه . وقوله هُنا في الصُّلَّة (٦٥٣) .

وَوَصَفَهُ الْقَاضِي عِيَاضٌ، بِأَنَّهُ^(١) «كَانَ غَايَةً فِي الضَّبْطِ وَالتَّقْيِيدِ وَالِاتِّقَانِ وَالْمَعْرِفَةِ
بِالنَّسَبِ وَالْأَدَبِ، لَهُ تَنْبِيهَاتٌ وَرُدُودٌ عَلَى كِبَارِ أَهْلِ التَّصَانِيفِ التَّارِيخِيَّةِ وَالْأَدَبِيَّةِ
يَقْضِي نَازِرُهَا الْعَجَبَ، تُنْبِئُ عَنْ مُطَالَعَتِهِ وَحِفْظِهِ وَإِتْقَانِهِ، وَنَاهِيكَ مِنْ حُسْنِ
كِتَابِهِ فِي تَهْدِيْبِ الْكُنَى لِمُسْلِمِ الَّذِي سَمَّاهُ بِ«عَكْسِ الرُّتْبَةِ»، وَمِنْ تَنْبِيهَاتِهِ عَلَى
أَبِي نَصْرِ الْكَلَابَازِيِّ، وَ«مُؤْتَلَفِ» الدَّارَقُطْنِيِّ وَ«مَشَاهِدِ ابْنِ هِشَامٍ» وَغَيْرِهَا.

وَمَعَ ثَنَاءِ الْقَاضِي عِيَاضِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى أَبِي الْوَلِيدِ، كَانَ مُنْتَقِدًا لَهُ فِي
جَسَارَتِهِ وَإِقْدَامِهِ عَلَى تَغْيِيرِ الرُّوَايَةِ فِي الْحَدِيثِ، وَأَنَّهُ رُبَّمَا أَصَابَ، وَرُبَّمَا أَخْطَأَ
فَخَطَأَ الصَّوَابَ، وَوَهَمَ وَغَلَطَ، قَالَ فِي «الْإِلْمَاعِ»^(٢): «وَالَّذِي اسْتَمَرَّ عَلَيْهِ عَمَلُ
أَكْثَرِ الْأَشْيَاخِ نَقْلُ الرُّوَايَةِ كَمَا وَصَلَتْ إِلَيْهِمْ وَسَمِعُوهَا، وَلَا يُغَيِّرُونَهَا فِي
كُتُبِهِمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْسُرُ عَلَى الْإِصْلَاحِ، وَكَانَ أَجْرَاهُمْ عَلَى هَذَا مِنْ
الْمُتَأَخِّرِينَ الْقَاضِي أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ أَحْمَدَ الْكِتَابِيُّ الْوَقْشِيُّ، فَإِنَّهُ لِكثْرَةِ
مُطَالَعَتِهِ، وَتَقَنُّنِهِ فِي الْأَدَبِ وَاللُّغَةِ، وَأَخْبَارِ النَّاسِ، وَأَسْمَاءِ الرِّجَالِ وَأَنْسَابِهِمْ،
وَتُقُوبِ فَهْمِهِ، وَحِدَّةِ ذَهْنِهِ جَسَرَ عَلَى الْإِصْلَاحِ كَثِيرًا، وَرُبَّمَا نَبَّهَ عَلَى وَجْهِ
الصَّوَابِ، لِكِنَّةِ رُبَّمَا وَهَمَ وَغَلَطَ فِي أَشْيَاءَ مِنْ ذَلِكَ، وَتَحَكَّمَ فِيهَا بِمَا ظَهَرَ لَهُ،
أَوْ بِمَا رَأَاهُ فِي حَدِيثٍ آخَرَ، وَرُبَّمَا كَانَ الَّذِي أَصْلَحَهُ صَوَابًا، وَرُبَّمَا غَلَطَ فِيهِ
وَأَصْلَحَ الصَّوَابَ بِالْخَطَأِ». وَقَالَ^(٣): «وَكَانَ أَبُو الْوَلِيدِ الْكِتَابِيُّ مِمَّنْ أَتَقَنَّ،
وَرُبَّمَا تَكَلَّفَ فِي الْإِصْلَاحِ وَالتَّقْوِيمِ بَعْضَ مَا نَعِيَ عَلَيْهِ».

(١) معجم البلدان (٥/ ٤٣٨)، نقلا عن القاضي عياض رحمه الله.

(٢) الإلماع (١٨٥، ١٨٦).

(٣) المصدر نفسه (١٩٣).

وَقَرِيبُ مِنْ ذَلِكَ قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ فِي «مَشَارِقِ الْأَنْوَارِ» فِي مُقَدِّمَتِهِ،
وَفِي ثَنَائِهِ الْكِتَابِ، وَدَلَّلَ عَلَى ذَلِكَ^(١).

وَعَنْ الْقَاضِي عِيَّاضُ فِي «فَتْحِ الْمُغِيثِ» لِلْحَافِظِ السَّخَاوِيِّ^(٢)، وَوَصَفَ
الْقَاضِي عِيَّاضُ بِأَنَّهُ تَلْمِيزُ الْوَقْشِيِّ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ.

وَوَصَفَهُ يَاقُوتُ الْحَمَوِيُّ فِي «مُعْجَمِ الْبُلْدَانِ»^(٣) بِأَنَّهُ «الْفَقِيهُ الْجَلِيلُ،
عَالِمُ الزَّمَنِ، إِمَامٌ، عَالِمٌ فِي كُلِّ فَنٍّ، صَاحِبُ الرِّسَالَةِ الْمُرْشِدَةِ» وَقَالَ فِي مُعْجَمِ
الْأَدْبَاءِ^(٤): «كَانَ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِالْعَرَبِيَّةِ وَاللُّغَةِ وَالشُّعْرِ وَالْخَطَّائَةِ، وَالْحَدِيثِ،
وَالْفِقْهِ، وَالْأَحْكَامِ، وَالْكَلَامِ، وَكَانَ أَدِيبًا كَاتِبًا، شَاعِرًا، مُتَوَسِّعًا فِي ضُرُوبِ
الْمَعَارِفِ، مُتَحَقِّقًا بِالْمَنْطِقِ وَالْهَنْدَسَةِ، لَا يَفْضُلُهُ عَالِمٌ بِالْأَنْسَابِ وَالْأَخْبَارِ
وَالسِّيَرِ»، وَوَصَفَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ابْنُ دَحِيَّةَ^(٥) بـ«عَالِمِ الْأَنْدَلُسِ»، وَوَصَفَهُ الْحَافِظُ
الذَّهَبِيُّ^(٦) بـ«الْعَلَّامَةِ الْبَحْرِ، ذُو الْفُنُونِ».

قَالَ الْعَلَّامَةُ الْمَقْرِي^(٧): «كَانَ الْحَافِظُ أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ الْوَقْشِيُّ مِنْ أَعْلَمِ
النَّاسِ بِالْهَنْدَسَةِ وَآرَاءِ الْحُكَمَاءِ وَالتَّحْوِ وَاللُّغَةِ، وَمَعَانِي الْأَشْعَارِ وَالْعُرُوضِ،
وَصِنَاعَةِ الْكِتَابَةِ وَالْفِقْهِ وَالشُّرُوطِ وَالْفَرَائِضِ وَغَيْرِهَا وَهُوَ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

(١) مشارق الأنوار (١/٤، ١٠، ٧٧، ٢٦٤، ٣٦٠، ١٠/٢، ١٩٦، ٢٣٧).

(٢) فتح المغيث (٢٥٦).

(٣) معجم البلدان (٥/٤٣٨).

(٤) معجم الأدباء (٦/٢٧٧٨).

(٥) السراج المنير له (مخطوط).

(٦) سير أعلام النبلاء (١٩/١٣٤).

(٧) نفح الطيب (٣/٣٧٦).

وَكَانَ مِنَ الْعُلُومِ بِحَيْثُ يُقْضَى لَهُ فِي كُلِّ فَنٍّ بِالْجَمِيعِ
 وَوَصَفَهُ الْمُقَرِّبِيُّ أَيْضًا^(١) بِ«الْقَاضِي الْأَدِيبِ، وَالْفَيْلَسُوفِ الْأَرِنْبِ... قَاضِي
 طَلِيطَلَةَ» وَلَمَّا أُوْرِدَ اجْتِمَاعُهُ بِأَبِي مَرْوَانَ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنِ سِرَاجٍ قَالَ^(٢): «وَكَاَنَا
 فَرِيدَنِي عَصْرِهِمَا حِفْظًا وَتَقْدُّمًا» وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَى^(٣): «وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ هَذَا
 الرَّجُلِ الْقَرْدِ قَبْلَ هَذَا».

طَرَائِفُهُ وَمُلَحُّهُ:

كَانَ أَبُو الْوَلِيدِ صَاحِبَ مِلْحٍ وَطَرَفٍ وَدُعَابَةٍ، خَفِيفَ الرُّوحِ، مَرِحًا عَلَى
 جَلَالَةِ قَدْرِهِ وَعِلْمِهِ، وَعُلُوِّ مَنْزِلَتِهِ، وَرُبَّمَا أَزْرَى بِهِ ذَلِكَ عِنْدَ بَعْضِ طَلَبَةِ الْحَدِيثِ،
 فَعَدُّوا ذَلِكَ خُرُوجًا عَنِ الْوَقَارِ وَالسَّمْتِ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَتَحَلَّى بِهِ الْعُلَمَاءُ وَطَلَبَةُ
 الْعِلْمِ؛ لِذَا لَمَّا لَقِيَهِ الْقَاضِي أَبُو عَلِيٍّ بِيَلَنْسِيَةَ اسْتَجَازَهُ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، وَقَالَ: لَمْ
 يُعْجِنِي سَمْتُهُ، قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ: وَلَا أَعْلَمُ أَنَّ الْقَاضِي حَدَّثَ عَنْهُ شَيْءً أَكْثَرَ
 مِنْ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ اسْتَجَازَهُ رِوَايَتَهُ. وَاسْتَجَازَتْهُ الرِّوَايَةُ عَنْهُ دَرَجَةً أَضْعَفَ مِنْ
 السَّمَاعِ بِلَا شَكٍّ لَكِنَّ الْقَاضِيَّ أَبَا عَلِيٍّ رَضِيَ بِهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ
 يَحْضُرُ مَجَالِسَهُ الَّتِي رُبَّمَا خَرَجَ بِهَا عَنِ الْوَقَارِ كَمَا أَسْلَفْنَا.

وَمِنْ نَوَادِرِهِ: مَا رُوِيَ أَنَّهُ اجْتَمَعَ هُوَ وَأَبُو مَرْوَانَ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنِ سِرَاجٍ
 الْقُرْطُوبِيُّ (ت ٤٨٩ هـ) وَكَانَا فَرِيدَنِي عَصْرِهِمَا حِفْظًا وَتَقْدُّمًا، فَتَعَارَفَا وَتَسَاءَلَا،
 ثُمَّ بَادَرَ أَبُو الْوَلِيدِ بِالسُّؤَالِ وَقَالَ: كَيْفَ يَكُونُ قَوْلُ الْقَائِلِ:

(١) المصدر نفسه (٣٠٦/٤).

(٢) المصدر نفسه (١٦٢/٤).

(٣) المصدر نفسه (١٣٨/٤).

وَلَوْ أَنَّ مَا بِي بِالْحَصَا فَعَلَ الْحَصَا وَبِالرَّيْحِ لَمْ يُسْمَعْ لَهُنَّ هَبُوبٌ
وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَكَانَ «فَعَلَ الْحَصَى»؟ فَقَالَ أَبُو مَرْوَانَ: «فَلَقَ الْحَصَا» فَقَالَ:
وَهَمْتُ، إِنَّمَا يَكُونُ: «قَلِقَ الْحَصَا» لِيَكُونَ مُطَابِقًا لِقَوْلِهِ: «لَمْ يُسْمَعْ لَهُنَّ هَبُوبٌ»
يُرِيدُ: أَلَّا مَا بِهِ يُحَرِّكُ مَا شَأْنُهُ السُّكُونُ وَيُسَكِّنُ مَا شَأْنُهُ الْحَرَكَةُ فَقَالَ أَبُو مَرْوَانَ:
مَا يُرِيدُ الشَّاعِرُ بِقَوْلِهِ:

وَرَاكِعَةٍ فِي ظِلِّ غُصْنٍ مَنُوطَةٍ بِلَوْلُؤَةٍ نِيْطَتْ بِمِنْقَارِ طَائِرٍ
وَكَانَ اجْتِمَاعُهُمَا فِي مَسْجِدٍ فَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ إِثْرَ فَرَاغِ ابْنِ السَّرَّاجِ مِنْ إِنْشَادِهِ
لِلنَّبِيِّ فَلَمَّا انْقَضَتِ الصَّلَاةُ قَالَ لَهُ الْوَقَّسِيُّ: أَلْغَزَ الشَّاعِرُ بِاسْمِ أَحْمَدَ فَالِرَّاكِعَةِ
الْحَاءُ، وَالْغُصْنُ: كِنَايَةٌ عَنِ الْأَلْفِ، وَمِنْقَارُ الطَّائِرِ: الدَّالُّ. فَقَالَ لَهُ ابْنُ
السَّرَّاجِ: يَنْبَغِي أَنْ تُعِيدَ الصَّلَاةَ؛ لِشُغْلِ خَاطِرِكَ بِهَذَا اللَّغْزِ، فَقَالَ لَهُ الْوَقَّسِيُّ:
بَيْنَ الْإِقَامَةِ وَتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ فَكَكَّتُهُ^(١).

- وَمِنْ طَرَائِفِهِ مَا رَوَى أَيْضًا: أَنَّهُ حَضَرَ يَوْمًا مَجْلِسَ ابْنِ ذِي الثُّونِ فَقَدَّمَ
نَوْعٌ مِنَ الْحَلْوَى يُعْرَفُ بِـ«آذَانِ الْقَاضِي» فَتَهَاقَتَتْ جَمَاعَةٌ مِنْ خَوَاصِّهِ عَلَيْهَا
يَقْصِدُونَ التَّنْدِيرَ فِيهِ، وَجَعَلُوا يُكْثِرُونَ مِنْ أَكْلِهَا، وَكَانَ فِيهَا قُدَمٌ مِنَ الْفَاكِهَةِ
طَبَقٌ فِيهِ نَوْعٌ يُسَمَّى عُيُونَ الْبَقْرِ، فَقَالَ الْمَأْمُونُ [ابْنُ ذِي الثُّونِ] يَا قَاضِي إِنَّ
هَؤُلَاءِ يَأْكُلُونَ آذَانَكَ، فَقَالَ: وَأَنَا أَيْضًا أَكُلُ عُيُونَهُمْ، وَكَشَفَ عَنِ الطَّبَقِ وَجَعَلَ
يَأْكُلُ، وَكَانَ هَذَا مِنَ الْإِتِّفَاقِ الْغَرِيبِ^(٢).

(١) نفح الطيب (١٦٢/٤).

(٢) المصدر نفسه (١٣٨/٤).

- وَمِنْ طَرَائِفِهِ مَا رُوِيَ أَنَّهُ «اخْتَصَمَ رَجُلَانِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: يَا فَقِيهٌ اشْتَرَيْتُ مِنْ هَذَا اثْنَيْ عَشَرَ تَيْسًا حَاشَاكَ! فَقَالَ لَهُ: قُلْ: أَحَدَ عَشَرَ»^(١).

هَذَا مَا وَقَفْتَ عَلَيْهِ مِمَّا نُقِلَ مِنْ نَوَادِرِهِ وَطَرَائِفِهِ، وَهِيَ أُمُورٌ لَا تُخِلُّ بِالْمَرْوَةِ، وَلَا تَذْهَبُ بِالْوَقَارِ، وَلَا تَفْدَحُ فِي عَدَالَةِ الرَّجُلِ، وَإِنْ كَانَ لِكُلِّ أَهْلِ زَمَنِ عُرْفُهُمُ السَّائِدُ، وَتَقَالِيدُهُمُ الْمَرْعِيَّةُ.

- وَمِنْ طَرَائِفِهِ: قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ^(٢): «سَمِعْتُ شَيْخَنَا سُفْيَانَ بْنَ الْعَاصِي الْأَسَدِيِّ يَحْكِي عَنْ شَيْخِهِ الْقَاضِي أَبِي الْوَلِيدِ الْكِنَانِيِّ - فِيمَا يَغْلُبُ عَلَى ظَنِّي -: أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَعَارَ كِتَابًا لِأَحَدٍ إِنَّمَا يَتْرُكُهُ عِنْدَهُ بَعْدَ وَرْقَاتِهِ أَيْكَمَا تَمَّ لَا يُسَامِحُهُ بَعْدُ وَيَقُولُ: هَذِهِ الْغَايَةُ إِنْ كُنْتُ أَخَذْتَهُ لِلدَّرْسِ وَالْقِرَاءَةِ فَلَنْ يَغْلِبَ أَحَدًا حِفْظَ وَرْقَةٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ، وَإِنْ أَرَدْتَهُ لِلنَّسْخِ فَكَذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا وَلَا هَذَا فَأَنَا أَحْوَجُ بِكِتَابِي، وَأَوْلَى بِرَفْعِهِ مِنْكَ».

أَتَهَامُهُ بِالْإِعْتِرَالِ:

قَالَ ابْنُ بَشْكُوَال^(٣): «وَقَدْ نُسِبَتْ إِلَيْهِ أَشْيَاءُ اللَّهُ أَعْلَمُ بِحَقِيقَتِهَا، وَسَائِلُهُ عَنْهَا، وَمُجَازِيهِ بِهَا». كَذَا قَالَ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا. وَيُظْهَرُ أَنَّهُ يَقْصِدُ مَا نُسِبَ إِلَيْهِ مِنَ الْإِعْتِرَالِ الَّذِي صَرَّحَ بِهِ الْقَاضِي عِيَاضٌ حَيْثُ قَالَ: «وَلَكِنَّهُ أَتَاهُمْ بِرَأْيِ الْمُعْتَزَلَةِ وَظَهَرَ لَهُ تَأْلِيْفُ فِي الْقَدْرِ وَالْقُرْآنِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَقَاوِيلِهِمْ، وَرَهَا فِيهِ النَّاسُ وَتَرَكَ الْحَدِيثَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْ كِبَارِ مَشَايِخِ الْأَنْدَلُسِ».

(١) الرُّوضُ الْمَعْطَارُ (٦١١).

(٢) الْإِلْمَاعُ لِلْقَاضِي عِيَاضٍ (٢٢٤).

(٣) الصُّلَّةُ (٦٥٤).

وَذَكَرَ الْقَاضِي عِيَاضٌ أَيْضًا أَنَّ تَلْمِيزَهُ الْفَقِيهَ أَبَا بَكْرٍ سُفْيَانُ بْنُ الْعَاصِ كَانَ يَنْفِي عَنْهُ الرَّأْيَ الَّذِي زُنِيَ بِهِ، وَالْكِتَابُ الَّذِي نُسِبَ إِلَيْهِ، ثُمَّ عَادَ الْقَاضِي عِيَاضٌ لِتَأْكِيدِ ذَلِكَ الْخَبَرَ فَقَالَ: «وَقَدْ ظَهَرَ الْكِتَابُ وَأَخْبَرَ الثَّقَةُ أَنَّهُ رَأَاهُ، وَعَلَيْهِ سَمَاعُ ثِقَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ وَخُطُّهُ عَلَيْهِ»^(١).

وَهَذَا الْخَبَرُ يُؤَكِّدُهُ ثِقَةٌ هُوَ الْقَاضِي عِيَاضٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا تَرَى، وَيَنْفِيهِ ثِقَةٌ هُوَ أَبُو بَكْرٍ سُفْيَانُ، وَهُوَ مِنْ أَهَمِّ تَلَامِيذِ أَبِي الْوَلِيدِ الْمُلاَزِمِينَ لَهُ، وَيُشَكِّكُ فِي رَأْيِ الْقَاضِي أَنَّهُ لَمْ يُصَرِّحْ بِاسْمِ الثَّقَةِ الَّذِي رَأَاهُ، وَلَا اسْمِ الثَّقَةِ مِنْ أَصْحَابِهِ الَّذِي سَمِعَهُ، وَلَا اسْمِ ذَلِكَ الْكِتَابِ وَعُنْوَانُهُ؟! لِدَا نَبَقِي عَلَى حَدَرٍ مِنْ قَبُولِ ذَلِكَ الْخَبَرَ، وَعِنْدَنَا مِنَ الدَّلِيلِ مِنْ ثِقَافَةِ أَبِي الْوَلِيدِ فِي عُلُومِ الْأَوَائِلِ مِنْ فَلَاسَفَةٍ وَمَنْطِقٍ، وَعِلْمِ الْكَلَامِ... مَا يُرْجِّحُ مِثْلَ هَذَا التَّوَجُّهِ عِنْدَ أَبِي الْوَلِيدِ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ وَرَحِمَهُ -، وَهَذَا التَّوَجُّهُ يَنْدُرُ وَجُودُهُ عِنْدَ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْأَنْدَلُسِ، وَهُوَ مُسْتَعْرَبٌ جِدًّا، وَخَاصَّةً الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْهُمْ، وَهُوَ مَحَلُّ انْتِقَادٍ شَدِيدٍ، وَلَا تَكَادُ تَظْهَرُ مُؤَلَّفَاتُ الْمُعْتَرِلَةِ فِي بِلَادِهِمْ إِلَّا نَادِرًا، وَأَكْثَرُ مَنْ هَذَا غَرَابَةٍ أَنْ يَظْهَرُ مِثْلَ هَذَا عِنْدَ أَنْدَلُسِيِّ لَمْ يَرْحَلْ إِلَى الْمَشْرِقِ كَأَبِي الْوَلِيدِ.

وَحُلَاصَةُ الْقَوْلِ: أَنَّنَا نَتَوَقَّفُ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ فَلَا نَتَّهِمُهُ بِالْاِعْتِزَالِ، وَلَا نَنْفِيهِ عَنْهُ. وَلَمْ نَجِدْ فِي كِتَابِهِ «التَّعْلِيلِ عَلَى الْمُوَطَّأ» مَا يُؤَكِّدُ نَزْعَهُ الْاِعْتِزَالِيَّةَ، وَمَا ذَهَبَتْ إِلَيْهِ مِنَ التَّوَقُّفِ فِي حَالِهِ أَرْجَحُ أَنَّهُ رَأَى شَيْخَ الْمُؤَرِّخِينَ الْحَافِظَ الدَّهَبِيَّ، فَقَدْ ذَكَرَ الْخَبَرَ وَلَمْ يُعَلِّقْ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ، فَكَانَ الْحَافِظُ لَمْ يُبَيِّنْهُ وَلَمْ يَنْفِيهِ.

(١) معجم البلدان (٥/٤٣٨).

الفصل الثاني

(دراسة الكتاب)

أولاً : (موضوع الكتاب) :

تَعْلِيْقَاتٌ مُتَّفَرِّقَةٌ عَلَى «المَوْطَأ» للإمام مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَغْلَبُهَا تَفْسِيرٌ لُغَوِيٌّ، أَوْ تَوْجِيهٌ نَحْوِيٌّ، وَلَا أَظُنُّ أَنَّنا بِحَاجَةٍ إِلَى التَّعْرِيفِ بِكِتَابِ «المَوْطَأ» وَلَا بِصَاحِبِهِ إِمَامِ دَارِ الْهِجْرَةِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ الْأَصْبَحِيِّ الْمَدَنِيِّ (ت ١٧٩هـ)، فَالكِتَابُ مِنْ أَهَمِّ وَأَشْهَرِ وَأَعْظَمِ الْكُتُبِ الْمُؤَلَّفَةِ فِي الْإِسْلَامِ، وَلِلْقَاءِ نَظَرَةٍ سَرِيعَةٍ عَلَى الْحَرَكَةِ الْعِلْمِيَّةِ الْكُبْرَى الَّتِي أَثَارَهَا الْعُلَمَاءُ حَوْلَ هَذَا الْكِتَابِ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ عَكَفَ الْعُلَمَاءُ عَلَى دِرَاسَتِهِ وَتَدْرِيسِهِ وَرَوَاتِهِ وَتَضَحِيحِهِ، وَاسْتِخْرَاجِ كُنُوزِهِ، وَشَرَحَ عَدَدٌ كَبِيرٌ جَدًّا مِنَ الْعُلَمَاءِ أَلْفَاظَهُ وَمَعَانِيَهُ، وَاسْتَخْرَجُوا رِجَالَهُ، وَتَحَدَّثُوا عَنْ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنْ فَوَائِدٍ فِقْهِيَّةٍ، قَامَتْ هَذِهِ الْحَرَكَةُ الْعِلْمِيَّةُ الْكُبْرَى عَلَى مَرِّ الْعُصُورِ، وَأَوَّلَى الْعُلَمَاءِ هَذَا الْكِتَابَ الْعِنَايَةَ التَّامَّةَ؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ مُهِمٌّ، مِنْ أَقْدَمِ وَأَوْثَقِ مَصَادِرِ السُّنَّةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَزَادَهُ شُهْرَةً وَأَهَمِّيَّةً مَا كَتَبَهُ الْعُلَمَاءُ عَلَيْهِ مِنْ شُرُوحٍ بَعْضُهَا فِي غَايَةِ النَّفَاسَةِ وَالْإِفَادَةِ، كـ «التَّمْهِيد» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، وَ«الاسْتِذْكَار» لَهُ، وَ«الْمُنْتَقَى» لِأَبِي الْوَلِيدِ الْبَاجِي . . . وَغَيْرِهَا، الَّتِي أَصْبَحَتْ أَصُولًا يُرْجَعُ إِلَيْهَا عِنْدَ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِمْ، بَلْ هِيَ شَوَاهِدٌ وَاضِحَةٌ عَلَى تَقَدُّمِ الْفِكْرِ الْعَرَبِيِّ الْإِسْلَامِيِّ. وَحَدِيثِي عَنْ «المَوْطَأ» لِلْسَّادَةِ الْأَفَاضِلِ الْقُرَّاءِ سَيَكُونُ كَجَالِبِ الثَّمَرِ إِلَى هَجْرٍ. وَمَا قُلْتُ عَنْ الْكِتَابِ أَقُولُهُ عَنْ

المؤلف، فهو أشهر من أن أعرف به، أو أذكر مآثره وخصاله الحميدة، ومناقبه وفضائله ألقت فيها المصنقات.

والذي نحن بحاجة إليه معرفة سند رواية المؤلف إلى «الموطأ»، وقد حاولت أن أجد له طريقاً مسنداً يصله به، فلم أغتر على شيء من ذلك - مع حرصي الشديد ومواصلة البحث. وقد صرح المؤلف بأن له رواية، لكنه لم يذكر أي رواية هي؟! هل هي رواية يحيى أو غيره، وإن كان الغالب على الظن أنها رواية يحيى؛ لأنها هي أشهر الروايات، وأكثرها انتشاراً من غيرها من الروايات في بلاد الأندلس خاصة، وحواضر العالم الإسلامي عامة، بين العلماء وطلبة العلم. ويضاف إلى ذلك أن المؤلف كثير النقل عن رواية يحيى ومقارنتها بالروايات الأخرى، وهو قليل النقد لها والاعتراض عليها، وفي ترجمة تلميذه محمد بن أحمد بن عبد الله بن حصن الأنصاري، ذكر المترجمون أنه أخذ عنه «الموطأ» هكذا دون ذكر للرواية والسند. وفي كتابنا هذا «التعليق على الموطأ» يرد فيه مثل قوله (٦/١): «بالفتح روينا»، وقوله (٢٦/١): «روينا في الموطأ...» وقوله (٣٢/١): «وهكذا روينا في الموطأ» وغيره... وقوله (٤٢/١): «فإنما روينا بتشديد الدال...» ومثل ذلك في الكتاب كثير، يُراجع مثلاً: (٤٨/١)، (١٠٣)، (١١٦)، (١٢٤)، (١٣١)، (٢٠٤)، (٢١١)، (٣٤٧)، (١٠٨/٢)، (١٢١)، (١٦٣)... وغيرها.

وقد نص المؤلف على رواية يحيى في الصفحات التالية (١/١٦)، (٢٢١)، (٢٢٢)، (٢٤٩)، (٢٦٤)، (٣٣٤)، (٣٤٢)، (٣٧٥)، (٣٩٩)، (٤٠٢)، (٧/٢)، (١٨)، (٤١)،

١٦١، ٢٧٧، ٣١٢، ٣٢٤، ٣٥١، ٣٧٦، ٣٨٨، ٤٠٤... وغيرها) مؤيداً لروايته غالباً، مُنتقداً لها أحياناً كقوله (٣٤٢/١): «وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى: «كَادَ أَنْ يُخْرِجَهُ» وَهُوَ خَطَأٌ وَصَوَابُهُ: «كَادَ يُخْرِجُهُ»؛ لِأَنَّ «أَنْ» لَا تَدْخُلُ فِي خَبَرٍ «كَادَ» إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ» وقوله (٣٩٩/١): «رَوَى يَحْيَى: أبا البَدَّاحِ عاصِمَ بنَ عَدِيٍّ، وَرَوَى غَيْرُهُ: أبا البَدَّاحِ بنَ عاصِمٍ... وهو الصَّحِيحُ»... وغيرها.

ورُبَّمَا انتَقَدَ رِوَايَةُ يَحْيَى وَأَصْلَحَهَا ثُمَّ أَجَدُّهَا فِي رِوَايَةِ يَحْيَى الْمَطْبُوعَةِ مُصْلَحَةً كَمَا أَشَارَ، وَهَذَا يَعُودُ إِلَى أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ بَعْضُ مُصَحِّحِي نُسْخِ رِوَايَةِ يَحْيَى أَذْرَكَ الْخَطَأَ فَأَصْلَحَهُ. وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ بَعْضُ هَذِهِ الْأَخْطَاءِ - عَلَى الْأَقْلَى - فِي نُسْخَةِ الْمُؤَلِّفِ مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى.

وهناك رواية عُبيد الله عن أبيه يحيى نقلَ عنها المؤلفُ في الصَّفَحَاتِ الثَّالِيَةِ: (٣/١، ٤، ١٧٦، ٢٦٦٢، ٣٠١، ٣٣٨، ٣٧٣، ٣٧٤، ٦٩/٢، ٧٨، ١٨٩، ٢٠٨). (رواية معاوية عنه) (٢٢٣/١، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٥٦، ٢٨٣...) وغيرها. والمؤلفُ كثيرُ التَّخْطِئَةِ لَهُ، وَالرَّدُّ عَلَيْهِ، وَالانْتِقَادُ لاختياره، قَالَ (١٧٦/١): «وَرِوَايَةُ عُبيدِ اللَّهِ: بِشَنْ مُعَلَّقَةٍ، وَرَوَاهُ غَيْرُهُ مُعَلَّقٍ وَهُوَ الصَّوَابُ» وَقَالَ (٢٦٢/١) فِي قَوْلِهِ: «الْمَرْأَةُ تَمُوتُ بِجُمُعٍ»: «بِضْمِ الْجِيمِ وَكَسْرِهَا مَعًا. وَرَوَاهُ عُبيدُ اللَّهِ بِالْفَتْحِ وَهُوَ خَطَأٌ». وَقَالَ (٢٨٣/٢) فِي قَوْلِهِ: «وَأَمَّا أَنْ يُؤْذَنُوا بِحَرْبٍ»: «رَوَاهُ عُبيدُ اللَّهِ بِكَسْرِ الدَّالِ، وَالْوَجْهُ فَتَحُّهَا»... وغير ذلك. وَرُبَّمَا جَمَعَ مَعَهُ ابْنُ وَضَّاحٍ، وَهُوَ كَثِيرُ الْانْتِقَادِ لِرِوَايَةِ ابْنِ وَضَّاحٍ أَيْضًا، جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي (٢/٦٩، ٧٨، ٣٧٤) وغيرها.

وَرُبَّمَا دَفَعَ عَنْ رِوَايَةِ عُبَيْدِ اللَّهِ وَهُوَ قَلِيلٌ، وَمِنْهُ مَا جَاءَ فِي (٢/٢٢٧) فِي قَوْلِهِ: «فِي عَمَلِ الرَّقِيقِ»: «كَذًا رِوَايَةُ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَتَوَهُّمَ قَوْمٌ أَنَّ ذَلِكَ غَلَطٌ، وَلَيْسَ عِنْدِي بِغَلَطٍ، وَمَجَازُهُ عَلَى وَجْهَيْنِ...».

- وَرَجَعَ إِلَى رِوَايَةِ (ابْنِ بُكَيْرٍ) كَمَا جَاءَ فِي (١/٣، ٤، ١١، ١٦، ٣٤، ٢٨٥، ٣٤١، ٢/١٣٦، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٩٢، ٣٥١، ٣٧٦).

- كَمَا رَجَعَ إِلَى رِوَايَةِ (الْقَعْنَبِيِّ) كَمَا جَاءَ فِي (١/١٨٧، ٢٥٦، ٢٦٤، ٢/٢١٣)

- وَرِوَايَةِ (ابْنِ الْقَاسِمِ) كَمَا جَاءَ فِي (١/١٨٧، ٢/٩٥، ٢٩٢، ٣٢٨، ٣٥٨، ٣٨٨).

- وَرِوَايَةِ (ابْنِ وَهْبٍ) كَمَا فِي (٢/١١٩، ١٣٦، ٢٩٢، ٣٩١).

- وَرِوَايَةِ (عَلِيِّ بْنِ زِيَادٍ) كَمَا فِي (١/٢٦٢). وَنَقَلَ عَنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ مِنْهُمْ أَشْهَبُ: (٢/٩٥، ١٠٩، ٣٩١)، وَابْنُ مُطَرِّفٍ (٢/٢٩٢، ٣٥١). وَالدَّرَاوَزْدِيُّ (٢/٦)، وَابْنُ نَافِعٍ (٢/١٠٩، ١٩٥، ٣١٥)، وَابْنُ كِنَانَةَ (٢/٣٨٢) أَوْ بَعْضُ الرِّوَايَاتِ (هَلْ كَذًا؟) وَلَمْ يَذْكُرْ رِوَايَةَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، وَلَا رِوَايَةَ أَبِي مُصْعَبٍ، وَلَا رِوَايَةَ الْحَدَّثَانِيِّ. وَرُبَّمَا ذَكَرَ خِلَافًا فِي الرِّوَايَةِ وَعَزَاهُ إِلَى (بَعْضِ نُسَخِ الْمُوطَأِ) دُونَ نِسْبَةِ لِلرِّوَايَةِ كَمَا جَاءَ فِي (١/١٣١، ١٤٣، ٣٠١، ٣٠٨، ٣١٣، ٣١٥، ٣٢٨، ٣٤٥، ٣٤٧، ٣٥٣، ٣٥٧، ٣٧٢، ٢/١٠، ٧٧، ٨٤، ٩٤، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٥٧، ٢٦٥، ٣٤٣).

وَرُبَّمَا قَارَنَ مَا جَاءَ فِي «الْمُوطَأِ» بِطُرُقٍ لِلْحَدِيثِ فِي غَيْرِ الْمُوطَأِ كَمَا جَاءَ فِي (١/١٢٣، ٣٠١، ٣٤٩، ٢/٤٧، ٣٠٥، ٣١١).

ثانيًا : (عنوانه) :

لا يُوجدُ في النُّسخة التي وصلتنا من الكتاب عنوانًا ؛ وذلك لفقدِ ورقةٍ أو ورقتين - تقريبًا - من أوله ذَهَبَ بذهابهما عنوان الكتاب ، ومقدمته - إن كانت ثَمَّتْ مُقَدِّمَةٌ - وأوائل التَّعليقات على كتاب (وُقُوتِ الصَّلَاة) لكن جاء في آخر النُّسخة ما يُفيدُ باسمِ الكتابِ وعنوانه ، حيثُ قالَ النَّاسِخُ هُنَالِكَ : كَمُلَ التَّعليقُ على مُوطَّأ الإمام مالِك بن أنسٍ - رضي الله عنه - في تَفْسِيرِ لُغَاتِهِ وَغَوَامِضِ إِعْرَابِهِ وَمَعَانِيهِ ، نُقِلَ هَذَا كُلُّهُ مِنْ مُبَيَّضَةِ الْمُؤَلَّفِ رَحِمَهُ اللهُ

ونَقَلَ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحَقِّ الْيَقْرِي^(١) في كتابه «الاقتضاب في غَرِيبِ الْمُوطَّأ وإِعْرَابِهِ . . . » عن كتابِ أَبِي الْوَلِيدِ نُصُوصًا كَثِيرَةً ، وَأَفَادَ مِنْهُ إِفَادَاتٍ مُخْتَلَفَةً ، وَجَاءَ فِي بَعْضِ نُصُوصِهِ : «وَرَأَيْتُ فِي «تَنْبِيهَاتِ الْوَقَّاشِيِّ» فَسْمَاءَ «تَنْبِيهَاتِ» ، وَهَذِهِ التَّسْمِيَةُ لَهَا حِطٌّ مِنَ الصَّحَّةِ فَهِيَ تَتَنَاسَبُ مَعَ تَأْلِيفِ لَهُ أُخْرَى تَحْمِلُ هَذَا الْاسْمَ مِنْهَا : «تَنْبِيهَاتٌ عَلَى مَشَاهِدِ ابْنِ هِشَامٍ» وَ«تَنْبِيهَاتٌ عَلَى تَارِيخِ خَلِيفَةِ بْنِ خِيَّاطٍ» وَ«تَنْبِيهَاتٌ عَلَى مُؤَلَّفِ الدَّارَقُطْنِيِّ» . . . لَكِنْ وَجَدْنَا تَعْلِيلَاتَهُ عَلَى «الْكَامِلِ» لِلْمُبَرِّدِ تُخَالِفُ ذَلِكَ فَتُعْرَفُ بِ«الطَّرَرِ» وَلَا فَرْقَ عِنْدِي بَيْنَ «التَّنبِيهَاتِ» وَ«الطَّرَرِ» وَ«التَّعليقِ» وَ«الْحَوَاشِي» أَيْضًا ، وَلَمَّا كَانَ هَذَا الْاِخْتِلَافُ فِي اللَّفْظِ قَائِمًا وَمَعْنَاهُ وَاحِدٌ ؛ لَذَا كَانَ مَا دُوِّنَ عَلَى النُّسخَةِ أُولَى بِالِاخْتِيَارِ ، وَإِنْ

(١) وَضَبَطْنَاهُ هُنَا ، وَفِي «تَفْسِيرِ غَرِيبِ الْمُوطَّأ» هَكَذَا : (الْيَقْرِي) وَضَبَطَهُ الْحَافِظُ السَّمْعَانِيُّ فِي الْأَنْسَابِ (٤١٩ / ١٢) : (الْيَقْرِي) قَالَ : «بِفَتْحِ الْيَاءِ الْمُنْقُوطَةِ بِائْتَيْنِ مِنْ تَحْتِهَا ، وَضَمِّ الْفَاءِ ، وَفَتْحِ الرَّاءِ ، وَفِي آخِرِهَا التَّوْنُ» فَالتَّصَحُّحُ فِي كُلِّ الْمَوَاضِعِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي الْكُتَابَيْنِ فَارْجُو أَنْ يَكُونَ هُوَ الصَّوَابُ .

كنت لا أجزم أن هذا العنوان هو ما اختاره المؤلفُ عنوانًا، لكتابِهِ، وإنَّما اخترته؛ لِتَعَدُّرِ مَعْرِفَةِ تَسْمِيَةِ الْمُؤَلِّفِ لَهُ، فكانَ في الأمرِ مَجَالٌ لِلاجْتِهَادِ.

ثالثًا: (نسبته إلى المؤلف):

صَرَّحَ نَاسِخُ الْأَصْلِ بِأَنَّهُ نَسَخَهُ مِنْ خَطِّ يَدِ الْمُؤَلِّفِ فَقَالَ فِي آخِرِ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مَا يَلِي: «تَمَّ النَّصْفُ الْأَوَّلُ مِنْ تَعْلِيْقِ الشَّيْخِ الْفَقِيهِ الْإِمَامِ الْقُدْوَةِ الْمُتَعَنِّينِ أَبِي الْوَلِيدِ هِشَامِ الْوَقَّاشِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ وَعَفَا عَنْهُ - وَهُوَ مُنْتَسَخٌ مِنْ مُبَيَّصَةٍ بِخَطِّ يَدِهِ، وَقُوبِلَ بِهَا، فَصَحَّ بِعَوْنِ اللَّهِ فِي حَادِي وَعِشْرِينَ ذِي الْقَعْدَةِ مِنْ عَامِ أَرْبَعَةِ عَشَرَ وَسَبْعِمِائَةِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ...». وَفِي هَذَا دِلَالَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَى نِسْبَةِ الْكِتَابِ إِلَى مُؤَلِّفِهِ. وَفِي رُؤُوسِ بَعْضِ الْفَقَرَاتِ صَرَّحَ الْمُؤَلِّفُ بِاسْمِهِ عِنْدَ تَقْرِيرِهِ لِمَسْأَلَةٍ مَا، أَوْ إِبْدَاءِ رَأْيِهِ، أَوْ رَدِّهِ عَلَى رَأْيِ عَالِمٍ، يَقُولُ: قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ الْوَقَّاشِيُّ، أَوْ قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ، أَوْ قَالَ (ش) وَهِيَ رَمْزُ (الْوَقَّاشِيِّ).

فَفِي (٥١/١) قَالَ نَاقِلُ النُّسخَةِ: «ذَكَرَ أَبُو الْوَلِيدِ الْوَقَّاشِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الْبَاءَ عِنْدَهُ لِلتَّبْعِيضِ، فَقَالَ: هَذَا خَطَأٌ، إِنَّمَا الْبَاءُ لِلإِلصَاقِ وَمَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ غَيْرُ مَعْرُوفٍ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ... وَمِثْلُهُ (٣٠٢/١) وَفِي (٢٦٤/١): «ذَكَرَ جَمِيعُ الرُّوَاةِ إِلَّا الْقَعْنَبِيُّ فَإِنَّهُ قَالَ فِيهِ: «مَا مِنْ أَحَدٍ تُصِيبُهُ...» وَسَاقَ الْحَدِيثَ. قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ: «وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ...».

وَفِي (٣٠٧/١): «اِخْتَلَفَ أَهْلُ اللُّغَةِ فِي حَدِّ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ فَقَالَ النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ... ثُمَّ قَالَ: «قَالَ (ش) وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ النَّظَرُ أَنَّ الْيَوْمَ وَالنَّهَارَ حَدُّهُمَا جَمِيعًا طُلُوعُ الْفَجْرِ إِلَى مَغِيبِ الشَّمْسِ...». وَيُرَاجَعُ (٢/٨٨، ١٢٧، ١٥١،

١٧٣، ٢٣٢، ٢٤٥، ٢٩٢، ٣٤٦، ٣٦٥، ٣٩١).

- وهُنَاكَ مختَصِرٌ للكتاب باسم «مُشكلات الموطأ» منسوبٌ إلى أبي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّيِّدِ الْبَطْلِيِّ سَيِّ (ت ٥٢١هـ)، وَإِنَّمَا هُوَ اخْتِصَارٌ لِكِتَابِنَا هَذَا تَمَامًا لَإِزِيدٍ عَلَيْهِ شَيْئًا، وَحَذَفَ المختصر كثيرًا من عبارات الكتاب ومسائله وشواهد وأقوال العلماء واختلافهم، وَأَبْقَى عَلَى نُبْذٍ مِنْهُ، وَقَدْ أَفَدْتُ مِنْ هَذَا المختصر تكملة النقص الذي في أول النسخة، كما أفدت منه في بعض التَّصْحِيحَاتِ، وَرَمَزْتُ لَهُ بِالْحَرْفِ (س).

ثُمَّ وَقَفْتُ عَلَى الْكِتَابِ مَطْبُوعًا فِي دَارِ ابْنِ حَزْمٍ (١٤٢٠هـ) ببيروت، دراسة وتحقيق طه بن علي بوسريح الثونيسي الذي بذل فيه جهدًا مشكورًا - جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا - إِلَّا أَنَّ الْمُحَقِّقَ الْمَذْكُورَ: لَمْ يُوقِّقْ فِي تَوْثِيقِ نِسْبَتِهِ إِلَى ابْنِ السَّيِّدِ.

- وَمِمَّا وَثَّقَهُ بِهِ: «مَا جَاءَ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ مِنْ مَخْطُوطَةِ الْأَحْمَدِيَةِ مِنْ نِسْبَةِ الْكِتَابِ إِلَيْهِ» وَهَذَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ تَوْثِيقًا؛ لِأَنَّ مَا كُتِبَ عَلَى الشُّعْخَةِ هُوَ الَّذِي بِحَاجَةٍ إِلَى التَّوْثِيقِ فَلَا يَكُونُ هُوَ نَفْسُهُ تَوْثِيقًا؟!

- وَمِمَّا وَثَّقَهُ بِهِ قَوْلُهُ: «ذَكَرَ أَغْلَبُ الْمُتَرْجِمِينَ - كَمَا سَيَأْتِي - أَنَّ لَهُ شَرْحًا عَلَى «الْمُوطَأِ» وَهُوَ مَا يُقَوِّي إِثْبَاتَ هَذَا الْكِتَابِ لِابْنِ السَّيِّدِ». وَهَذَا الدَّلِيلُ لَوْ دَقَّقَ النَّظَرَ فِيهِ يَنْفِي أَنْ يَكُونَ هَذَا الْكِتَابُ لِابْنِ السَّيِّدِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْمُتَرْجِمِينَ ذَكَرُوا أَنَّهُ «كِتَابًا كَبِيرًا فِي شَرْحِ الْمُوطَأِ سَمَّاهُ «الْمُقْتَبَسُ» كَثِيرُ الْفَائِدَةِ...» وَهَذَا الْكِتَابُ لَيْسَ كَبِيرًا، وَلَا كَثِيرُ الْفَائِدَةِ، وَلَا هُوَ شَرْحٌ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ مَعْنَى الشَّرْحِ، بَلْ هُوَ (مُشْكَلَاتٌ)، وَلَيْسَ اسْمُهُ (الْمُقْتَبَسُ)؟! وَنَحْنُ لَا نَشْكُ أَنَّ لَابْنَ

السَّيِّدِ كِتَابًا فِي غَرِيبِ الْمَوْطَأِ أَوْ شَرْحِهِ ذَكَرَهُ مَتْرَجُمُوهُ، لَكِنْ هَلْ هُوَ هَذَا؟
وَهَلْ مَا ذَكَرَهُ الْمُتَرْجِمُونَ دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا بَيْنَ يَدَيْهِ هُوَ الْمَقْصُودُ؟ .

- أَمَّا نَقْلُ الشَّيْخِ الطَّاهِرِ ابْنِ عَاشُورٍ عَنْهُ فَلَا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ تَوْثِيقًا؛ لِأَنَّ
الشَّيْخَ الْعَلَامَةَ الْكَبِيرَ مُحَمَّدَ الطَّاهِرِ بْنِ عَاشُورٍ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنَّمَا رَجَعَ إِلَى النُّسخَةِ
نَفْسِهَا، وَالنُّسخَةُ نَفْسُهَا هِيَ الَّتِي بِحَاجَةٍ إِلَى تَوْثِيقٍ كَمَا قُلْنَا .

- وَأَمَّا شَيْخُنَا وَشَيْخُ الْمُحَقِّقِ الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ الشَّاذِلِيِّ التِّيفَرِيِّ الَّذِي
أَكَّدَ أَنَّهُ مِنْ وَضْعِ ابْنِ السَّيِّدِ لَكِنَّهُ رَجَّحَ أَنْ يَكُونَ تَلْخِيصًا أَوْ اخْتِصَارًا لَشَرْحِهِ
عَلَى الْمَوْطَأِ مِنْ قَبْلِ أَحَدِ الْمُتَأَخِّرِينَ قَالَ الْمُحَقِّقُ: «وَهُوَ رَأْيٌ وَجِيهٌ إِلَى
حَدِّ...» وَلَمْ يُوَافِقْ شَيْخَهُ، وَقَوْلُ شَيْخِهِ وَشَيْخُنَا أَيْضًا الشَّاذِلِيُّ التِّيفَرِيُّ أَقْرَبُ
لِلصُّوَابِ، وَإِنْ كُنْتُ أَرْعُمُ أَنَّهُ اخْتِصَارٌ لِكِتَابِنَا هَذَا لَا لِكِتَابِ ابْنِ السَّيِّدِ .

- أَمَّا مَا ذَكَرَهُ الْمُحَقِّقُ الْفَاضِلُ مِنْ نَقْلِ عَبْدِ الْحَقِّ بْنِ سُلَيْمَانَ الْيَقْرَنِيِّ
التِّلْمِسَانِيِّ [صَوَابَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحَقِّ] فِي «الْاِقْتِصَابِ» وَهُوَ شَرْحٌ لِلْمَوْطَأِ
مَخْطُوطٌ، فَإِنَّ الْمُحَقِّقَ الْفَاضِلَ لَوْ رَجَعَ إِلَى النُّصُوصِ الَّتِي نَقَلَهَا الْيَقْرَنِيُّ فِي
«الْاِقْتِصَابِ» لَعَلِمَ أَنَّهَا لَمْ تُنْقَلْ مِنْ كِتَابِهِ فَلَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ تَوْثِيقًا لَهُ، فَهِيَ
نُصُوصٌ طَوِيلَةٌ مُفَصَّلَةٌ، فِيهَا مِنْ ذِكْرِ الشَّوَاهِدِ الشَّعْرِيَّةِ وَأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ، وَذِكْرُ
خِلَافَاتِهِمْ، وَاخْتِلَافِ عِبَارَاتِ الْمَوْطَأِ حَسَبَ رِوَايَاتِهِ الْمُخْتَلَفَةِ، كُلُّ هَذِهِ
النُّصُوصُ يُنْقَلُهَا الْيَقْرَنِيُّ عَنْ ابْنِ السَّيِّدِ، لَيْسَ فِي كِتَابِهِ مِنْهَا إِلَّا الْقَلِيلُ، وَالْقَلِيلُ
جِدًّا، فَكَيْفَ يَكُونُ مَصْدَرُ تَوْثِيقٍ؟ .

- وَذَكَرَ الْمُحَقِّقُ نُسْخَهُ الْمُعْتَمَدَةَ، فَذَكَرَ نُسْخَتَانِ وَصَفَهَا فِي مُقَدِّمَةِ،

وللكتاب نسخٌ كثيرةٌ - فيما يظهر - في تونس، وقد وقفتُ على عدةٍ قطعٍ من نسخٍ وصلّني بعضها^(١) ترجعُ إلى أصولٍ مختلفةٍ أغلبُها في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين ممّا يرجّحُ أنّ المختصرَ متأخّرٌ عن ابن السّيد، وأنّ طلبة العلم كانوا كلّفين به، وبعضُ نسخه بخطٍّ مشرقِيٍّ، وبعضُها بخطٍّ مغربيٍّ مما يدلُّ على أنّ له شهرةً أيضًا في مصرَ والحجازِ على الأقلّ.

- ويظهر أنّ شرح ابن السّيد للموطأ المعروف بـ«المفتّيس» منقولٌ - في أغلبه - من كتاب أبي الوليد، هذا إذا صحّت النُّقول التي نقلها اليفرنيّ عنه في «الاقتضاب» فهو ينقلُ نصوصًا يعزّوها إلى ابن السّيد، وهي حرفيًا في كتابنا هذا، فهل أغار ابنُ السّيد على كتاب أبي الوليد؟^(٢) فإذا صحّ ذلك صحّ أنّ يكون هذا اختصارًا لكتاب ابن السّيد لكنني أظنُّ أنّ اليفرنيّ وقفَ على كتاب أبي الوليد هذا ونسبه إلى ابن السّيد. ثمّ يردُّ السؤالُ: هل المختصر ابن السّيد أو غيره؟! سؤالٌ لا إجابة له عندي الآن.

ووقعَ المحقّقُ الفاضلُ في أخطاءٍ وتخرّفاتٍ كثيرةٍ جدًّا مع صغرِ حجمِ الكتابِ، وقلةِ مادّتهِ العلميّةِ، وأنا أذكّرُ ما وقعَ إليّ منها، مع أنّي لم أتبعِ

(١) زوّدني بها الأخ الفاضل الدكتور محمد أبو الأجنان حفظه الله تعالى.

(٢) صنّف الشّيخُ محمّد بنُ عبد الرحمن بن أحمد بن خَلَصَة البَلَنْسِيّ (ت ٥٢١هـ) رسالة ردّ فيها على ابن السّيد البطليوسي، وذكر فيها أنه أغار على شرح أدب الكاتب لأحمد بن محمد بن بلال (ت ٤٦٠هـ) وادّعاها لنفسه وسمّاها «الاقتضاب» كذا قال ابنُ الأَبار في التكملة (٢٠/١)، ووصف هذه الرسالة في التكملة أيضًا (٤٢٦/١) بأنّها «من أجود الرّسائل» وردّ ابن السّيد على ابن خَلَصَة كما في الدّيل والتكملة (١٨١/٦)

الكِتَابَ تَتَّبِعًا كَامِلًا، لَعَلَّ الْمُحَقِّقَ الْفَاضِلَ يَفِيدُ مِنْهَا أَوْ مِنْ بَعْضِهَا عِنْدَ إِعَادَةِ طَبْعِ الْكِتَابِ ثَانِيَةً إِنْ أَرَادَ ذَلِكَ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ :

الصفحة	الخطأ	الصواب
٣٦	يرجع إلى	يرجع على
٣٦	إِنَّ كُلَّ بِنَاءٍ	كُلُّ بِنَاءٍ
٣٦	الحجاريه	في المخطوط الحجازية وصوابها : الحجاز
٣٦	ظهر منك	ظهر عنك ، كتبها المحقق في الهامش وهي الصواب
٣٧	إِنْ كَانَتْ اللَّامُ فِي جَوَابِهَا	إِنْ كَانَتْ اللَّامُ فِي خَبَرِهَا
٣٩	وحفظ العبد	وحفظ العهد
٤١	وَيُقَالُ لِلصُّبْحِ وَالظَّهْرِ وَالْعَصْرِ جَمِيعًا	وَيُقَالُ لِلصُّبْحِ وَالْعَصْرِ الْعَصْرَانِ
	العصران	
٤٢	وَالضُّحَى فَوْقَ ذَلِكَ	وَالضُّحَى فُوتِقَ ذَلِكَ
٤٢	كَالْفَرَاءِ لِلنَّاسِ	كَالْوَرَاءِ لِلنَّاسِ
٤٨	تَنَابُ	يَتَنَابُ
٥٠	[«الوضوء»]	«الوضوء» بدون (حاصرة)
٥٠	أحجار مكة	جمار مكة
٥٠	جَمَرَ	جَمَرَ بِدَلِيلٍ مَصْدَرُهُ
٥٢	(شراب ألبان وتمر وأقط)	شاهد لم يخرج به (مع قلة شواهد ١٩)
٥٢	قال المُحَقِّقُ: البيت غير منسوب . .	وهو لعبد الله بن الزبيري في شعره (٣٢)
٥٥	ثُرِدَ	ثُرِّيَ
٦٨	وَيَجْعَلُهُ فِي الدُّعَاءِ	ويجعله خَبَرًا لَا دُعَاءَ
٦٩	ذَاتِ الْجَيْشِ فَلَاةٌ بِنَاحِيَةِ مَكَّةَ . .	صوابه بِنَاحِيَةِ الْمَدِينَةِ (لم يُعْلَقْ عَلَيْهَا ١٩)
٧١	تُقِسَّتْ	تَقِسَّتْ
٧٢	البُعْضُ	النُّعْضُ
٧٢	الضُّرُّ	الضُّرُّ
٧٢	العُتْمُ	العُتْمُ

يَنْشَعُ	٧٢ ينشعث
الضَّرْعُ	٧٣ الضَّرْعُ
الضَّرْعُ جَمْعُ ضَرِيعٍ	٧٤ الضَّرْعُ: جَمْعُ ضَرِيعٍ
الضَّرْعُ جَمْعُ صَرِيعٍ	٧٧ قال: لم أجده في مظانه من كتابِ العَيْنِ
أقول - وعلى الله أعتد -: هو في العين (١/١٨٤)، ومختصره (١/٨٦)	
أَي مَرْتَفَعٍ عَلَيْهِم	٧٩ مُرْفَعٌ عَلَيْهِم
ويعبرون	٧٩ ويصيرون
أَنْظُرُونَا	٧٩ انظُرُونَا
في الأصل: «وفي العين: هي كساءٌ أَسْوَدُ» وقال المحقق في الهامش: تصحفت في الأصلين إلى (برنكين)؟ وأحال إلى العين مادة (خمس) (٤/١٩١)	٧٩
أقول - وعلى الله أعتد -: مَا جَاءَ فِي الْأَصْلَيْنِ هُوَ الصَّحِيحُ مَعَ تَحْرِيفِ يَسِيرِ صَوَابِهِ: بَرْتَكَاَنَ) كَمَا جَاءَ فِي مَخْتَصَرِ الْعَيْنِ (١/٤٣٣) وَالنُّصُّ لَهُ، وَاللِّسَانُ (بَرْتَكَاَنَ). وَالْعَيْنُ لَا يُحَالُ فِيهِ إِلَى الْمَادَةِ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مَرْتَبٍ عَلَى الْحُرُوفِ لَا عَلَى الْأَوَائِلِ وَلَا عَلَى الْآخِرِ. وَلَا دَاعِي لِلإِحَالَةِ إِلَى «العين» أَصْلًا مَا دَامَ النُّصُّ غَيْرَ مَوْجُودٍ فِيهِ.	
زاد المُحَقِّقُ قَبْلَ (فِي الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) [الْعَمَلُ] وَجَعَلَهَا بَيْنَ حَاصِرَتَيْنِ هَكَذَا، فَصَارَتْ [الْعَمَلُ] فِي الْغُسْلِ . . . وَهَذَا جَيِّدٌ لَوْ لَمْ تَكُنِ اللَّفْظَةُ مَوْجُودَةً، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ لَكِنَّ الْمَحَقِّقَ جَعَلَهَا فِي آخِرِ السُّطْرِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَهِيَ هُنَاكَ قَلِيقَةٌ لَا مَعْنَى لَهَا فَتَدَبَّرْ؟!	٨١
مُحَدِّثٍ	٨٣ يحدث
لَبِنٌ	٩٤ لَبِنٌ
بَسَقَتْ	٩٤ بَسَقَتْ
وَاللَّبَبُ وَاللَّبَّةُ	٩٥ وَاللَّبَبُ وَاللَّبَّةُ
تَمُوتُ	١٠٢ أَمُوتُ
الهمزة والياء	١٠٣ الهمزة والياء
وَمِنْهُ لِحْدُ الرَّجُلِ فِي الدِّينِ	١٠٣ وَمِنْ لَحَدَ فِي الدِّينِ
يُطَهِّ	١٠٤ طَعَنَ فِي بَطْنِهِ
الشَّوْصَةُ	١٠٤ الشَّنُوصِيَّةُ
جُمِعَ وَجُمِعَ	١٠٤ بِجُمِعَ وَبِجُمِعَ

الوَسَقُ	١٠٨
وَمَعْدَنُ	١١٠
يطرقها	١١١
طروق	١١١
عَوَزَاءُ	١١١
يطرقها	١١١
وَتَبْنَعُ	١١٢
الثَّمر	١١٢
السُّطْرَان (٥، ٤) مكرران في الصَّفحة (١١٥) وهما السطران (١١، ١٢) هناك	١١٣
الإفطار	١٢٢
الرقم (٣) في غير موضعه؟!	١٢٣
صوابه فتح الرءاء	١٢٦
الأسحُم أسود...	١٢٧
خُق وما تَصْرَفُ منها بالضم، وَصَوَابُهَا الفتح خَق	١٣٢
الْفَرْعُ	١٣٣
يقرب	١٣٦
الذوق	١٣٧
أَبُو عَيْبِدَ	١٣٧
قُمُقَامَةٌ بالضم	١٣٨
وهو أول...	١٣٨
تَطْلُقُ	١٣٩
لِحِضْنِ	١٣٩
كَأَلَا	١٤١
مناة	١٤١
عُرْنَةُ	١٤٢
ولا يُقَالُ	١٤٣
التَّحْجِيرُ الَّذِي، وقد وضعها المحقق في الهامش	١٤٣
الخباء الذي..	

١٤٥	عنود	١٤٥	عنود
١٤٥	البَرْمُ بالفتح	١٤٥	البَرْمِيّ
١٥٤	الْحَدْبَةُ	١٥٤	الحربة
١٥٥	وَالْوَةُ	١٥٥	وَالْوُثُ
١٥٥	إِدَام	١٥٥	آدَام
١٥٥	الْأَذْمُ	١٥٥	الأذم
١٥٥	حُمُرٌ	١٥٥	حُمُرٌ
١٥٥	أَدَمَ	١٥٥	آدَمَ
١٥٥	أَي لائِم	١٥٥	أَي لِم
١٥٦	أُدَمَ	١٥٦	أُدَمَ
١٥٦	الْجَمِيعُ	١٥٦	الجمع
١٥٦	كتب الناسخ : «ومن النَّاسِ مَنْ يَجْعَلُ الْخُلْعَ وَالصُّلْحَ وَالِدِيَّةَ أَخْذَ الْأَقْلِ وَالْأَكْثَرِ» وهو كلامٌ ناقصٌ، صوابه: «ومن النَّاسِ مَنْ جَعَلَ الْخُلْعَ وَالصُّلْحَ وَالْفِدْيَةَ سَوَاءً، ومنهم مَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا فَقَالَ: الْخُلْعُ: أَخْذُ جَمِيعٍ ما أعطاهَا وَالصُّلْحُ: أَخْذُ الْبَعْضِ، وَالْفِدْيَةُ أَخْذُ الْأَكْثَرِ وَالْأَقْلُ».	١٥٦	مُعَوِّذٌ وَمُعَوِّذٌ
١٥٦	يَذِيءُ اللِّسَانَ	١٥٦	يَرِيدُ اللِّسَانَ
١٥٧	حَرَمٌ يَحْرُمُ	١٥٧	حَرَمٌ يَحْرِمُ
١٥٧	الْقُدُومُ وَالْقُدُومُ، مُشَدَّدٌ وَمُخَفَّفٌ	١٥٧	الْقُدُومُ - الْقُدُومُ
١٥٨	صُفْرَةٌ خَلُوقٍ أَوْ غَيْرِهِ	١٥٨	صُفْرَةٌ خَلُوقٍ أَوْ غَيْرُهُ
١٥٨	الْمَلَابِ	١٥٨	الملاة
١٥٨	الرَّمَصُ	١٥٨	الرَّمَصُ
١٥٨	«بالضاد وهو الصَّبر». وهذا خطأ ظاهر؛ لأنَّ قوله: «وهو الصَّبر» شرحٌ لكلمة «الصَّابُ» التي أسقطها المحقق	١٥٨	العَصْبُ
١٥٩	العُمَرِي	١٥٩	العُمري
١٥٩	الرَّضَعَاتُ	١٥٩	الرَّضاعة
١٥٩	(فُعْلَةٌ)	١٥٩	لَأَنَّ (فُعْلَةً)

لم تكن صفة فعلها	لم يكن صفة بعينها	١٥٩
وإذا كانت	فإذا كانت	١٥٩
فُضِّلَ	رَجُلٌ فَضِّلَ	١٥٩
والفعلُ تَفَضَّلَ	والبعد تفضل	١٥٩
فهو	وهو	١٥٩
ثَوْبٌ وَاحِدٌ وَلَا إِذَا تَخَتَّه	ثوب واحد والإزار تحته	١٥٩
سيد آدم	سيد آدم	١٧٢
عَامَ الرَّمَادَةِ	عام الرَّمَادَةِ	١٧٣
الأولى	وصلاة الأول	١٧٣
أجذبوا	جذبوا	١٧٣
يحيا الناس	محيا الناس	١٧٣
فَدَّ الرجل يفد فهو فدادا	فد الرجل يفدي فديدا	١٧٧
الْفَدَادِينُ (مخففاً)	وكان أبو عمرو... يرويه... الفدادين	١٧٧
جمع فَدَادٍ (مشدداً)	جمع فدان	١٧٧
وإكّام	وأكام	١٧٨
المَشْرَبَةُ والمَشْرَبَةُ	المشربة والمسربة	١٧٨
بضمّ الرّاء وفتحها		
يُسْتَقَى	يُسقى به	١٧٨
يَعْلَفُ	عَلَفَ يَعْلِفُ	١٧٨
أعلفت	وحكى الرّجّاج عَلفَتْ	١٧٨
المُقل	خصوصة المُقل	١٧٨
عَدَلَ الشَّيْءَ بفتح العين	عَدَلَ الشَّيْءَ	

رابعاً : (منهج المؤلف في الكتاب) :

سار أبو الوليد الوقشي في تأليف كتابه هكذا على منهج نحى فيه منحى التصحيح والضبط لكتاب «الموطأ»، وشرح ما أبهم من الألفاظ والتراكيب

والمعاني بشكلٍ مُختَصَرٍ مُوجز، فهو تقريرات وإشارات إلى مواضع مشكلة من «الموطأ»، فيشرح لفظة، ويُقيّد ضبط علم، ويُزيل إبهام مُبهم، ويوجه إعراب مُشكِلي، ناقلًا كل ذلك من المصادر، ومُقيّدًا عن الشيوخ، ومُستشهدًا على ما يقول بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية، وأمثال العرب وأقوالها، فجاء الكتاب تأليفًا حافلًا مُفيدًا.

ولمّا كان التّصحيح والضّبط من أهمّ أهداف تأليف الكتاب كان لزامًا عليه أن يقارن بين روايات الموطأ المختلفة ما أمكنه، ذلك في المواضع التي يقع فيها إشكال في الألفاظ أو التراكيب، فانتقد أبو الوليد أولاً بعض الاستعمالات التي جاءت في «الموطأ» دون ذكر رواية بعينها. ومن ذلك:

- قوله (٧٤ / ٢): «كذا الرواية لم تختلف في ذلك النسخ، والأشهر . . .».

- وقوله (٢٧٥ / ٢): «... وما ذكره مالك في «موطئه» عن سعيد غلط لا يصح إذا حُمِلَ على ظاهره؛ لأنّه لم يذكر الأسنان، إنّما ذكر الأضرّاس، وإنّما يصحّ على ما قدّمنا ذكره، وقد جاء ما ذكره مفسّرًا في رواية ابن عُيينة انظره في «الطّرة» فهذا يبيّن أنّ ما ذكره مالك غلط . . .».

- وقال (٣٤١ / ١) في قوله: «لا هاء الله إذا»: «كذا الرواية، وهو خطأ، لا وجه لدخول «إذا» ههنا، والصواب: «لا هاء الله ذا» دون ألف في «إذا» والمعنى: ذا ما أقسم به . . .».

- وقال (٣١٥ / ٢): «وقوله: «وكل أحد دخل في نافلة . . .» كذا الرواية، وليس يُجيزُ سيّوئه وأصحابه وقوع «أحد» الذي يُراد به العموم في

الإيجاب، وإنما هو عندهم من الألفاظ التي خُصَّ بها التَّقْيُّ» .

- وقوله (٢٠٥ / ١): «رَوَى بَعْضُهُمْ نَفْعُ بَثْرٍ وَهُوَ تَصْحِيفٌ» .

- وقال (٣٥٥ / ١): «قوله: «إِلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ» وقع في بعض النسخ:

«إِلَّا أَحَدٌ» وفي بعضها: «إِلَّا أَحَدًا» وهو لفظ مُسْتَكْرَفٍ كلتا الروايتين» .

- وقال (٢٥٤ / ١): «قوله: فأخرج بجنازتها» كذا جاءت الرواية وكان

الوجه فخرج؛ لأنَّ النحويين لا يجيزون اجتماع الهمزة والباء في نقل الفعل» .

ويراجع (١٣ / ١)، ١١٧، ١٢٤، ١٤٦، ١٤٩، ٢٠٤، ٣١٣، ٣٧٦، ١٢ / ٢،

٢٥، ٨١، ٨٤، ٩٣، ١١٦، ١١٧، ١٦٤، ١٦٨، ١٧٢، ١٨١، ١٨٥، ١٨٦،

٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٦٧، ٢٦٨، ٣٥٥، ٣٩٣، ٤٠٤، ٤٠٥ وغيرها .

وربما علَّل الخطأ الوارد في «الموطأ» إلى تَحْرِيفِ النَّاسِخِ أَوْ وَهْمِ

الرَّأَوِي، قال (١٢ / ٢): «قوله: «مُنْكَشِفًا» الرواية بكسر الشَّين وكان الوجهُ أن

يكون مُنْكَشِفًا عنها ثوبُها، وأظنه نُقْصَانًا وقع في الخط» .

- وقال في (١٨ / ٢): «ووقع في رواية يَحْيَى: «ثُمَّ رَجَعَ» ولا معنى لذكر

الرُّجُوعِ هَهُنَا، وَرَوَى غَيْرُهُ «خَرَجَ» وأظنه (زحف) فصَحَّفَهُ الرَّأَوِي» .

- وقال في (٧٨ / ٢): «وأظنه تَصْحِيفًا وَقَعَ فِي الرَّوَايَةِ . . . أَوْ لَعَلَّهُ كَانَ:

«حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَمْرُ الْمَالِ الْغَائِبِ» فسقطت الألف من «أمر» .

- وقال في (٢٨٩ / ٢): «وقوله: «افْعُدِي لَكُمْ» وهم من الرَّأَوِي إِنَّمَا هُوَ لِكَاعٍ» .

- وقال في (٣٦٢ / ٢): «كَانَ يَكْرَهُ الْإِخْصَاءَ» (الإخْصَاءُ) كَذَا وَقَعَ فِي

الرَّوَايَةِ وَهُوَ خَطَأٌ مِنَ الرَّأَوِي، وَصَوَابُهُ: (الْخَصَاءُ) وفعله خَصَيْتُ» .

- أمّا الضَّبْطُ والتَّقْيِيدُ اللُّغَوِيُّ فهو مادةُ الكتابِ ومُعْظَمُ مَبَاحِثِهِ، وقد وُفِّقَ
المُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللهُ فِي نَقْلِ اللُّغَةِ عَنْ مَصَادِرِهَا مُسْتَفِيدًا مِنْ آرَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ جِلَّةِ
عِلْمَائِهَا، فنقل آراءهم واحتجَّ لها، وربَّما انتقدَ وردَّ بعض الآراء، ونوضح ذلك
في مبحث (مصادر الكتاب).

- وأولى المؤلف ضبطُ أسماء الرِّجاءِ عنايةً خاصَّةً. يُراجع: (١/٦٤،
٦٥٨، ٩٦، ٣٤١، ٣٤٧، ٣٥٢، ٣٩٩، ٤٠٠، ٣٧/٢، ٤٠، ٧٢، ٧٣،
١٠٨، ١٤٤، ١٩٨، ٣٥١).

- وممَّا يُؤْخَذُ عَلَى الْمُؤَلَّفِ رَحِمَهُ اللهُ عَدَمُ الْعِنَايَةِ بِالْمَوَاضِعِ، فلم يَضْبُطْ،
ولم يقيّدْ، ولم يُحدِّدْ، بل إنَّه يَجْهَلُ كَثِيرًا مِنْهَا فِي شَيْءٍ لَا يُعَذَّرُ بِجَهْلِهِ، كقوله
في «ثنية الوداع» (١/٣٥٠): «وهي هُنَا مَوْضِعُ بِمَكَّةَ، دخل منها رسول الله ﷺ
عام الفتح». وقوله (١/٣٥٣): «الأبواء: مَوْضِعٌ بِجِهَةِ مَكَّةَ» والمعروف أنَّ ثنية
الوداع بالمدينة، وأنَّ النَّبِيَّ ﷺ دخل منها عام الهجرة، والأبواء بجِهَةِ المدينة،
وقوله (٢/٣٠٩): «رُكْبَةُ: مَوْضِعٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَالطَّائِفِ، وقيل: مَوْضِعٌ بِشَقِ
الْيَمَنِ». وقوله: «ذات الجيش مَوْضِعٌ بِمَكَّةَ» وهي بالمدينة، وذكر مواضع
وأخطأ في تحديدها، أو لم يضبطها، هي بحاجة إلى ضبطٍ، أو شرح معناها
اللُّغَوِيِّ، ولم ينصَّ على أنَّها مَوْضِعٌ بعينه. يُراجع: (١/٩٩، ٢٦٠، ٢٧٥،
٢٧٦، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٥٠، ٣٥٨، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٧٠، ٤٠٧، ٢٠٧/٢).

وتظهرُ شَخْصِيَّةُ الْمُؤَلَّفِ وَاضِحَةً جَلِيَّةً فِي مَبَاحِثِهِ اللُّغَوِيَّةِ وَغَيْرِ اللُّغَوِيَّةِ،
عند عرضه لآراء العلماء وأقوالهم، فيوازن بين الأقوال والآراء، ويُصَحِّحُ

وَيُقْنَدُ، وَيُرْجَحُ، وَيُضَعَّفُ، ويستدلُّ على ترجيحاته وأحكامه التي يُصدرها بالشواهد من كلام العرب، ويعضد ذلك بأقوال المشاهير من علماء النحو واللغة.

- فقد يذكر الروايتين أو الروايات المختلفة، فلا يُرجح واحدة على الأخرى، فيُرسِل الخلاف فيها كما في (١/ ١٩٤، ١٩٥، ٣٨٠، ٣٨٤، ٣٨٥، ٢٠٦/ ٢، ٢٥٧، ٢٦٨، ٢٩٢، ٣٢٤).

- وقد تستوي الروايتان أو الروايات فلا يرجح واحدة على الأخرى ويحكم بصحة الجميع، كقوله (٣/ ١، ١٦، ٣٠): «وكلاهما صحيح» أو: «وهما لغتان جيّدتان» أو «المعنى واحد» وقوله (١/ ١٨١): «وهما لغتان»، وقوله (١/ ٣٥٧): «وكلاهما جيّد»، وقوله (٢/ ٥، ٢٣٢): «وإثبات الثون جائز»، (٢/ ٧٧، ١٤٥، ١٦٥)، وقوله (٢/ ١٧١، ٣٩٥): «كلاهما صحيح»، وقوله (٢/ ٢٤٨): «روايتان جيّدتان» (٢/ ٢٨٥)، وقوله (٢/ ٣٦٣): «يجوز فتح «إن» وكسرهما، وبالوجهين جاءت الروايتان».

- وقد يذكر الخلاف ثم يأتي برأيه الشخصي كقوله (١/ ٢٤): «وهذا عندي هو الصحيح» وقوله (١/ ١٣٦): «والقول الثالث هو الذي نختاره»... ومثلهما كثير.

رابعاً: (ردّه على العلماء):

ردّ أبو الوليد على مجموعة من العلماء بعد أن استعرض أقوالهم، فكان من ردودِهِ ردّه على الإمام مالك: قال (٢/ ٢٧٥): «وما ذكره مالك في مؤطّيه عن سعيد غلط لا يصحّ إذا حُمِلَ على ظاهره؛ لأنه لم يذكر الأسنان، إنما ذكر

الأضراس . . . » ثم قال : « فهذا يُبَيِّنُ لك أنَّ ما ذكره مالكٌ غَلَطٌ . . . » . ورَدُّه على ابنِ وَهْبٍ ، قال في (١١٩ / ٢ ، ١٢٠) : « وقال ابنُ وَهْبٍ : السَّقَايةُ التي باعها معاوية كانت قلادة فيها خَرَزٌ وَذَهَبٌ وَوَرِقٌ ، وأَنَّهُ باع ما فيها من الذَّهَبِ بالذَّهَبِ ، ومن الورِقِ بالورِقِ ، وهذا غَلَطٌ ، والقلادة لا يُقالُ لها سقايةٌ في اللُّغةِ » .

- وَرَدَّ على الإمام الشَّافِعِيِّ (٥١ / ١ ، ٥٢) فقال : « قَوْلُ الشَّافِعِيِّ : إنَّ الباءَ عنده للتَّبْعِيضِ ، فقال : هَذَا خطأ ، وإِنَّمَا هي للإِلصاقِ ، وما قاله الشَّافِعِيُّ غيرُ مَعْرُوفٍ في كَلَامِ الْعَرَبِ . . . » .

- وَرَدَّ على أَبِي عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ (٣٨١ / ٢) فقال : « قال أَبُو عُبَيْدٍ : وَالْأَسِنَّةُ جَمْعُ أَسْنَانٍ ، وَالْأَسْنَانُ جَمْعُ سِنَّ ، وما قاله غيرُ صَحِيحٍ ؛ لأنَّ الْجَمْعَ إِنَّمَا جُمِعَ لِيُكْثَرَ ، و(أَفْعَلَةٌ) جمعٌ لأَقْلَ الْعَدَدِ ، فلا يجوزُ أنْ يكثرَ به ؛ ولأنَّ (أَفْعَالًا) لا تُجْمَعُ على أَفْعَلَةٍ ، إِنَّمَا تُجْمَعُ إِذَا أُريدَ تَكثِيرُهَا على (أَفَاعِيلَ) » .

- وَرَدَّ على أَبِي عُمَرَ الْمُطَرِّزِ (١٨٩ / ١) فقال : « وَذَكَرَ الْمُطَرِّزُ أَنَّ الرُّعْمَ قَدْ يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الْحَقِّ ، وَأَنشَدَ لَأُمَيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ . . . ثمَّ قال : ولم يُردْ أُمَيَّةٌ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُطَرِّزُ . . » وَغَلَطَ رِوَايَةَ الْمُطَرِّزِ لِلشُّعْرِ فِي مَوَاضِعِينَ (٨٩ / ٢ ، ١٠٧) .

- وَرَدَّ على أَبِي حَاتِمٍ السَّجِسْتَانِيِّ وَيَعْقُوبَ بْنِ السَّكَيْتِ (٣٨٧ / ١) فقال : « قال أَبُو حَاتِمٍ : وَلَا يُقَالُ : مِقْرَاضٌ وَلَا جَلَمٌ وَلَا مِقْصٌ وَتَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ يَعْقُوبُ ، وليس ذلك بِصَحِيحٍ ؛ لأنَّ هَذِهِ الْأَفْظَاءُ وَرَدَتْ مِثْنًا وَمَفْرَدَةً فِي فَصِيحِ النَّثْرِ وَالنَّظْمِ » . وَيُظْهَرُ أَنَّ أَبَا الْوَلِيدِ مَعْنِيًا بِالرَّدِّ عَلَى الْفُقَهَاءِ خَاصَّةً ، وَتَغْلِيظِهِمْ ، وَتَفْنِيدِ آرَائِهِمْ ، قال (٣١٥ / ١) : « وَالْفُقَهَاءُ تَسْتَعْمَلُ الْأَفْظَاءَ كَثِيرَةً لَا تَجُوزُ عِنْدَ أَهْلِ

اللُّغَةِ» وَرَبَّمَا قَرْنَهُم بِالْعَامَّةِ (١/ ٨٨) قَالَ: «وَكَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْعَامَّةِ يَقُولُونَ: غُسْلٌ وَيُرِيدُونَ بِهِ فِعْلَ الْغَاسِلِ، وَلَا أَعْرِفُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ قَالَهُ».

- وَقَالَ (١/ ٩٦، ٩٧): «وَمَعْنَى (تَرَبَّثَ) عِنْدَ قَوْمٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ اسْتَغْنَتْ . . . وَهَذَا خَطَأٌ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ . . . وَقَالَ: وَإِنَّمَا ذَهَبَ الْفُقَهَاءُ إِلَى هَذَا فِرَارًا مِنْ أَنْ يَقُولُوا: دُعَاءٌ عَلَيْهِ . . . وَهَذَا خَطَأٌ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا فِي اللُّغَةِ، وَالْآخَرُ فِي التَّأْوِيلِ . . .».

- وَقَالَ (١/ ٢٢٤): «وَالْفُقَهَاءُ يَرَوُونَهُ: «الْغَشِيَّ» بِكسْرِ الشَّيْنِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ . . . وَلَا أَحْفَظُهُ إِلَّا سَاكِنَ الشَّيْنِ».

- وَقَالَ (١/ ٢٣٢): «وَلَا يَعْرِفُ اللَّغَوِيُّونَ (عُدَيْقَةً) بِضَمِّ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الدَّالِ، وَالْفُقَهَاءُ يَزُودُونَهُ كَذَلِكَ».

- وَقَالَ (١/ ٣٥٢): «قَوْمٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ يَزُودُونَهُ: (عَمْرُو بْنُ الْجَمُوعِ) بِالْعَيْنِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَعْرُوفٍ عِنْدَ أَهْلِ النَّسَبِ».

- وَقَالَ (١/ ٣٩٤) وَذَكَرَ الْقُصُوءَ: «وَالْفُقَهَاءُ يَزُودُونَهُ بِالْقَصْرِ وَهُوَ خَطَأٌ».

- وَقَالَ (٢/ ٥١): «وَرَوَى بَعْضُ الْفُقَهَاءِ: قَنَاءٌ، وَتَوَهَّمُوهُ قَنَاءَةً مِنَ الْقَنَوَاتِ، وَذَلِكَ غَلَطٌ».

- وَقَالَ (٢/ ١٥١): «وَرَوَى بَعْضُ الْفُقَهَاءِ: لَا تَصْبُرُوا الْإِبِلَ، أَيْ: لَا تَشْدُوا ضُرُوعَهَا لِئَلَّا يُرْضَعَ لَبَنُهَا أَوْ تُحْلَبَ، وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ بِالْإِبِلِ - بَفَتْحِ التَّاءِ وَضَمِّ الصَّادِ - وَذَلِكَ خَطَأٌ . . .».

- وَقَالَ (٢/ ٢٠٠): «الْفُقَهَاءُ يَقُولُونَ: فَأُهْرِيقَتْ عَلَيْهِ الدِّمَاءُ فَحَش . . .».

والصَّوَابُ فَأَهْرَاقَتْ عَلَيْهِ وَحُشٌّ؛ لَأَنَّ «أَهْرَاقَ» لَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، وَإِنَّمَا يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ يُقَالُ: أَرَأَقَ الرَّجُلُ الْمَاءَ، وَهَرَأَقَهُ، وَأَهْرَأَقَهُ ثَلَاثَ لُغَاتٍ
 - وَقَالَ (٢/ ٢٣٤) - فِي قَوْلِهِ: «لَعَلَّكَ أَنْ تُخَلِّفَ»: «وَالْوَجْهُ إِسْقَاطُ «أَنْ» . . .
 وَلَكِنَّ الْفُقَهَاءَ رَوَوْهُ بزيادةِ «أَنْ» . . . وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ هَذَا فِي الشُّعْرِ
 - وَقَالَ (٢/ ٣٥٠): «وَالْفُقَهَاءُ يَزُودُونَهُ: «يَخْيِي النَّاسَ مِنْ أَوَّلِ مَا يَخْيُونَ
 - بفتح الياءَيْنِ - والوجه ما ذكرناه» .

وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ نَمَازِجَ كَثِيرَةً لِأَدَلِّ عَلَى مَا قُلْتُهُ مِنْ أَنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى تَتَبُعِ
 زَلَّاتِ الْفُقَهَاءِ وَأَخْطَائِهِمْ؛ لَعَلَّ ذَلِكَ لِأَنَّ قَدْرَهُمْ أَعْلَى فَخَطَأُهُمْ أَكْبَرُ، فَأَرَادَ
 التَّنْبِيْهُ عَلَيْهَا لِيَتَلَفَّاهَا الْقَوْمُ، أَوْ لِيُذَلِّلَ عَلَى أَنَّ مِنَ الْفُقَهَاءِ مَنْ يَدَّعِي الْعِلْمَ
 وَالْفَقْهَ، وَلَيْسَ بِذَلِكَ، فَأَرَادَ أَنْ يَكْشِفَ عَنْ أَخْطَائِهِمْ لِيَعْرِفَ كُلُّ مَنْهُمْ قَدْرَهُ
 وَمَنْزِلَتَهُ، فَلَا يَتَطَاوَلُ، أَوْ لِيُذَلِّلَ عَلَى أَنَّ بَعْضَ الْفُقَهَاءِ لَا تَمَكَّنَ عِنْدَهُمْ فِي
 مَبَاحِثِ اللُّغَةِ وَالْإِعْرَابِ؟!

خامسًا : (شواهد):

استشهد المؤلفُ في كتابه بما يزيدُ على عَشْرِ وثلاثمائة آيةٍ من القرآن
 الكريم ذاكراً للقراءات المختلفة عند الحاجة إلى ذلك مُقْتَصِرًا فِي إيراد الآياتِ
 على مَوْضِعِ الشَّاهِدِ مِنْهَا، وَأحيانًا يَخْتَصِرُ اخْتِصَارًا فَلَا يَذْكُرُ إِلَّا جُزْءًا مِنَ الْآيَةِ،
 كَقَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ﴾، ﴿فَإِنْ كَانَتْ﴾، ﴿الْمُطَوِّعِينَ﴾، ﴿وَتَصَدِيقَةً﴾،
 ﴿كَمَا هُمْ﴾، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾، ﴿بَلَّغٌ﴾، وَرَبَّمَا ذَكَرَ الْآيَةَ وَتَرَكَ مَوْضِعَ الشَّاهِدِ
 مِنْهَا لِلْعِلْمِ بِهِ، وَرَبَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ فِي شَوَاهِدِ الشُّعْرِ أَيْضًا، وَاعْتَرَضَ عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ

قَرَأَ ﴿فَإِذَا أَذِيَ فِي اللَّهِ﴾ بغير واوٍ، وقال: «وهي قِرَاءَةٌ خَطَأً قال: ومثله في الخطأ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطُونُ﴾ تَوْهَمُهُ جَمْعًا مُسَلَّمًا، وَكَقِرَاءَةِ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ ﴿قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ﴾ بِالْخَفْضِ، وَنَحْوُ هَذَا مِنَ الْقِرَاءَاتِ الَّتِي لَا خِلَافَ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ أَنَّهَا لَحْنٌ».

- وَأَخْطَأَ الْمُؤَلِّفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيْثُ نَسَبَ الْقِرَاءَةَ ﴿وَقُتَّائَهَا﴾ بِضَمِّ الْقَافِ إِلَى يَحْيَى بْنِ يَعْمُرٍ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ يَحْيَى بْنُ وَثَّابٍ.

واستشهد بما يزيد على خمسمائة بيت من الشعر والرجز أغلبها للشعراء الذين يُحتجُّ بشعرهم، والمؤلف حريصٌ كلَّ الحرص على نسبة الشاهد إلى قائله ما أمكنه ذلك، ونسبته الشعر إلى قائله في أغلبها صحيحة لم يشذ عن ذلك إلا ما جاء في (١/ ١٣٩) حيث نسب بيتاً لعبد الله بن رَوَاحَةَ، وهو للعبَّاس بن مرداس السلمي، وفي (١/ ٢٦٦) حيث نسب بيتاً إلى زهير وصوابه نسبه إلى امرئ القيس، ونسب شاهداً آخر في: (٢/ ٣٦٤) إلى عبد الرحمن بن حسان، والصحيح أنه لأبي اللخام التغلبي، وقد ذكره ثلاث مرات أحداها (٢/ ١٤٩)، والثانية (٢/ ١٦٧)، ولم ينسبه فيهما، والثالثة (٢/ ٣٦٤) ونسبه إلى عبد الرحمن بن حسان، وهو إنما ينسب إلى عبد الرحمن بن أمِّ الحَكَمِ الثَّقَفِيِّ، وإنما رجَّحنا أنه لأبي اللخام؛ لأنَّ في القصيدة التي منها الشاهد ما يدلُّ على ذلك، قال:

أَرْكُمُ رِجَالاً بُدْنَا حَقَّ بُدْنٍ فَلَسْتُ أَبَا اللَّحَامِ إِنْ لَمْ تُخَلِّدُوا

وكرر المؤلف بعض الشواهد في مناسبات مختلفة أو غير مختلفة، ولم تختلف روايته للشاهد في تكراره إلا في بيت ذي الرمة الذي ذكره في (١/ ١٣، ٢/ ٣٩٣)

وَقَدْ رَوَاهُ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ : «لِلدَّمَعِ» وَفِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي : «لِلْمَاءِ» .

سَادِسًا : (مَصَادِرُهُ) :

لَمْ يَكُنْ أَبُو الْوَلِيدِ الْوَقَّاشِيُّ مُكْثِرًا مِنْ اسْتِعْمَالِ الْمَصَادِرِ فِي كِتَابِهِ، وَجُلَّ أَفْكَارِهِ وَآرَائِهِ، تَعَوُّدٌ - فِي نَظَرِي - إِلَى سَلَامَةِ الْحِسِّ اللَّغَوِيِّ عِنْدَهُ، وَثِقَافَتِهِ اللَّغَوِيَّةِ الْجَيِّدَةِ، مَعَ كَثْرَةِ مَحْفُوظِهِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ وَأَشْعَارِهَا وَأَخْبَارِهَا وَلُغَاتِهَا الْمُخْتَلِفَةِ، فَكَأَنَّهُ هَضَمَ الْمَصَادِرَ السَّابِقَةَ وَحَصَّلَ مَا فِيهَا مِنَ الْعِلْمِ وَاخْتَزَنَهُ فِي ذَاكِرَتِهِ، فَلَمَّا كَتَبَ هَذِهِ التَّعْلِيقَاتِ بَدَأَ يَجُودُ بِمَا فِيهَا مِنْ عِلْمٍ جَمٍّ، لَكِنَّهُ يَرْجِعُ بَيْنَ الْفِينَةِ وَالْأُخْرَى إِلَى مَصَادِرِهِ، فَيَنْقُلُ وَيُحَقِّقُ، وَيُصَحِّحُ وَيُؤَوِّقُ، وَلَعَلَّ أَهَمَّ مَصَادِرِهِ، وَمِدَارَ بَحْثِهِ عَلَى كِتَابِ «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِأَبِي عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ، فَهُوَ جُمْهُورُ مَادَّةِ بَحْثِهِ، وَمَرْجِعُ أَهَمِّ نُصُوصِهِ، وَرُجُوعُهُ إِلَيْهِ كَثِيرٌ جَدًّا، وَلَا يَجِدُ الْبَاحِثُ عَنَاءً فِي تَعْرِفِ النَّصُوصِ الْمَنْقُولَةِ عَنْهُ، سَوَاءً أَشَارَ الْمُؤَلِّفُ إِلَى أَبِي عُبَيْدٍ وَصَرَّحَ بِالنَّقْلِ عَنْهُ أَوْ لَمْ يَفْعَلْ، صَرَّحَ بِالنَّقْلِ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ فِي وَاحِدٍ وَعِشْرِينَ مَوْضِعًا، وَنَقَلَهُ عَنْهُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ بِكَثِيرٍ، وَصَرَّحَ بِنَقْلِهِ عَنْ «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ .

كَمَّا رَجَعَ الْمُؤَلِّفُ إِلَى كِتَابِ «الدَّلَائِلِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» وَهُوَ مِنْ أَهَمِّ الْمُؤَلَّفَاتِ الَّتِي أُلْفِتْ فِي مَادَّةِ بَحْثِهِ «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لَا أَقُولُ فِي بِلَادِ الْأَنْدَلُسِ بَلْ بِعَامَّةٍ، وَذَكَرَ مُؤَلِّفُهُ قَاسِمُ بْنُ ثَابِتٍ السَّرْقُسْطِيُّ فِي مَوْضِعَيْنِ وَلَمْ يَكُنْ مِنَ النَّقْلِ عَنْهُ، رُبَّمَا اكْتِفَاءً بِمَا نَقَلَهُ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ فَمَوْضُوعِ الْكِتَابَيْنِ وَاحِدٌ .

وَرَجَعَ إِلَى كِتَابِ «الْإِسْتِذْكَارِ» وَهُوَ كِتَابٌ عَظِيمٌ، غَزِيرُ الْفَائِدَةِ مِنْ تَأْلِيفِ

الإمام العلامة أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري الأندلسي (ت ٤٦٣ هـ) وهو في صميم بحثه، وُصِّلَ تَخَصُّصُه شرحُ على «الموطأ»، وأولى الإمام ابن عبد البر اللغة والإعراب عناية ظاهرة في كتابه هذا مما جعل استفادة المؤلف منه مُحَقَّقَةً في مباحث اللغة وغيرها، وذكر العلامة ابن عبد البر في ثَمَانِ مواضع وَرَوَى عنه [يظهر أنه مباشرة دون واسطة] وَرَجَعَ إِلَى نُسخَتِهِ من «الموطأ» وَصَحَّحَ عنها، ويذكرها بـ «كتاب أبي عمر» كما في (٢/ ٢٥، ٧٨، ٢٠٧).

وَلَعَلَّ مِنْ أَهَمِّ مَصَادِرِهِ الْمُعْجَمِيَّةِ كتاب «العين» ولم يُنسَبْهُ إِلَى الْخَلِيلِ وَلَا إِلَى اللَّيْثِ صَرَّحَ بِذِكْرِهِ فِي أَكْثَرِ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ مَوْضِعًا، وَلَكِنَّهُ يَنْقُلُ عَنْهُ أحيانًا بِعِبَارَةِ «صاحب العين» فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ أُخْرَى، وَرَبَّمَا نَقَلَ عَنِ الْخَلِيلِ وَمَقْصُودُهُ مَا جَاءَ فِي كِتَابِ «العين» وَرَبَّمَا نَقَلَ عَنِ اللَّيْثِ لِلْهَدَفِ نَفْسِهِ فَكَأَنِّي بِالْمُؤَلَّفِ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ نَسْبَتِهِ إِلَى الْخَلِيلِ وَعَدَمِ نَسْبَتِهِ إِلَيْهِ، وَكَثِيرًا مَا يَنْقُلُ الْمُؤَلَّفُ عَنْ مَخْتَصَرِهِ لِأَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ الرُّبَيْدِيِّ وَيُنْسِبُهُ إِلَى «العين» أَوْ إِلَى الْخَلِيلِ ١٩ وَلَمْ يُصَرِّحْ بِذِكْرِ الرُّبَيْدِيِّ أَبَدًا. وَيَأْتِي فِي مُقَدِّمَةِ مَصَادِرِهِ اللُّغَوِيَّةِ مَوْلَفَاتُ أَبِي إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ بْنِ السَّكِّيتِ (ت ٢٤٤ هـ) صَرَّحَ بِذِكْرِهِ فِي سَبْعَةِ عَشَرَ مَوْضِعًا مُصَرِّحًا بِالرُّجُوعِ إِلَى كِتَابِهِ «الألفاظ» فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَيَبْدُو أَنَّهُ رَجَعَ إِلَى «إصلاح المنطق» لَهُ، وَإِلَى كِتَابِهِ «الإبدال» وَغَيْرَهُمَا مِنْ تَصَانِيفِهِ. وَمِنْ مَصَادِرِهِ كِتَابُ «الْبَارِعُ فِي اللُّغَةِ» وَكِتَابُ «الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ» وَهُمَا مِنْ تَأْلِيفِ أَبِي عَلِيٍّ الْقَالِي (ت ٣٥٦ هـ)، وَمِنْ مَصَادِرِهِ أَيْضًا كِتَابُ «الْمَسَائِلِ وَالْأَجُوبَةِ» لِأَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ قُتَيْبَةَ الدِّينَوْرِيِّ (ت ٢٧٩ هـ) وَنَقَلَ

عن ابنِ قُتَيْبَةَ فِي أَرْبَعَةِ عَشَرَ مَوْضِعًا وَيَبْدُو أَنَّهُ رَجَعَ إِلَى كِتَابِ «أَدَبِ الْكَاتِبِ» وَكِتَابِ «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» وَغَيْرَهُمَا مِنْ مَوْلفَاتِهِ . وَرَجَعَ إِلَى كِتَابِ «الْيَوَاقِيتِ» لِأَبِي عُمَرَ الزَّاهِدِ الْمِطْرُزِيِّ الْمَعْرُوفِ بِـ «غُلَامِ ثَعْلَبٍ» (ت ٣٤٥ هـ) وَذَكَرَ أَبُو عُمَرَ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ . وَرَجَعَ إِلَى كِتَابِ «الزَّيْنَةِ» لِأَبِي حَاتِمِ الرَّازِيِّ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ . كَمَا رَجَعَ إِلَى «الْكَامِلِ» لِلْمُبَرِّدِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، وَذَكَرَ الْمُبَرِّدُ فِي ثَمَانِيَةِ مَوَاضِعَ . وَرَجَعَ إِلَى كِتَابِ «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ» لِأَبِي جَعْفَرِ النَّحَّاسِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ . وَصَرَّحَ بِأَسْمَاءِ عَدَدٍ كَبِيرٍ مِنْ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ وَالتَّحْوِ وَغَيْرِهِمْ مِمَّا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ رَجَعَ إِلَى مَوْلفَاتِ بَعْضِهِمْ ، أَوْ أَغْلِبَهُمْ إِنْ شِئْتَ ، مِنْهُمْ :

- إِمَامُ الثُّحَاةِ سَبْيُوِيهِ ذَكَرَهُ فِي ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ مَوْضِعًا .
- وَالْأَصْمَعِيُّ وَذَكَرَهُ فِي اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ مَوْضِعًا .
- وَأَبُو عُبَيْدَةَ (مَعْمَرُ بْنُ الْمِثْنَى) فِي اثْنِي عَشَرَ مَوْضِعًا .
- الْأَخْفَشُ (أَبُو الْحَسَنِ سَعِيدُ بْنُ مَسْعَدَةَ) فِي أَحَدِ عَشَرَ مَوْضِعًا .
- وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ (مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ) فِي عَشْرَةِ مَوَاضِعَ .
- وَالْكَسَائِيُّ (عَلِيُّ بْنُ حَمْزَةَ) فِي عَشْرَةِ مَوَاضِعَ .
- وَتَلْمِيزُهُ الْفَرَّاءُ (أَبُو زَكْرِيَا يَحْيَى بْنُ زِيَادٍ) فِي عَشْرَةِ مَوَاضِعَ .
- وَأَبُو زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ (سَعِيدُ بْنُ أَوْسٍ) فِي عَشْرَةِ مَوَاضِعَ .
- وَأَبُو حَنِيفَةَ الدِّينَوْرِيُّ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ .
- وَأَبُو حَاتِمِ السَّجِسْتَانِيُّ (سَهْلُ بْنُ مُحَمَّدٍ) فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ .
- وَابْنُ دُرَيْدٍ (أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ) فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ .

- وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ (الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ) فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ .
 - وَتَلْمِيزُهُ أَبُو الْفَتْحِ عُثْمَانُ بْنُ جُنَيْ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ .
 - وَالْخَطَّابِيُّ (حَمْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ) فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ .
 - وَالزَّجَّاجُ (أَبُو اسْحَقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ السَّرِيِّ) فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ .
 - وَأَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ فِي مَوْضِعَيْنِ .
 - وَابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ) فِي مَوْضِعَيْنِ .
 - وَابْنُ الْأَثْبَارِيِّ (أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ) فِي مَوْضِعَيْنِ .
 - وَالْأَزْهَرِيُّ صَاحِبُ (التَّهْذِيبِ) فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ .
 وَغَيْرُ هَؤُلَاءِ كَالنَّضِيرِ بْنِ شُمَيْلٍ ، وَالشُّكْرِيِّ ، وَالْحَرَبِيِّ ، وَالطُّوسِيِّ ،
 وَأَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ وَغَيْرِهِمْ .
 وَمِنْ غَيْرِ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ رَجَعَ الْمُؤَلَّفُ إِلَى أَقْوَالِ أَيْمَةِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ
 أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيَّ ، وَأَحْمَدَ ، وَذَكَرَ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ
 وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَالطَّبْرِيُّ ، وَالطَّحَاوِيُّ وَغَيْرِهِمْ .
 وَصَفُ النُّسخَةِ الْمَحْطُوطَةِ :
 هَذِهِ النُّسخَةُ تَحْتَفِظُ بِهَا مَكْتَبَةُ دَيْرِ الْأَسْكُورِيَالِ بِالْقُرْبِ مِنْ مَدْرِيدِ عَاصِمَةِ
 الدَّوْلَةِ الْأَسْبَانِيَّةِ ، وَرَقْمُهَا هُنَاكَ (١٠٦٧) وَقَدْ صُوِّرَتْهَا بَعَثَةُ الْجَامِعَةِ الْعَرَبِيَّةِ قَدِيمًا ،
 وَذَكَرَهَا الْأَسْتَاذُ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ فَوَّادُ سَرْكِينِ فِي كِتَابِهِ «تَارِيخُ الثَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ» .
 وَتَقَعُ النُّسخَةُ فِي (١٣٥) وَرَقَةً وَفِي كُلِّ صَفْحَةٍ ٢١ سَطْرًا ، وَفِي السَّطْرِ
 الْوَاحِدِ مَا بَيْنَ تِسْعٍ إِلَى عَشْرِ كَلِمَاتٍ . وَخَطُّهَا أُنْدَلُسِيٌّ هُوَ إِلَى الْجَوْدَةِ أَقْرَبُ
 وَالنُّسخَةُ بِصِفَةِ عَامَةٍ فِي حَالَةٍ جَيِّدَةٍ لَيْسَ بِهَا خُرُومٌ فِي دَاخِلِهَا وَيَسْقُطُ مِنْ أَوَّلِهَا

ورقة أو ورقتين تقريباً بما فيها ورقة العنوان، تبدأ بقول المؤلف: «خمسین، ثم رُدَّتْ إلى خَمْسٍ تخفيفاً على العِبَادِ . . .» في الدِّبَاجَةِ يشرح قول المؤلف (وُقُوتِ الصَّلَاةِ) قَبْلَ أَنْ يَشْرَعَ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ مِنْ كِتَابِ (وُقُوتِ الصَّلَاةِ) لَذَا تَرْجَحَ أَنْ يَكُونَ السَّاقِطُ وَرَقَةً وَاحِدَةً أَوْ وَرَقَتَيْنِ عَلَى الْأَكْثَرِ. وَهِيَ نُسْخَةٌ قَدِيمَةٌ مَنقُولَةٌ مِنْ مَبِیْضَةِ الْمُؤَلِّفِ الَّتِي تَرَكَ بِهَا بَيَاضًا فِي أَمَاكِنٍ مُتَعَدِّدَةٍ عَلَى أَمَلٍ أَنْ يَمْلَأَ هَذَا الْفَرَاغَ، فَلَعَلَّ الْوَقْتَ لَمْ يُسَعِفْهُ، أَوْ لَعَلَّهُ سَدَّدَ هَذَا الْفَرَاغَ فِي نُسْخَةٍ أُخْرَى لَمْ يَقِفْ عَلَيْهَا. وَالْكِتَابُ فِي جُزْأَيْنِ يَنْتَهِي الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنْهُ بِآخِرِ كِتَابِ (الْحَجِّ) وَيَبْدَأُ الْجُزْءُ الثَّانِي بِكِتَابِ (النِّكَاحِ) بِآخِرِ كِتَابِ (أَسْمَاءِ النَّبِيِّ) وَهُوَ آخِرُ «الْمَوْطَأِ» وَالْحَقُّ النَّاسِخُ فِي آخِرِهِ أَوْرَاقًا وَجَدَهَا مُلْحَقَةً بِالْأَصْلِ . . . خَتَمَ النَّاسِخُ الْجُزْءَ الْأَوَّلَ فِي مُنْتَصَفِ الْوَرَقَةِ رَقْمَ (٧٦) بِقَوْلِهِ: «تَمِ النَّصْفُ الْأَوَّلُ مِنْ تَعْلِيقِ الشَّيْخِ الْفَقِيهِ، الْإِمَامِ، الْقُدْوَةِ، الْمُتَّقِنِ أَبِي الْوَلِيدِ هِشَامِ الْوَقْشِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَعَفَا عَنْهُ، وَهُوَ مُنْتَسَخٌ مِنْ مَبِیْضَتِهِ بِخَطِّ يَدِهِ، وَقُوبِلَ بِهَا وَصَحَّ بِعَوْنِ اللَّهِ فِي حَادِي وَعَشْرِينَ لَدَى الْقَعْدَةِ مِنْ عَامِ أَرْبَعَةِ عَشَرَ وَسَبْعِمِائَةٍ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ» وَيَبْدَأُ الْجُزْءَ الثَّانِي بِقَوْلِهِ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَامٌ . . . النِّكَاحِ . . .» وَيَنْتَهِي بِقَوْلِهِ: «كَمَلَ التَّعْلِيقُ عَلَى مُوطَأِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي تَفْسِيرِ لُغَاتِهِ وَغَوَامِضِ إِعْرَابِهِ وَمَعَانِيهِ، نُقِلَ هَذَا كُلُّهُ مِنْ مَبِیْضَةِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَكَانَ أَكْثَرُ الْمَوَاضِعِ بِهَا تَرَكَ بَيَاضًا، وَأَظْنُّهُ تَرَكَهُ إِلَى أَنْ يَكْمُلَهَا وَيَعِيدَ فِكْرَتَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

وَمَعَ أَنَّ النُّسخَةَ بِحَالَةٍ جَيِّدَةٍ بِشَكْلِ عَامٍّ فَهِيَ لَا تَخْلُو مِنْ تَضَحُّيفٍ
وَتَحْرِيفٍ فَاحِشٍ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ مَعَ تَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ لِبَعْضِ الْفُقَرَاتِ ،
اسْتَطَعْتُ بِحَمْدِ اللَّهِ إِصْلَاحَ أَغْلَبِهِ وَأَشْرْتُ فِي هَوَامِشِ الْكِتَابِ إِلَى ذَلِكَ عَلَى
عَادَةِ الْمُحَقِّقِينَ فِي مِنْهَجِيهِ التَّحْقِيقِ .

عملي في تحقيق النص :

لما كان الكتابُ نسخةً واحدةً وجدتُ في تقويم عباراته وتصحيح ألفاظه
مَشَقَّةً بِالْغَةِ ، وَهَذَا مَا يَجِدُهُ كُلُّ مُحَقِّقٍ لِنَصٍّ عَلَى نَسْخَةٍ وَاحِدَةٍ مَهْمَا كَانَ تَصْحِيحُهَا
جَيِّدًا ، فَلَا بَدَّ أَنْ يَقَعَ النَّاسِخُ فِي التَّصْحِيفِ وَالتَّحْرِيفِ الَّذِي لَا يَسْلَمُ مِنْهُ أَحَدٌ ، لِذَلِكَ
اتَّخَذْتُ نُسْخَةَ «مُشْكَلَاتِ الْمَوْطَأِ» الْمُنْسُوبِ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ بْنِ السَّيِّدِ الْبَطْلِيِّسِي
(ت ٥٢١هـ) نَسْخَةً أُخْرَى وَرَمَزْتُ لَهَا بِحَرْفِ (س) لِأَنَّهَا فِيهَا أَظُنُّ مُخْتَصَرَةً مِنْ
كِتَابِنَا هَذَا لَا غَيْرُ ، كَمَا رَاجَعْتُ نصوصَ الْكُتُبِ الَّتِي نَقَلَ عَنْهَا الْمُؤَلِّفُ ، وَفِي
مَقْدَمَتِهَا «غَرِيبُ الْحَدِيثِ» لِأَبِي عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ الْهَرَوِيِّ (ت ٢٢٤هـ)
وَالْعَيْنُ الْمُنْسُوبِ إِلَى الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ . . . وَغَيْرَهُمَا مِنْ مَصَادِرِ الْمُؤَلِّفِ
الَّتِي صَرَّحَ بِالنَّقْلِ عَنْهَا ، أَوْ صَرَّحَ بِذِكْرِ مُؤَلِّفِهَا وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَصْدَرَ كَنَقْلِهِ عَنْ
«أَدَبِ الْكَاتِبِ» لِابْنِ قَتِيبَةَ ، وَ«إِصْلَاحِ الْمَنْطِقِ» وَ«الْإِبْدَالِ» لِابْنِ السَّكِّيتِ وَغَيْرِهَا .

- وَوَضَعْتُ كُتُبَ وَأَبْوَابَ «الْمَوْطَأِ» وَبَعْضَ عِبَارَاتِهِ الَّتِي شَرَحَهَا الْمُؤَلِّفُ ؛
لِأَنَّ الْمُؤَلِّفَ أَوْ النَّاسِخَ ذَكَرَ بَعْضَهَا وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ ؛ وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ مَا تَرَكَ
مِنْهَا - وَهُوَ الْكَثِيرُ - لِيَكُونَ الْكِتَابُ عَلَى نَسَقٍ وَاحِدٍ ، وَلِأَنَّهُ غَلَبَ عَلَيَّ ظَنِّي أَنَّهَا
سَقَطَتْ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا سَهْوًا عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ . وَلِأَهْمِيَّةِ ذَلِكَ لِمَنْ أَرَادَ سُرْعَةَ

الرجوع إلى المقصود دون أقل عناء .

- وَخَرَجْتَ كُتُبُ «المَوْطَأ» مثل كتاب (وقوت الصَّلَاة) وكتاب (الطَّهَارَةُ) وكتاب (الصَّلَاة) . . . من الرِّوَايَاتِ الْمُخْتَلَفَةِ للمَوْطَأ، وأهم شروحه المطبوعة، وعند ذكر أو لفظة من الحديث أذكر معها رقم الحديث في رواية يحيى وأغفل ما بعدها حتَّى تأتي بعده لفظة أُخرى في حديث آخر فأذكر معها رقمه . . . وهكذا .

وَإِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّي أَنَّ لَفْظَةً مَا سَقَطَتْ مِنَ النَّاسِخِ وَوُجُودُهَا ضَرْوَرِيٌّ رُدَّتْهَا إِذَا كَانَ يَتَوَقَّفُ فَهَمُّ الْمَعْنَى عَلَيْهَا . كُلُّ ذَلِكَ أَجْعَلُهُ بَيْنَ حَاصِرَتَيْنِ هَكَذَا [] عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ عَادَةُ الْمُحَقِّقِينَ، فَإِنْ كَانَ مِنْ مَصْدَرٍ ذَكَرْتُهُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ مَصْدَرٍ أَغْفَلْتُ ذَلِكَ، وَالْقُوسَانِ كَفِيلَانِ بِمَعْرِفَةِ الْمَقْصُودِ .

وَأَمَّا عَزْوُ الْآيَاتِ، وَتَخْرِيجُ الْقِرَاءَاتِ، وَتَخْرِيجُ التُّصَوُّصِ، وَتَرَاجِمُ أَغْلِبِ الْأَعْلَامِ، وَالتَّعْرِيفُ بِالْمَوَاضِعِ وَتَخْرِيجُ الْأَقْوَالِ، فَهَذَا كُلُّهُ مِنْ مَبَادِيءِ هَذَا الْفَنِّ . وَمِثْلُ ذَلِكَ تَمَامًا كِتَابَةُ الْمُقَدِّمَةِ وَصُنْعُ الْفَهَارِسِ، مِنِّْي الْاجْتِهَادُ وَمِنْ اللَّهِ التَّوْفِيقُ .

اسْتِدْرَاكٌ وَتَنْبِيْهُ :

بَعْدَ انْتِهَاءِ طَبْعِ الْكِتَابِ وَفَهْرَسْتِهِ تَمَامًا وَقُدِّمَ لِلسَّحْبِ، التَّيَقُّنُ بِالْأَخِ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ السَّلِيمَانِي، وَالْأَخِ الشَّيْخِ خَالِدِ مَدْرَكِ، فَأَخْبَرَانِي أَنَّ لِلْكِتَابِ نُسْخَةً أُخْرَى فِي الْخَزَانَةِ الْعَامَّةِ بِالرِّبَاطِ، وَقَالَا: هِيَ هُنَاكَ مَجْهُولَةٌ الْمُؤَلِّفِ، لَكِنْ بِمُقَارَنَتِهَا بِنُسْخَتِنَا تَبَيَّنَ أَنَّهَا نُسْخَةٌ أُخْرَى مِنْهُ، كَذَا قَالَا، وَلَمْ يَعْرِفَا رَقْمَ الْكِتَابِ هُنَاكَ، وَلَا بُدَّ لَنَا مِنَ الْبَحْثِ عَنْهَا، ثُمَّ الْإِطْلَاعُ عَلَيْهَا، وَمُقَارَنَتِهَا بِنُسْخَتِنَا هَذِهِ، وَتُعْيِدُ مِنْهَا فِي طَبْعَةِ الْكِتَابِ الثَّانِيَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

والخير والاعمال الجائز في غير ذلك الجرم من الغلبة والبر والحق والبر
الكلام إلى أربعة عشر وأربعين وأربعين وأربعين وأربعين وأربعين وأربعين
جاءت هذه الروايات وتطابق من جهة الخبر والاعتقاد والاعتقاد والاعتقاد
تم النصيب الأول من تعيين الشيخ العبد المأمور الذي
الاعتقاد إلى الواسع والواسع إلى الواسع والواسع إلى الواسع
ومن مخرج من مخرجته إلى مخرجته إلى مخرجته إلى مخرجته
عجلان وعشران وعشران وعشران وعشران وعشران وعشران وعشران
والحسب الذي في القلمين وكل الشغل على هذا الوجه والوجهين

الورقة الأخيرة من الجزء الأول

